المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٤/٢ م الموافق ٢١ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٤ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التحسن في العلاقات بين إسرائيل وتركيا مرهون بتحرّك «عملية السلام»...

صفحـ(٣)ـة

باحثان إسرائيليان: تحولات في تأييد الجمهور الأميركي لإسرائيل!

صفحـ(٥)ـة

قادة الأجهزة الاستخباراتية في جميع الجبهات العسكرية الإسرائيلية

«الحدود الآمنة» آخذة في التبدّد!

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (الجمعة) وقائع أحاديث أجراها محللها العسكري أليكس فيشمان مع عدد من قادة الأجهزة الاستخباراتية التابعة لقيادات الجبهات الإسرائيلية الشمالية والجنوبية والوسطى والداخلية، وأكدوا فيها أن الوضع الذي يعيشونه الآن «يتسم بانعدام اليقين والتحولات الإستراتيجية غير المتوقعة».

وأشار فيشمان إلى أن أجهزة الاستخبارات التابعة لقيادات المناطق العسكرية تعتبر الجهات التي ينبغي أن تُطلق قبل غيرها صفارة الإنذار، محذرة مما سيحدث، خاصة وأنها المسؤولة عن متابعة ما يحدث بشكل يومي في عمق عشرات الكيلومترات داخل «أراضي العدو». كما أنه وفقاً للتقدير بأنه في أي مجابهة مستقبلية ستضطر إسرائيل لاجتياح الحدود بقوات كبيرة، فإن دور هذه الأجهزة يتعاظم. وهناك توقعات بأن أمراً كهذا ممكن الحدوث في كل من سورية ولبنان وغزة والضفة الغربية.

وبحسب فيشمان فإن جميع قادة الأجهزة الاستخباراتية في المناطق العسكرية أبدوا في أحاديثهم حذراً وشكاً كبيرين. كما أنهم جميعاً يعتقدون أن المجهول في الواقع الجديد أكثر من المعلوم، ولذا فإن تقديراتهم للموقف أشد حذراً وتعقيداً.

ويشير فيشمان إلى أن شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») دفعت في الأعوام الأخيرة بالكثير من القدرات إلى فروعها في المناطق، حيث بات رجال الوحدة ٨٢٠٠ المتخصصة في التجسس الإلكتروني ينتشرون في قيادات المناطق والفرق. وكانت الغاية من إرسالهم إلى الجبهات تقصير مدى الإنذار وخدمة القوات المقاتلة من دون وسطاء. كما صار قادة الأجهزة في المناطق مسؤولين عن وحدات العملاء ووحدات جمع المعلومات الظاهرة، بل وأصبحت لديهم وحدات تحليل معلومات.

ويعتقد قادة الاستخبارات في المناطق أنه قبل أن ينتهي الشرق الأوسط من بلورة صورته النهائية سوف يضطر لاجتياز هزة أمنية كبيرة واحدة على الأقل. كما أن احتمالات استمرار العيش في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة في ظل الأزمة الإيرانية عالية وفق التقدير الشائع في إسرائيل، حيث يعتبر الصدام العسكري مع إيران محتوماً وجدوله الزمني المتوقع طويلاً. فالحديث لا يدور على ضربة سريعة، وإنما على مواجهة متواصلة أولها ضربة عسكرية إسرائيلية أو أميركية، وبعدها موجات ارتداد إقليمية تمتد لأشهر وأكثر. ويحتمل حدوث العكس، مثلاً حادث موضعي كإطلاق صاروخ كيماوي ضد منطقة معينة في إسرائيل تتصاعد منها ردود الفعل إلى ضرب إيران. ولأسباب غير مرئية حالياً، يمكن للحدث الأخير أن يأتي من لبنان أو من جهات «الجهاد العالمي» في هضبة الجولان.

ولا يقتصر الخوف الإسرائيلي من تدهور الوضع على الجبهة اللبنانية، بل يتعداه إلى الجبهتين السورية والمصرية في سيناء. وتزداد مخاوف إسرائيل مما يحدث في الضفة والقطاع، وهناك قلق حقيقي على استقرار النظام الهاشمي في الأردن. والخلاصة هي أن من يزعم بأنه ليس لإسرائيل

سياج إسرائيلي في سيناء.

«أعداء على الجدار» يوهم نفسه كما يكتب فيشمان. «فهذا هو الشرق الأوسط الجديد الذي يتشكل، والذي يعيش حالياً سيرورات عنيفة جداً. والحدود الآمنة تتبدد». ولكن العدو الذي تشير إليه إسرائيل ليس جيشاً تقليدياً، وإنما من منظمات ذات ارتباط وثيق بـ «الجهاد العالمي».

وتحدثت «يديعوت» عن «جبهة النصرة» السورية التي لا تنشئ لنفسها فقط فرعاً في لبنان، وإنما أيضاً تتعاون مع «أنصار بيت المقدس» في سيناء. ويتحدث هذان التنظيمان عن مرحلة الجهاد المقبلة ضد الكفار، ضد إسرائيل. كذلك هناك أذرع حزب الله في لبنان، التي تمتد لتصل إلى سيناء وقطاع غزة.

وكان قائد شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال أفيف كوخافي قد وصف ذلك أمام مؤتمر هرتسليا، بأنه «التصاق الإرهاب العالمي بحدودنا»، وهو وضع مزعج لم يسبق لإسرائيل أن جابهته، ولن ينتهي بصافرة تهدئة.

ويشرح قائد استخبارات المنطقة الشمالية الإسرائيلية التغير الذي طرأ على الوضع، قائلاً إنه «طوال أعوام عديدة، عندما كنا نضع المنظار وننظر إلى عمق سورية، اعتدنا على رؤية أطر واضحة لجيش نظامي يعمل وفق معايير معروفة، وبهيكلية قيادية محددة. وعرفنا النفوس الفاعلة. اليوم، عندما أضع المنظار أكتشف أن وزن هذا الجيش تغير بشكل جوهري. صحيح أنني أعرف أين ينتشر حالياً وما هي قدراته، لكنه بات أقل إزعاجاً لي بالمعنى الإستراتيجي، لأنه منشغل بالقتال داخل سورية. واحتمالات أن تشن سورية كدولة مبادرة هجومية واسعة ضد إسرائيل باتت متدنية جداً، ومع مرور الوقت تزداد انخفاضاً». وأشار إلى المخاطر الحالية المتمثلة في شن عمليات أو اختطاف جنود أو حتى تسرب أنواع من الأسلحة. وقد أضيف إليها البعد «الجهادي» حيث لم تعد سورية ممراً، بل أصبحت مقراً له تأتيه جهات من أرجاء العالم، وهي غير معروفة لإسرائيل.

ويشدد قائد استخبارات المنطقة الشمالية على أن الحرب الأهلية السورية خلقت واقعاً جديداً لإسرائيل، حيث اختفت بؤر اهتمام سابقة ونشأت بؤر اهتمام جديدة. ويقول «إذا كان يهمنا في الماضي معرفة كيف يفكر جنرال سوري معين، فإن هذا الجنرال لم يعد اليوم على قيد الحياة أو أنه انشق، فماتت جهودنا معه. واليوم بات لزاماً أن نعرف الشيشاني المقيم في حلب، والذي يشغل مجموعة متطرفة، ونريد أن نعرف ماذا سيفعل غداً»، مضيفاً أن «إنشاء بنية استخباراتية جديدة حول العدو المختلف سوف يكتمل في العام المقبل. وهذا مشروع يكلف مئات الملايين من الشواكل».

وعموماً يرى قائد استخبارات المنطقة الشمالية أن في سورية ثلاثة أصناف من المعارضة: وطنية سورية، وهي القسم الأكبر، وإسرائيل غير مهتمة بهم. والثانية جماعات إسلامية نشأت من بين «الإخوان المسلمين» وتدعمهم تركيا، والثالثة الجماعات الجهادية التي تهدد لبنان وإسرائيل. وخلص إلى أن احتمالات الصدام مع أي من هذه الجهات تتزايد، وأن من يفجر نفسه في منشآت سورية يمكن أن يفجر نفسه في مؤسسات إسرائيلية.

وتحدث قائد استخبارات المنطقة الشمالية عن فهمه بأنه «ليس لحزب الله نية لبدء معركة مع إسرائيل. صحيح أن مركز اهتمام حزب الله هو إسرائيل وترسانته موجهة ضدنا ولا خطاب لنصر الله من دون أن تظهر فيه إسرائيل، لكن هذا الحزب لا ينوي الصدام. فقد ضعف جراء ضعف ظهيره الإستراتيجي السوري. وهناك قوى عديدة تتحداه في لبنان».

مع بدء ضخ الغاز الطبيعي من حقل «تمار»

توقعات بأن تتوقف إسرائيل عن استيراد الغاز من مصادر خارجية وأن تصبح دولة مصدرة!

بدأ حقل الغاز الطبيعي «تمار» في البحر الأبيض المتوسط، والذي يبعد مسافة ٨٠ كيلومترا عن شاطئ مدينة حيفا، بضخ أول كمية من الغاز الطبيعي إلى منشأة في مدينة أسدود في جنوب إسرائيل، مساء أول من أمس الأحد.

ويتوقع أن تتوقف إسرائيل عن استيراد الغاز من مصادر خارجية، لمدة ٢٠ عاما على الأقل. كذلك فإن التقديرات تشير إلى أن إسرائيل ستصبح دولة مصدرة للغاز، وأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى حدوث تغيرات جيو- سياسية في المنطقة.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الاثنين، أنه تم البدء بضخ الغاز من حقل «تمار»، عبر أنابيب، إلى منشأة في مدينة أسدود. وسيحل هذ الغاز الطبيعي مكان السولار والمازوت، الملوث للجو والأغلى ثمنا، في تشغيل المصانع، وفي مقدمتها شركة الكهرباء. لكن في هذه الأثناء لا يتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض أسعار الكهرباء بالنسبة للمستهلك.

وأفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي بأن ضخ الغاز من حقل «تمار» سيوفر على إسرائيل مبلغ ١٣ مليار شيكل سنويا. وأن حقل الغاز «تمار» يحتوي على ٢٨٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وقال رئيس شركة «ديلك للتنقيب»، الشريكة في استخراج الغاز من حقل «تمار»، غدعون تدمور، لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه «عشية نهاية عيد الفصح وقبيل حلول يوم استقلال إسرائيل، يصعب الاستهانة بأهمية دخول الدولة إلى عصر جديد من الحرية والاستقلال في مجال الطاقة. وبمقدورنا أن نجعل هذه الفائدة تعود على كل مواطن ومواطنة».

وأشار وزير العلاقات الدولية والشؤون الاستخباراتية والإستراتيجية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، الذي كان يتولى منصب وزير المالية في الحكومة السابقة، إلى أنه ليس مطروحا حاليا التوجه إلى هيئات قضائية دولية ضد مصر بسبب وقف ضخ الغاز منها إلى إسرائيل «بسبب الوضع الحساس في مصر حاليا». وأضاف «أنا مسرور لأننا منذ اليوم فصاعدا لن نحتاج إلى مصر أو غيرها في مجال الطاقة، بل على العكس، فنحن سوف نجني ربحا من طاقة رخيصة يقدر بمئات مليارات الدولارات». ووفقا لشتاينيتس فإن مدخول إسرائيل من استخراج الغاز الطبيعي سيبلغ خلال السنوات الـ ٢٥ المقبلة قرابة ٤٥٠ مليار شيكل.

وبدأت شركات إسرائيلية قبل ٤ سنوات في التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل «تمار» الذي يبعد حوالي ٩٠ كيلومترا إلى الغرب من شاطئ مدينة حيفا. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي، سيلفان شالوم، للإذاعة العامة الإسرائيلية، أول من أمس، إن إسرائيل قد تصدر الغاز في المستقبل من حقل آخر، يحمل اسم «لفياتان» ويقع في البحر المتوسط، وإن القرار بهذا الخصوص سيطرح على طاولة حكومة إسرائيل.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد رحب ببدء استخراج الغاز من حقل «تمار» وقال في بيان إن «هذا يوم مهم للاقتصاد الاسرائيلي. وفي عيد الحرية، عيد الفصح، نقوم بخطوة هامة من أجل تحقيق استقلالية في مجال الطاقة. وخلال العقد الأخير طوّرنا البنية التحتية في مجال الغاز في اسرائيل وهذا سيحسّن وضع الاقتصاد الإسرائيلي والوضع الاقتصادي للمواطنين الاسرائيليين».

مشهد عام لحقل ايتمار.

تغيرات جيو - سياسية في المنطقة

يشار إلى أن انتقال الصناعات الإسرائيلية لاستخدام الغاز بشكل كامل لن يكون فوريا. فالأنابيب التي تزود المصانع الإسرائيلية بالوقود ليست جاهزة بعد من أجل استخدام الغاز الطبيعي. وهذا الأمر يؤدي إلى إرجاء منح تسهيلات في الضريبة وجني الخزينة الإسرائيلية أرباحا من الغاز لعدة سنوات، كما أنه سيرجئ ارتفاع الناتج القومي للفرد، بنسب تتراوح ما بين ١٪ - ٢٪، إلا أنه من شأن البدء في ضخ الغاز من حقل «تمار» أن يؤدي إلى خفض أسعار الوقود. لكن التحليلات في وسائل الإعلام الإسرائيلية أشارت إلى أهمية استخراج الغاز وإلى كونه «أداة سياسية»، مشيرة إلى توقف ضخ الغاز إلى إسرائيل من مصر في أعقاب صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم فيها.

واعتبرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، من مجموعة «هآرتس»، أن إسرائيل «تقف الآن في موقع قوة وأمام إمكانية حدوث تغيرات جيو - سياسية لصالحها» لم تكن تحلم بها قبل اكتشاف حقل الغاز. وأشارت الصحيفة إلى أن الأردن يتوق إلى مزود للغاز يكون بديلا لمصر، بعد أن خسر خلال العامين الماضيين ٥٫٦ مليار دولار جراء توقف ضخ الغاز المصري، التي يعتمد عليه ٨٠٪ من توليد الكهرباء.

ووفقا للصحيفة فإن السلطة الفلسطينية مهتمة بفك ارتباطها عن شبكة شركة الكهرباء الإسرائيلية، وأنها بصدد إنشاء محطة توليد كهرباء قرب مدينة جنين تعتمد على الغاز من حقل «تمار». وقبرص مهتمة بالغاز الإسرائيلي من أجل أن تتحول إلى مركز إقليمي لصناعة التنقيب عن الغاز، والتلميح للأسواق الأوروبية بهذا الخصوص والدفاع عن مكانتها المتدنية في أعقاب أزمتها الاقتصادية.

وأضافت الصحيفة أن تركيا، التي توشك على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، مهتمة بالغاز من إسرائيل واستخدامه لمقارعة روسيا، خاصة على ضوء خلافهما حول الأزمة في سورية، وتعتزم أن تستخدم الغاز من إسرائيل لتهديد احتكار شركة «غازفروم» الروسية في أوروبا.

وقالت الصحيفة إن «اكتشاف الغاز في حقلي تمار ولفياتان أعاد ترتيب الأدوات في الملعب الذي لعب فيه السياسيون الإسرائيليون. وبين ليلة وضحاها أصبحت إسرائيل دولة قد تبلور خريطة التحالفات في الشرق الأوسط وفق مشيئتها. لكن من الجهة الأخرى، فإنه كلما تزايدت الأهمية الاستراتيجية للغاز من أجل دفع مواضيع سياسية، تزايد تعلق إسرائيل بهذا المورد، الموجود عمليا بأيدي رجال أعمال، وثمن التطلعات الجيو - السياسية في المستقبل قد يدفعه المستهلك».

لكن الصحيفة توقعت أن تؤدي العلاقة الوثيقة بين المصلحة الوطنية الإسرائيلية وسيطرة شركات تجارية على مخزون الغاز إلى نشوء تناقض مصالح بالضرورة، وقد تكون نتيجته غض النظر عن ضرر سيلحق بالسوق المحلية، إذ أن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن التدخل في سعر الغاز الذي حدده احتكار «تمار» لشركة الكهرباء.

كلمة في البداية

تقويمات جديدة للانتخابات الإسرائيلية: «نتنياهو انتصر»!

أنطوان شلحت

تخضع نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الفائت، في الوقت الحالي، لتقويمات جديدة يبدو أنها متأثرة إلى حد بعيد بتأليف حكومة جديدة فيها احتفظ زعيم المعسكر اليميني بنيامين نتنياهو بمنصب رئيسها للمرة الثانية على التوالي وللمرة الثالثة في مسيرته، من جهة، وبمحصلات أول زيارة قام بها باراك أوباما بصفته رئيسًا للولايات المتحدة لها، من جهة أخرى.

ووفقًا لبعض هذه التقويمات، فإن نتائج هذه الانتخابات دلت أكثر من أي شيء آخر على أن شعار «إلا نتنياهو» قد باء بالفشل الذريع. والبرهان القاطع الذي يُساق على ذلك كامن في حقيقة أن هذا الأخير تمكن من الحفاظ على حظه في تأليف الحكومة، على الرغم من الصفعة الكبيرة التي تلقاها من جمهور الناخبين.

إن مجرّد ذلك يشكل، في قراءة هذا البعض، انتصارًا، ولا سيما إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن زعيم اليمين خاض الانتخابات في ظل انتقادات حادة لسياسة حكومته السابقة، سواء الداخلية أو الخارجية، وتحت وطأة هجوم شنه عليه معظم الأقطاب السابقين للمؤسسة الأمنية على خلفية موقفه إزاء إيران وبرنامجها النووي، وبعد نحو عام ونصف العام من أوسع حملة احتجاج اجتماعية شهدتها إسرائيل على مرّ تاريخها.

ولا يسقط أصحاب هذه القراءة من حساباتهم أن نتنياهو خاض الانتخابات وهو عرضة لحملة تشكيك غير مسبوقة، من طرف كل من الرئيس الأميركي أوباما، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس. وكذلك بعد أن أعلن حملة شعواء على السلطة الفلسطينية في إثر نجاح مبادرتها في الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في هذه المنظمة الدولية. وشملت هذه الحملة تجميد أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لمصلحة هذه السلطة، ودفع مخططات بناء في المناطق المحتلة، بما في ذلك في منطقة E١ الواقعة بين مستوطنة «معاليه أدوميم» والقدس، الأمر الذي تسبب بتفاقم العزلة المفروضة عليه، وخصوصًا في أوروبا.

وللتذكير نشير إلى أن النقد الحاد الذي وجهه أوباما إلى نتنياهو جاء في إطار مقال كتبه كبير المحللين السياسيين في مجلة «أتلانتيك» الأميركية جيفري غولدبرغ، المقرّب من البيت الأبيض، ونشرته وكالة الأنباء الأميركية «بلومبرغ» قبل أسبوع واحد من الانتخابات الإسرائيلية، وقد أكد فيه أنه لدى سماع أوباما قرار الحكومة الإسرائيلية المتعلق بدفع خطة البناء في منطقة E١ عقب عليه قائلاً إن نتنياهو ينتهج سياسة تدمير ذاتي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على إسرائيل. وأشار غولدبرغ أيضاً إلى أن أوباما يؤكد في الآونة الأخيرة، في أحاديث يدلي بها خلال جلسات مغلقة، أن إسرائيل لا تعرف ما هو الأفضل بالنسبة إليها، وأن نتنياهو يتسبب بعزلة إسرائيل أكثر فأكثر من خلال أي تصريح يدلي به فيما يتعلق بالاستيطان في المناطق المحتلة.

كما شدّد الرئيس الأميركي على أنه في حال تفاقم عزلة إسرائيل في محيطها الإقليمي الذي يكن العداء الشديد لها، وفي حال تصعيد الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة، آخر أصدقائها في العالم، فإنها لن تتمكن من البقاء. وأضاف أنه إذا كانت إيران تشكل خطراً على بقاء إسرائيل في المدى القريب، فإن سلوك زعمائها يشكل خطراً على بقائها في المدى البعيد.

وقال غولدبرغ إنه فيما يتعلق بموضوع المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن أوباما يتعامل مع رئيس الحكومة نتنياهو باعتباره جباناً، وغير مستعد لأن يستثمر أي رأسمال سياسي لدفع هدف التسوية قدماً. وأضاف أن أوباما يعتقد أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ضعيف، لكن في المقابل فإن نتنياهو أسير في يد لوبي المستوطنين، وغير مستعد لتقديم مبادرات حسن نية حقيقية للفلسطينيين المعتدلين.

وقد حدا هذا النقد في حينه بالرئيس الأسبق للحكومة الإسرائيلية ولحزب كاديما إيهود أولمرت إلى القول إنه ليس من مصلحة إسرائيل على الإطلاق أن تخوض صداماً مع الرئيس أوباما الذي وصفه بأنه أقوى رجل في العالم، ذلك بأن صداماً كهذا قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الخاصة بين الدولتين، وإلى خسارة إسرائيل أهم رصيد إستراتيجي لديها.

كما أن صحيفة «هآرتس» أنشأت مقالا افتتاحيا أشارت فيه إلى أن «كلام الرئيس أوباما قد يشكل مادة تدعو مواطني إسرائيل إلى إعادة التفكير قبل توجههم إلى صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة يمينية تتألف من الليكود وإسرائيل بيتنا والبيت اليهودي والأحزاب الحريدية، وتنتهج سياسة من شأنها أن تقود إسرائيل نحو المواجهة مع أوباما والعالم».

ورأى آخرون أن نتنياهو يشكل خطراً على التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأنه حان الوقت لأن يدرك أن هذا التحالف الإستراتيجي يشكل رصيداً مهماً للغاية بالنسبة إلى إسرائيل، في الوقت الذي لا تشكل إسرائيل فيه رصيداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولذا، كما أكد القنصل الإسرائيلي الأسبق في نيويورك ألون بنكاس مثلاً، فإنه عندما يعرب رئيس الولايات المتحدة عن آرائه يفضل أن يصيخ زعماء إسرائيل السمع إليه، وألا يردوا عليه بتصريحات هوجاء.

وثمة اعتقاد لدى عدد من المحللين أن السبب الأساس الذي يقف وراء استمرار سلطة اليمين في إسرائيل، على الرغم من كل ما تقدّم، يعود إلى نجاح هذا اليمين في إعادة صوغ الوعي الإسرائيلي على جميع المستويات، من خلال لجوئه إلى إجراءات تضمن إحكام هيمنته على منظومات التنشئة الاجتماعية، بدءًا بجهاز التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي، وانتهاء بمؤسسة القضاء ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ومعروف أن هذه الإجراءات تصاعدت على نحو خاص طوال فترة ولاية الحكومة السابقة.

أخيرًا، فإن الآراء التي ترجّح أن نتائج الانتخابات عكست انتصارًا لليمين تستعين بـ «نبوءة سوداء» لم تحقق ذاتها حرّرها نتنياهو، مباشرة عقب اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين في العام ١٩٩٥، على مسامع السفير الأميركي لدى إسرائيل في ذلك الوقت مارتين إنديك، وأعرب فيها عن توقعاته بأن يتسبب هذا الاغتيال باندثار اليمين وحزب الليكود.

تحليلات صحافية:

المصالحة بين تركيا وإسرائيل لم تؤد إلى تسوية جميع الخلافات بينهما!

باحثة إسرائيلية: التطور الأهم كامن في قبول تركيا الاعتذار الإسرائيلي

أفادت تقارير صحافية إسرائيلية أنه بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا، قبل نحو أسبوعين، نشأت خلافات جديدة بين الدولتين حول سورية والفلسطينيين، وحول حجم التعويضات الإسرائيلية لضحايا السفينة «مافي مرمرة».

وقالت صحيفة «هآرتس» إن ثمة خلافا بين وجهات النظر الإسرائيلية والتركية حيال مستقبل سورية، وإن «إسرائيل تتخوف من احتمال أن يؤدي سقوط نظام الأسد إلى صعود نظام إسلامي متطرف مكانه، أو أن يؤدي إلى تفكك الدولة إلى قوات مسلحة تسيطر على مناطق عديدة فيها». وأشارت الصحيفة إلى أن الموقف التركي مؤيد للمعارضة السورية، التي تضم حركات إسلامية، وأن المعارضة ستتمكن من السيطرة على سورية ولن تشكل تهديدا إقليميا. ولفتت الصحيفة الإسرائيلية إلى احتمال تأثير المصالحة بين الحكومة التركية والأكراد في الإقليم الكردي داخل تركيا على الأكراد في سورية الذين سيشكلون قوة ذات أهمية في أي حل للأزمة السورية.

ونقلت «هآرتس» عن مصدر سياسي تركي قوله إن تركيا لا ترى في إسرائيل جهة قادرة على المساعدة في حل الأزمة في سورية أو المشاركة في نقل مخزون الأسلحة الكيماوية في حال تم ذلك في المستقبل. وأضاف المصدر التركي نفسه أن «أهمية إسرائيل في الموضوع السوري هو في التعاون الاستخباراتي، وليس في الإدارة المشتركة للحرب الدائرة في سورية».

وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني ونية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، زيارة قطاع غزة، نقلت الصحيفة الإسرائيلية عن مصدر دبلوماسي تركي قوله إن أردوغان يتعرض لضغوط أميركية من أجل الامتناع عن زيارة غزة في الوقت الحالي وعشية بدء ترميم العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

لكن هذا المصدر التركي أضاف أنه «يوجد تفكير في تركيا بإمكانية زيارة وفد رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية، أحمد داوود أوغلو، لإسرائيل قبل زيارة غزة والضفة الغربية، وهناك إمكانية لدعوة شخصية إسرائيلية رفيعة المستوى لزيارة تركيا في حال الاتفاق على دفع التعويضات من دون حدوث تعقيدات».

وبخصوص التعويضات الإسرائيلية لعائلات النشطاء الأتراك التسعة، الذين قتلوا على متن السفينة «مافي مرمرة» التي كانت ضمن أسطول الحرية التركي لكسر الحصار عن غزة، بنيران قوات البحرية الإسرائيلية التي اعترضت الأسطول وهاجمته في نهاية أيار ٢٠١٠، فإن تركيا تطالب، وفقا لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، بدفع مليون دولار مقابل كل قتيل تركي بينما قالت إسرائيل إنها ستدفع ١٠٠ ألف دولار لكل واحدة من عائلات القتلى.

وبعد الاعتذار لتركيا عن أحداث «مافي مرمرة»، الذي قدمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لأردوغان، خلال محادثة هاتفية قبل نحو أسبوعين، تحدثت وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، مع داوود أوغلو هاتفيا بهدف البحث في تنفيذ الاتفاق لتسوية الأزمة في العلاقات بين الدولتين.

وتطالب إسرائيل بإلغاء كافة الإجراءات القضائية ضد ضباطها وجنودها، من خلال دعاوى قضائية رفعها مواطنون أتراك، لكن الجانب التركي تعهد في إطار الاتفاق مع إسرائيل بمنع تقديم دعاوى كهذه في المستقبل، لكنه أكد أنه لا يمكن إلغاء دعاوى تم تقديمها وموجودة في عهدة المحاكم التركية.

نتنياهو يطمئن اليونان

وأكد نتنياهو أنه قرر إنهاء الأزمة في العلاقات بين إسرائيل وتركيا بسبب تدهور الأوضاع في سورية ومن أجل التعاون بين الدولتين ضد «تهديدات إقليمية أخرى».

وكتب نتنياهو على صفحته في الشبكة الاجتماعية «فيسبوك» أن «الواقع المتغير من حولنا يلزمنا باستمرار بإعادة النظر في علاقاتنا مع دول المنطقة. وخلال السنوات الثلاث الماضية قامت دولة اسرائيل بعدة محاولات لإعادة العلاقات مع تركيا الى ما كانت عليه».

وشدد على أن «تفاقم الأزمة في سورية كان دافعا رئيسا لهذا في نظري. فسورية تتفكك وترسانة الأسلحة المتطورة العملاقة المتواجدة فيها باتت تقع بأيدي عناصر مختلفة. والخطر الأكبر هو سقوط مخزونات الأسلحة الكيماوية بأيدي منظمات إرهابية. ويخلق الواقع في سورية الذي يشمل نشاطات متزايدة لعناصر تابعة للجهاد العالمي على حدودنا في الجولان، تحديات كبيرة لأجهزتنا الأمنية، ونحن نتابع الأحداث الجارية هناك، وجاهزون لنردّ بشكل مناسب».

وتابع نتنياهو أن «ثمة أهمية لحقيقة أن تركيا وإسرائيل اللتين تتشاركان الحدود مع سورية تستطيعان التواصل مع بعضهما البعض وهذا الأمر مرغوب فيه أيضا إزاء تحديات إقليمية أخرى»، موضحا أن «زيارة الرئيس أوباما ووزير خارجيته كيري وفرت فرصة سياسية لإنهاء الأزمة. لذا فإنه عند ختام زيارة الرئيس الأميركي قررت أن أجري اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء التركي من أجل حل الأزمة وإصلاح العلاقات الثنائية».

ووفقا لصحيفة «يديعوت أحرونوت» فإن أوباما، عندما كان في مطار بن غوريون الدولي ويعتزم مغادرة إسرائيل إلى الأردن، اتصل بأردوغان وبعد ذلك أعطى الهاتف لنتنياهو ليتحدث معه.

وأكد مسؤولون إسرائيليون أن الاعتذار الذي قدمه نتنياهو لتركيا كان مبادرة إسرائيلية وليست أميركية.

من جهة ثانية، كشفت صحيفة «هآرتس» أن نتنياهو أجرى محادثة هاتفية مع نظيره اليوناني، أنتونيس ساماريس، بعد محادثته مع أردوغان، وأكد أن المصالحة بين إسرائيل وتركيا لن تكون على حساب العلاقات الإسرائيلية - اليونانية. كذلك اتفق الزعيمان على عقد لقاء بين الحكومتين الإسرائيلية واليونانية خلال الشهور القريبة المقبلة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في أعقاب تدهور العلاقات الإسرائيلية - التركية في السنوات الثلاث الأخيرة، سعى نتنياهو إلى توثيق العلاقات الإسرائيلية اليونانية، انطلاقا من أن اليونان وتركيا هما خصمان تاريخيان. وتم التعبير عن تحسين إسرائيل لعلاقاتها مع اليونانية من خلال مناورات جوية مشتركة استخدم فيها سلاح الجو الإسرائيلي المجال الجوي اليوناني، بينما قبل ذلك كان سلاح الجو الإسرائيلي يستخدم المجال الجو التركي في مناورات مشابهة.

إضافة إلى ذلك وثقت إسرائيل علاقاتها الاقتصادية مع اليونان وخاصة فيما يتعلق بالسياحة، حيث تم توجيه مئات آلاف السياح الإسرائيليين إلى اليونان بدلا من تركيا التي كانت تعتبر هدفا سياحيا مفضلا لدى الإسرائيليين.

هذا، وبعد أن عبر عن معارضته للاتفاق بين إسرائيل وتركيا، نشر وزير الخارجية الإسرائيلية السابق والمرشح لتولي هذا المنصب بعد انتهاء محاكمته وفي حال تبرئته، أفيغدور ليبرمان، مقالا في صحيفة «يديعوت أحرونوت» اعتبر فيه أن الاعتذار لتركيا يؤدي إلى إضعاف إيمان الجنود الإسرائيليين «بعدالة طريقهم وبالقناعة الداخلية العميقة بأنهم ينفذون الأمر الصحيح ويناضلون من أجل هدف سامٍ وصحيح».

وتابع أن «الاعتذار لتركيا يعني أن الدولة تخلت عن جنود سلاح البحرية وحولت مقاتلين خاطروا بحياتهم وعملوا من أجل الدفاع عن النفس باسم الدولة إلى متهمين»، وأن «الموافقة على دفع تعويضات هي اعتراف بالتهمة وتأكيد على أن الصراع ضد مجموعات إرهابية (أي التي نظمت الأسطول) والتي تم إرسالها للمس بالدولة لم يكن مبررا. وإن مشاعر كهذه لدى الشعب والجنود هي مشاعر هدامة للقدرة على بقاء الشعب، وهدامة على المدى البعيد».

باحثة: بإمكان تركيا مساعدة إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين

لفتت الباحثة في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب والمتخصصة في الشؤون التركية، الدكتورة غاليا ليندنشتراوس، إلى أن الاعتذار الإسرائيلي لتركيا، والاتفاق على السعي لتطبيع العلاقات بينهما، هو «تطور مركزي انتظرته جهات كثيرة في كل من إسرائيل وتركيا وأميركا فترة طويلة. وبينما شكك كثيرون فيما إذا كان هذا الاعتذار، في التوقيت الحالي، كافيا من أجل ترميم العلاقات، فإنه على ضوء المفاوضات التي جرت بين الجانبين منذ أحداث المرمرة، كان واضحا جدا أنه من دون اعتذار من هذا النوع ما كان هناك احتمال بأن يتم ترميم العلاقات. ومن هذه الناحية، فإن الخطوة الإسرائيلية كانت صحيحة، وحتى لو حدثت أزمات أخرى في المستقبل بين إسرائيل وتركيا، فإن هذا الجرح على الأقل بين الشعبين في طريقه إلى الالتئام».

وأضافت أنه «من خلال تحليل الدوافع الطويلة المدى التي أدت إلى الاعتذار الإسرائيلي، فإنه لا شك في أن الصحوة العربية هي التي أدت إلى التقارب بين مواقف الجانبين. وحقيقة أن كلتا الدولتين تقفان اليوم أمام تهديد تفكك سورية وعواقب

لافتات تركية تحتفي باردوغان بعد الاعتذار.

ذلك على أمنهما، هي التي رجحت الكفة بقدر كبير في كلا الجانبين. إضافة إلى ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك استعداد في الجانب الإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق مع تركيا منذ فترة طويلة، لكن لأسباب مختلفة لم تتم ترجمة هذا الاستعداد من أجل تحقيق التسوية».

وأشارت إلى أن «التفاهمات التي تم التوصل إليها الآن ليست مختلفة بصورة جوهرية عن المعادلات التي تم طرحها عشية نشر تقرير بالمار (الصادر عن الأمم المتحدة حول أحداث المرمرة) في أيلول ٢٠١١. وإلى جانب ذلك، فإنه كان يسود في إسرائيل في ذلك الوقت تخوف من 'تسونامي سياسي' في سياق التوجه الفلسطيني، الذي كان مخططا في حينه، إلى الأمم المتحدة، مفاده أنه على الرغم من أن إسرائيل ستنجو إلا أنه لن ينجم عن ذلك أمر إيجابي. والتطور الحالي هام ليس بسبب اعتذار إسرائيل، وإنما لأنه تم قبول الاعتذار» من طرف تركيا.

ورأت الباحثة أن الرأي العام الإسرائيلي تقبل الاعتذار كونه جاء على أثر زيارة أوباما وحصل على دعمه. وأضافت أنه «عدا ذلك، سبقت الاعتذار عملية 'عمود السحاب' العسكرية (ضد قطاع غزة) التي أكدت للأتراك مدى فقدان قدرتهم على التأثير كجهة وسيطة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما أن التسهيلات التي مُنحت في أعقاب وقف إطلاق النار ساعدت الأتراك على إظهار ليونة فيما يتعلق بالشرط الثالث الذي طرحوه في الماضي أمام إسرائيل، وهو رفع الحصار عن غزة».

وتوقعت ليندنشتراوس «تحديات عديدة» في عملية انفراج العلاقات بين إسرائيل وتركيا، وبينها أنه «ربما تكون زيارة أردوغان إلى غزة، في نيسان المقبل، إشكالية». لكنها أضافت أنه «في نهاية الأمر، فإن تركيا هي لاعب يؤيد رؤية الدولتين، ولذلك توجد نقاط ارتباط كثيرة يمكن لإسرائيل أن ترى من خلالها وجود نية حسنة تجاه الفلسطينيين وبإمكان تركيا المساعدة بشأنها».

التعاون الأمني

ورغم أن إسرائيل وتركيا تنظران إلى قضية إيران وبرنامجها النووي بشكل مختلف، فإن ليندنشتراوس أشارت إلى أن «تركيا لا تريد أن تكون لدى إيران قدرة نووية عسكرية، لكنها ما زالت تؤيد طريق المفاوضات، وستعبر، علنا على الأقل، عن معارضتها لهجوم أميركي- إسرائيلي، في حال حدوثه».

ورأت الباحثة أنه ليس صدفة أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، رحب بترميم العلاقات مع تركيا. وأوضحت أنه «حتى لو بقي التعاون بين الجيشين في حده الأدنى ومن خلف الأبواب المغلقة، فإنه توجد قيمة بالغة في أن قنوات الاتصال بين الجانبين ستكون مفتوحة على ضوء التحديات الماثلة أمام الدولتين في الفترة الراهنة. وعدا ذلك، فإنه فيما يتعلق بالتعاون بين إسرائيل وحلف الناتو، وهو تعاون عاد بالفائدة على إسرائيل وتركيا، فإن انفراج العلاقات مع تركيا سيسمح باستئنافه وهذا الأمر هو إنجاز هام».

لكن المحلل العسكري في «هآرتس»، عاموس هارئيل، رأى أن العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا لن تعود إلى سابق عهدها. ورغم أنه سيكون هناك تعاون عسكري وأمني معين، إلا أن إسرائيل «التي أجرت مناورات مشتركة مع الأتراك سمحت لسلاح الجو الإسرائيلي بالتدرب على مهاجمة أهداف بعيدة، مثل المنشآت النووية الإيرانية، وجدت بدائل، منذ الأزمة، من خلال تدريبات جوية مشتركة في رومانيا وبلغاريا واليونان».

ولفت هارئيل إلى أن الأمر الأهم في هذه العلاقات هو التعاون في المجال الاستخباراتي. وكتب في هذا السياق أن «العلاقات الاستخباراتية الوثيقة بين تركيا وإيران، رغم الخلافات بينهما، تردع إسرائيل عن التعاون مع تركيا والذي قد يؤدي إلى تسرب معلومات». لكن هذا، وفقا للمحلل الإسرائيلي، لن يمنع استئناف المناورات التي تشارك فيها عدة دول إلى جانب إسرائيل وتركيا، وبقيادة أميركية.

وأشار هارئيل إلى دعم جهاز الأمن الإسرائيلي للمصالحة مع تركيا، وإلى أن وزير الدفاع السابق، إيهود باراك، مارس ضغوطا على نتنياهو، في الفترة الماضية وبشكل خاص قبل نهاية ولاية الحكومة السابقة، من أجل التوصل إلى تسوية مع تركيا.

حول حكومة نتنياهو الثالثة

استمرار هيمنة الطبقة المتوسطة الأشكنازية المتحالفة مع المتدينين- الوطنيين!

بقلم: مئير عمور (*)

في الحكومة السابقة التي ترأسها بنيامين نتنياهو لعب المتدينون المتزمتون (الحريديم) بصورة عامة، وحركة «شاس» بصورة خاصة، دور الجارية الذليلة وورقة التوت الاجتماعية، التي استخدمت كغطاء لتصفية دولة الرفاه الإسرائيلية. غير أن حكومة نتنياهو الثالثة، التي نالت ثقة الكنيست مؤخرا، لم تعد بحاجة إلى خدمات جاريات حريديات، شرقيات او أشكنازيات. ففي انتخابات كانون الثاني ٢٠١٣ هزم المتدينون الحريديم من قبل تحالف المتدينين الوطنيين والطبقة المتوسطة الإسرائيلية التي انتخبت يائير لبيد (زعيم حزب «يش عتيد»- يوجد مستقبل).

ثمة عاملان جليان أتاحا هزيمة الحريديم:

أولا، استعراض القوة الذي قامت به الطبقة المتوسطة الأشكنازية في صيف العام ٢٠١١ (أو ما عرف بـ «الاحتجاج الاجتماعي»)، والذي وجد تعبيرا له في المقاعد الـ ١٩ التي منحت كجائزة لحزب لبيد «يش عتيد».

ثانيا، التباعد أو المسافة الاجتماعية التي أقامها الحريديم بينهم وبين اليهود الإسرائيليين، والصراع بين المعسكر الحريدي وبين المعسكر الديني- الوطني حول تعريف الهوية اليهودية لدولة إسرائيل.

وهناك عامل ثالث غير جلي تماما للعيان وهو الخشية الإسرائيلية- اليهودية العامة من إشراك «عرب إسرائيل» في إصلاحات اجتماعية ينبغي لأية دولة رفاه حقيقية أن توفرها لمواطنيها كافة.

وقد كانت النتيجة المعروفة للجميع، جراء هذه المعادلة هي: سيطرة مطلقة للمتدينين- الوطنيين ومركز الهيمنة الأشكنازي في إسرائيل على الحكومة ذاتها وعلى المؤسسات الحكومية للمجتمع المدني.

لا تتسم حكومة نتنياهو الثالثة، وهي الحكومة الـ ٣٣ لدولة إسرائيل، بسمات غير عادية تميزها بصورة جوهرية عن الحكومات الأخرى التي ترأسها نتنياهو، أو عن سائر الحكومات الإسرائيلية السابقة. مع ذلك فإنها تنطوي على شيء ما مختلف: حقيقة أنه كتب بحروف بيضاء بالبنط العريض، ودون مواربة، على مدخل مقر الحكومة، بأن هذه هي حكومة الطبقة المتوسطة الأشكنازية المهيمنة في إسرائيل. إن ما تتميز به هذه الحكومة هو الوقاحة والمناكفة التي كتبت بها هذه العبارة. إنها حكومة تمثل «مسارا أخضر» للتقدم الأشكنازي في إسرائيل بكل ما فيه من التواءات ومنعرجات ومداخل مختلفة. ولعل سيرة حياة نتنياهو نفسه هي خير مثال على ذلك. ويجسد يائير لبيد تعبيرا وخلاصة لطريق «الأشكنازيين المتوسطين» في إسرائيل، فيما يدعم ويعزز كل من أوري أورباخ وأوري أريئيل (من حزب «البيت اليهودي») هذا النموذج بصورة ملموسة وحقيقية. إن عبارة «اصطفيتنا للحكم» هي الوصف الملائم للطريق الأخضر للقوة بالنسبة للأشكنازيين في إسرائيل. لقد كان هناك من اعتقد بأن حزب «يش عتيد» وزعيمه لبيد سيشكلان وزنا مضاداً، كـ «مركز» اجتماعي- سياسي، لقوى اليمين الإسرائيلي. غير أن الوجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا الحزب اتضح من خلال «حلف الأخوة والمصير المشترك» الذي أبرم مع حزب «البيت اليهودي». فقد برهن هذا التحالف بما لا يدع مجالا للشك على أن «يش عتيد» هو حزب يميني من ناحية سياسية، ونيو - ليبرالي من ناحية اقتصادية، و«ما بعد محافظ» من ناحية اجتماعية، يجسد المصالح القومية والاقتصادية للمتدينين- الوطنيين وذراعهم السياسية الفاعلة في «غوش إيمونيم» ودوائر المستوطنين. إن هذا التحالف إنما يهدد المصالح الاقتصادية للطبقة المتوسطة الأشكنازية والعلمانية ذاتها، وبعبارة أخرى فإن هذه المصالح باتت معرضة لخطر الزوال من جانب ممثليها الأصليين، يائير لبيد ورفاقه.

هناك فرصة ضئيلة للغاية في أن تحظى مصالح وأهداف «الاحتجاج الاجتماعي» بتفضيل حكومي مقابل مصالح الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة. فوزير المالية المستجد (يائير لبيد)، الذي تنقصه الخبرة الاقتصادية، سيكون فريسة سهلة لحيتان «أرض إسرائيل الكبرى» و«حراس الصهيونية الدينية المخلصين». وقد برهن هؤلاء على ذلك مراراً في الماضي، مع ساسة ذوي كفاءة وخبرة أكثر ألف مرة من وزير المالية الجديد. فأي مواجهة بين «إسرائيل الصهيونية- الدينية» وبين «إسرائيل الطبقة المتوسطة المدللة» سوف تنتهي برضوخ حزب «يش عتيد» ويائير لبيد دون أي جهد أو عناء يذكر. وعلى ما يبدو فإن من المرجح أكثر أن يبقى «حمار المسيح» مسيرا حتى لو كان العصا الذي يضرب به موجودا في أيدي المتدينين- الوطنيين وليس في أيدي المتدينين الحريديم- سواء كانوا أشكنازيين أم شرقيين- الذين يدعون إنقاذ إسرائيل والعالم. لقد مال الصراع حول تعريف يهودية دولة إسرائيل بشكل كبير إلى كفة الصهيونية- الدينية. فالمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية مكن أخيرا المتدينين الوطنيين، معتمري القلنسوات المنسوجة، من تجسيد وترجمة «طلائعيتهم» إلى رافعة سياسية جبارة، وبذلك أصبحوا النخبة السياسية الجديدة في إسرائيل.

إلى ذلك فإن حكومة نتنياهو الثالثة ستجد نفسها مضطرة للدفاع عن مصالح مجموعتين: مجموعة المركز اليميني الديني والوطني الاستيطاني، وشريحة ضيقة نيو – ليبرالية ومحافظة من مقربي السلطة. تلك هي الوظيفة الرئيسة لهذه الحكومة.

خطاب مخادع

في أعقاب ظهور حزب «يش عتيد» زادت الثقة بالنفس لدى الطبقة المتوسطة المهيمنة في إسرائيل، بصورة ملموسة، وإلى الحد الذي أمكن لها فيه أن تجيز لنفسها شتم وإهانة المتدينين الحريديم بشكل عام، وإقصاء الحريديم الشرقيين، بشكل خاص، عن مقاعد الحكومة. ولكن من المهم أن نتذكر هنا أن الصراع مع المتدينين الحريديم هو مجرد تضليل، ذلك لأن التعريف اليهودي لدولة إسرائيل يحظى الآن بتعزيز صهيوني، ديني وقومي. في مقابل هذا الوضوح النسبي للواقع السياسي- الاجتماعي الحسي، فإن المصالح الاقتصادية الموجهة للحكومة، مقنعة بطلاوة لسان اجتماعية، وتضليل اقتصادي. فالدافع الموجه السياسي- الاقتصادي الأساس لهذه الحكومة يتمثل في تكريس رأسمالية التسول الإسرائيلية وضمان وحماية المكانة الاجتماعية- الاقتصادية، والسياسية الآن، للمجموعتين «النوعيتين»: «بني عكيفا» (أي «المتدينين الوطنيين») و«أبناء الذوات» (أبناء الطبقة المتوسطة). غير أن تسيد رأسمالية التسول الإسرائيلية، وهي نوع خاص من الرأسمالية الخنزيرية، يتوقف على إزالة الخشية من انتهاج سياسة رفاه عالمية في إسرائيل، وإقصائها بصورة تامة عن الأجندة السياسية، وذلك عن طريق توزيع الموارد العامة على فئات اجتماعية تحظى بالأفضلية. كل ذلك هو الذي أتاح ظهور حزب «يش عتيد» وتحالفه مع حزب «البيت اليهودي». ومن هنا لا يجوز أن نغالط في الخطاب المناوئ للحريديم: لقد أدى الحريديم الأشكناز والشرقيون (شاس) مهمتهم- دولة رفاه للأرثوذكسية اليهودية فقط- والآن تحولوا إلى زوائد لا لزوم لها. أجل، فإن الهيمنة الاجتماعية السائدة في إسرائيل تخشى دولة الرفاه، وأي سياسة تعطي الموارد العامة إلى شريحة صغيرة من الجمهور، أفضل من الالتزام المدني الكامل تجاه رفاهية جميع مواطني الدولة. ذلك هو الدور التاريخي الذي لعبه الحريديم. ولأن ٢٠٪ من مواطني الدولة هم عرب، وقرابة ٥٠٪ من مواطنيها اليهود هم شرقيون، فإن أي سياسة رفاه عالمية تعني تقديم مساعدة مباشرة للفئات الأقل تمثيلا في السياسة الإسرائيلية، في الكنيست وفي حكومة إسرائيل الحالية. وباستثناء بقايا التأييد التقليدي العنيد لـ «حزب حيروت- مناحيم بيغن» داخل الليكود، فإنه لا يوجد شرقيون كثيرون في حزبي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي». ففي «البيت اليهودي» لا ينتخب شرقيون لأنهم شرقيون، وإنما ينتخب يهود- إسرائيليون- متدينون- وطنيون. في «البيت اليهودي» ينتخب مستوطنون يسكنون في المناطق (الفلسطينية) المحتلة، وهؤلاء المنتخبون يعرفون جيدا الأسباب التي تقف خلف انتخابهم، وفي حزب «يوجد مستقبل» لا ينتخب شرقيون وشرقيات، وقد انتخب يائير لبيد بأصوات مواطنين يهود من الإسرائيليين العلمانيين الذين ضاقوا ذرعا بسلطة المتدينين الحريديم وبالطائفية، والذين يطالبون بـ «المساواة في تحمل العبء»، وبالأساس طالما كانت هذه المساواة تساهم في دفع إنفاقهم ومصاريفهم على التعليم والصحة والاستجمام. إنهم الشبان الذين يريدون وسم إسرائيل كدولة لمواطنيها اليهود فقط، شرط أن يكون هؤلاء المواطنون جميلين أو يشبهون يائير لبيد.

مقومات وشروط دولة الرفاه

ما هو مغزى دولة الرفاه في إسرائيل في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؟

أولا- إصلاح زراعي: إنهاء الامتيازات التي يتمتع بها الأشكناز في مجال الأراضي (الكيبوتسات، القرى الزراعية، المستوطنات، المستوطنات الجماهيرية)، وتوزيع موارد الأرض الخاضعة لملكية الدولة (عن طريق مجالس إقليمية، على سبيل المثال). أي أن دولة الرفاه في الوقت الحالي تعني توسيع نطاق الاستخدام. والإفادة من مورد الأراضي لصالح مجموعتين سكانيتين تعانيان من الإقصاء والحرمان، وهما اليهود الشرقيون، والسكان العرب في إسرائيل.

ثانيا- دمقرطة جهاز التعليم: الحد بصورة حاسمة وكبيرة من الامتياز الأشكنازي المتمثل في وحدانية برامج ومضامين التعليم، والإنجازات والنتائج التعليمية، والسيطرة شبه المطلقة للأشكناز على جميع الوظائف المهمة في مجال اتخاذ القرارات التعليمية في إسرائيل.

ثالثا- إعادة صوغ العلاقات بين رأس المال والعمل: ينبغي إعطاء العمل المغزى اللازم باعتبار ذلك جزءا ضروريا وحيويا يساهم في العمليات الإنتاجية والاستهلاكية. إن تغيير العلاقات بين رأس المال والعمل في إسرائيل، يعني توسيع الطبقة المتوسطة وليس تقليصها، رفع سقف الأجور وليس خفضه، دعم المنظمات والنقابات العمالية وليس تصفيتها، تقليص «استيراد» الأيدي العاملة غير المنظمة وليس توسيعه بواسطة مقاولين وشركات «قوى بشرية»، المساعدة في دمج النساء في سوق العمل وليس تحقيرهن ودوسهن وإخضاعهن لأجر الحد الأدنى. كل ذلك يعني المس بمصلحة طبقية مركزية لمجموعات القوة الاقتصادية في إسرائيل، بدءا بالبنوك ، ومرورا بأرباب العمل الكبار في مرافق الاقتصاد، وأرباب السوق الخاصة، فضلا بالطبع عن الأثرياء وأرباب رؤوس الأموال. هذه المصلحة تقف في صلب الامتيازات الأشكنازية في إسرائيل.

رابعا- تمثيل متساو لكل المجموعات السكانية: ينبغي أن تحظى الفئات السكانية كافة بتمثيل متساو في جميع المؤسسات التمثيلية للدولة، بدءا بسفارات إسرائيل في الخارج، مرورا بالوظائف العليا في أجهزة ودوائر الدولة والسلطات المحلية والجامعات، وانتهاء بالوكالة اليهودية والمحكمة العليا والصندوق القومي (كيرن كييمت) وغيرها من المؤسسات التمثيلية. إن قدرة الطبقة المتوسطة الأشكنازية على الانفصال عن قائمة «يهدوت هتوراه» الحريدية، والاعتماد على قوة المعسكر الديني- القومي فقط، تعكس تنامي القوة الأيديولوجية لهذه الطبقة الأشكنازية المهيمنة. كذلك فإنها تعكس أيضا تنامي وعلو مكانة وشأن أتباع الصهيونية- الدينية إلى درجة الملوك الجدد لهذا العصر. فبالإضافة إلى الوميض البراق الذي صاحب ظهور نفتالي بينيت (زعيم حزب «البيت اليهودي»)، فإن السيرة السياسية لوزير شؤون السكان القدامى، أوري أوربخ، ووزير الإسكان الجديد أوري أريئيل، هي إحدى الدلائل المباشرة على القوة السياسية المتعاظمة لهذا التيار الذي كان يتمثل فيما مضى بحركة «همزراحي»، وحزب «المفدال»، وحركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، والآن في إطاره الجديد المتمثل بـ «البيت اليهودي». من هنا يمكن القول إن التوزيع الإثني للعمل المرتكز على التفوق المطلق للأشكناز، تمأسس كنظام اجتماعي وحيد ممكن في إسرائيل في مطلع القرن الحادي والعشرين.

في لعبة كرة السلة يدربون الأولاد على أن حماية السلة تتطلب طوال الوقت مراقبة الكرة ولاعبي الخصم.. أما في لعبة السياسة الإسرائيلية فينبغي التركيز، طوال الوقت، على اللاعبين مع الكرة، واللاعب السياسي- الاجتماعي المركزي في إسرائيل هو لاعب أشكنازي - إسرائيلي، أتى من «الوحدات المختارة» في الجيش، من صناعة الـ «هايتك»، من صناعة الكلام في الراديو والتلفزيون، ومن صناعة التعليم النخبوي والأكاديميا. ذلك هو النموذج الاجتماعي نفسه الذي يتكرر مرة تلو أخرى.

وأحيانا يحتوي هذا النموذج على نساء أيضا، غير أن قلة تمثيل النساء الإسرائيليات في الكنيست والحكومة تشكل نمطا دائما، مثل قلة تمثيل اليهود الشرقيين وغياب تمثيل العرب. إن وجود عدد من النساء في الحكومة لا يشكل بالضرورة مؤشرا على وجود سياسة مناصرة لحقوق المرأة.

ويبقى السؤال الأساس: من الذي يحتفظ بالكرة؟ أو بعبارة أخرى، من الذي يدير المال العام؟

في المجمل يمكن القول إن «النظام الإسرائيلي» مبني على توزيع الموارد العامة بصورة غير متساوية. وذلك هو لب الامتياز الأشكنازي.

تلك هي المسائل السياسية- الاجتماعية الأكثر صلة في إسرائيل اليوم. وكل ما تقدم هو ترجمة ذات صلة لنتائج الانتخابات الأخيرة وللسياسة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، فإن المتدينين الحريديم، الأشكناز والشرقيين (شاس)، ليسوا اللاعبين الرئيسيين، والدين ليس الكرة. إن أصحاب الامتيازات الأشكناز هم الذين يحتفظون، بالتأكيد، بالكرة (الكعكة)، وهم الفائزون أيضا. لقد تحولوا من أشكناز، علمانيين، اشتراكيين وقدامى، إلى أشكناز، علمانيين، قدامى، ومتدينين- وطنيين. هل هي فوارق مهمة؟ ربما.. الأيام وحدها ستكشف ذلك.

(*) أستاذ جامعي إسرائيلي. ترجمة سعيد عياش.

مؤتمر «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٣- المشهد الإسرائيلي ٢٠١٢»

خطاب «اللاحل» بدل «اللاشريك»، المستوطنات «تضم» إسرائيل، وحكومة نتنياهو تفتقر إلى مقومات الاستقرار!

*** إسرائيل متخوفة من تغيرات إقليمية بعيدة المدى، و«التذمر الدولي» من سياساتها لن يترجم إلى ضغوط جدية ***

*** عشراوي: الخيار الفلسطيني يتمثل في رفع كلفة الاحتلال، وخطاب أوباما تبنى الرواية الصهيونية على نحو خطير ***

رام الله: خلص تقرير «مدار» الاستراتيجي للعام ٢٠١٣، إلى نجاح المستوطنين في إعادة رسم خارطة الشرعية في إسرائيل بحيث أصبحوا جزءا رئيسيا منها، وجزءا من الاجماع القومي، إلى درجة يصح معها القول أن المستوطنين ضموا إسرائيل، وليس العكس، حيث جسدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة الترتيب الجديد للساحة السياسية، فأفرزت قوى سياسية، وأسدلت الستار على أخرى، وأعادت بناء الهيمنة الاشكنازية على أسس عابرة للأيديولوجيات وللجغرافيا، الأمر الذي يعكسه تحالف بينت- لابيد.

وأوضح التقرير ان المستوطنين استطاعوا تسجيل نقاط كبرى على الصعيد الحزبي عبر التمثيل المرتفع لحزب بينت، واحتلال مواقع متقدمة داخل الليكود، وإقصاء الخطاب المطالب بالحل السياسي من برامج الأحزاب من بينها حزب العمل الذي أبقصى صورة رابين، وركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية

وكان المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار» نظم في رام الله، الأحد (٢٤-٣)، مؤتمره السنوي الثامن، حيث أطلق تقريره الاستراتيجي للعام ٢٠١٣، والذي يتناول بالتحليل أهم مستجدات المشهد الإسرائيلي عام ٢٠١٢، ويلقي الضوء على خلفياتها السياسية والمجتمعية وبيئتها الإقليمية والدولية، وما يمكن أن يترتب عليها من تطورات وسياسات.

وأجملت مديرة «مدار» هنيدة غانم، في افتتاح المؤتمر، استنتاجات التقرير حول المتغيرات المهمة التي تأثرت بها إسرائيل، والملفات الساخنة التي حكمت مشهدها، في ثلاثة دوائر: إقليمية ودولية ومحلية.

على المستوى الإقليمي أشارت غانم أنه وعلى الرغم من إفلات إسرائيل من تغيير حقيقي في مكانتها الجيو- سياسية، في مجالات مثل السلام مع مصر والأردن، وثمن الاحتلال، والهدوء على الجبهة الجنوبية بوساطة مصرية، فإن إسرائيل لا تزال تضع على الطاولة قائمة مخاوف طويلة من التغيرات في المحيط الإقليمي.

وأوضحت غانم أن المخاوف الاسرائيلية تتركز في احتمال تحول سورية إلى ساحة حرب جاذبة للحركات الجهادية والتكفيرية، وإقامة إيران لمليشيات موالية لها في سورية يتم تفعيلها في حال سقوط النظام، وأيضًا نقل سلاح يخل بالتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وحزب الله.

وتخشى إسرائيل على الصعيد المصري، من أن تتحول مصر وتحت ضغط ظروف معينة إلى دولة معادية، فيما تشدد مصادر إسرائيل الأمنية على «التهديدات الآتية من سيناء»، في الوقت الذي واصلت فيه وضع «التهديد الإيراني» على رأس سلم التهديدات الاستراتيجية الوجودية التي تواجهها .

وركزت غانم في استعراضها الدائرة الدولية على تباين التقديرات بشأن الدور الأميركي المرتقب في ولاية أوباما الثانية، وما سيشهده من تغيرات، موضحة أن اتباع أوباما المفترض لسياسة الإنطواء في حال حصوله، يعني فتح المجال أمام الاتحاد الاوربي للعب دور أكبر، حيث يتوقع أن يقوم الاتحاد بتصعيد محاولاته للتأثير والضغط على إسرائيل، وبخاصة في ظل تزايد الدعم الشعبي الأوروبي للفلسطينيين، وإن كان من غير المتوقع أن يترجم هذا التصعيد إلى اتخاذ خطوات «استراتيجية».

وأشارت غانم إلى أن التصويت من قبل أكثرية دول الاتحاد لصالح رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة، وتصاعد «التذمر الأوروبي» من السلوك الإسرائيلي، ربما يسهم في إنتاج مناخ دولي ملائم لعمل فلسطيني دبلوماسي نشط.

واستعرض المشاركون في إعداد التقرير، خلال المؤتمر، خلاصة أبحاثهم التي غطت كافية مكونات المشهد.

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

على صعيد العلاقات الفلسطينية الاسرائيلة، بين امطانس شحادة وعاطف أبو سيف ان الحكومة الإسرائيلية استمرت عام٢٠١٢ في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع، فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هي التحول من خطاب «اللا شريك» إلى خطاب «اللا حل»، حيث اسهمت مجموعة من العوامل في هذا التحول، علمًا أن ٢٠١٢ شهد تراجعًا واضحًا في التدخل الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية.

ووسط هذا الواقع الميداني، وبخاصة الاستيطاني وما يتركه من أثر على فرص حل الدولتين، شكل التصويت لرفع مكانة دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة مؤشرا على تدهور مكانة إسرائيل الدولية، وتعبيرًا عن لجوء الطرف الفلسطيني بسبب التعنت الإسرائيلي إلى أدوات خارج دائرة التفاوض بغرض التصدي للأمر الواقع الاحتلالي، وتحقيق مكاسب سياسية.

المشهد السياسي الداخلي

وفي سياق المشهد الداخلي استعرض الباحث انطوان شلحت احداثيات الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وما شكلته من صفعة مدوية لتحالف «الليكود- بيتنا» من جمهور الناخبين، ممثلة بخسارة هذين الحزبين ربع قوتهما، وفوزهما بكتلة تشكل ربع الكنيست.

وقد اسفرت الانتخابات عن تشكيل نتنياهو حكومة هي الثالثة برئاسته، مستندا إلى ائتلاف لا يشكل أغلبية مريحة، هذا الى جانب ما تحويه الحكومة من تناقضات تهدد استقرارها.

وأشار شلحت إلى أن حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يئير لبيد، كان «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، في إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني، الأمر الذي يسهم في تفسيره فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية» التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات.

إن ما يمكن استنتاجه من ذلك، وفق التقرير، هو أن تصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في سياق الانتخابات، وبالتالي في المرحلة اللاحقة لها.

مشهد العلاقات الخارجية

على مستوى العلاقات الخارجية، أوضح مهند مصطفى أن اسرائيل واجهت عام ٢٠١٢ أزمة في علاقتها الخارجية بلغت أوجها في التصويت على رفع مكانة فلسطين إلى مكانة دولة مراقبة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ما بدا من مؤشرات على تزايد عزلتها الدولية وتزايد الانتقادات الموجهة لها من قبل دول صديقة كالاتحاد الأوروبي إلا أن هذه الأزمة لم تصل إلى «مرحلة جدية» تدفع إسرائيل إلى تغيير سياستها ، تحديدا تلك التي تقلص فرص حلّ الدولتين من جهة أخرى.

وتتخذ إسرائيل في مواجهة الانتقادات، من موضوع «التهديد الوجودي» الذي يمثله برنامج إيران النووي من جهة، ومساعي «نزع الشرعية» عنها من جهة أخرى، محاور عمل أساسية لسياساتها الخارجية.

وتنتظر إسرائيل بترقب تحرك السياسة الخارجية الأميركية التي سيتبناها أوباما في ولايته الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الإيراني والمسألة الفلسطينية.

وتحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال استغلال انشغال العالم العربي بأموره الداخلية وتحقيق مكاسب لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً.

المشهد العسكري

وفي استعراضه للمشهد العسكري، ركز فادي نحاس على تصدر النووي الايراني أولويات اسرائيل الأمنية إلى جانب مخاوفها من تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة، وتحول الشعوب إلى عامل مركزي في تحديد مستقبل المنطقة.

جانب من المؤتمر.

وفلسطينيا، أوضح نحاس ان إسرائيل شنت حربًا على قطاع غزة (وهي سياسية في جوهرها) بناء على افتراضها أنه لا توجد مصلحة لإسرائيل و حماس في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب»، وأسفرت عن استنتاج اعتبرته مهما، مفاده ان العدوان على غزة ليس بالضرورة عدوانًا على مصر التي يرئسها محمد مرسي، فيما تبنت على صعيد الجبهة الشمالية- اللبنانية، استراتيجية الحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله و العمل على منع الحزب من الحصول على أسلحة «كاسرة للتوازن».

المشهد الاجتماعي

واستعرض نبيل الصالح في المؤتمر ملامح المشهد الاجتماعي منبها إلى تراجع حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، على الرغم من أنّ مطالبها الأساسية لم تتحقق بشكلٍ يُرضي جمهور المحتجين، لكن خطاب حركة الاحتجاج تحول بالمقابل إلى جزء أساسي من برامج عدد كبير من الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات الأخيرة.

وأضاف الصالح ان المطالب تركزت على مصالح الطبقة الوسطى وليس مصالح الطبقة الدنيا والفقراء.

ويبدو وفق التقرير أن السنة الحاليّة سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج في ضوء العجز الكبير في ميزانية إسرائيل والذي وصل إلى ٣٩ مليار شيكل، وتوقع محاولات سدّه من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعيّ وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع، إضافة إلى توقّعات قيام الحكومة بإلغاء أو تعليق بعض المشاريع التي اضطرت إلى المبادرة إليها استجابة لحركة الاحتجاج.

الفلسطينيون في إسرائيل

لم تؤد الانتخابات إلى تغير مهم على الخارطة الحزبية للفلسطينيين في إسرائيل، وفق رائف زريق، فقد حصلت كل من الجبهة والقائمة الموحّدة على أربعة مقاعد، في حين حصل التجمع على ٣ مقاعد، وبهذا حصلت القوائم العربية معًا على ١١ مقعدًا.

وقد كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية.

على صعيد العلاقة مع الدولة، نبه زريق إلى ان اسرائيل هي التي تحدد شكل المواطنة الفلسطينية وتوقيتها ومكانها، وفي هذا الاطار استمر تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل ، حيث تم اتخاذ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبله، أهمها القرار المتعلّق بتعديل قانون المواطنة، وأيضا القرار المتعلق بقانون النكبة، إذ تمّ رفض الالتماس الذي قدم من قبل جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن للمحكمة العليا لإلغاء قانون النكبة باعتباره قانونًا غير دستوري.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أضاء التقرير على نحو خاص قضيتين مصيريتين لمستقبل الفلسطينيين في اسرائيل، هما تزايد مستويات العنف ووصوله إلى درجات غير مسبوقة، وتردي مستوى التعليم، الأمر المرتبط إلى حدّ بعيد بالواقع الاقتصادي وبتردي الظروف المجتمعية وسياسات الإهمال من طرف الدولة، إضافة إلى الآثار البنيوية التي تركتها الظروف التاريخية وتحولات المجتمع بعد النكبة وسيطرة الدولة على مفاصل المجتمع.

عشراوي: إسرائيل مشروع قيد التنفيذ

وعبرت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، د. حنان عشراوي، في تعقيبها على التقرير، عن أهمية ما يطرحه التقرير من معطيات شاملة واستنتاجات قائمة على المعلومة الدقيقة، في صياغة استخلاصات تفيد صانع القرار السياسي الفلسطيني من أجل صياغة برنامج العمل المتناسب مع حجم التحديات.

ونبهت عشراوي إلى ما يشخصه التقرير من كون إسرائيل مشروعًا قيد التنفيذ، إذ إنه لا يعرف الحدود بعد لا على المستوى الجغرافي ولا السكاني ولا الأخلاقي، مضيفة أن الاشكالية المستجدة والخطرة تكمن في حصول المفاهيم الصهيونية التي طالما وصفت بالعنصرية على شرعية دولية متزايدة، الأمر الذي تجسد أخيرًا في اللغة التي استخدمها أوباما في زيارته الى المنطقة، إذ تبنى المفاهيم الصهيونية بالكامل وتعامل مع يهودية الدولة وكأنها بديهية، كما أنه لم يتطرق لا إلى الاستيطان، ولا إلى حدود ٦٧.

وختمت عشراوي باستخلاص مفاده ان لا خيار فلسطينيا غير رفع كلفة الاحتلال على المستويات كافة، بهدف وضعه على جدول الاعمال الدولي، عبر المقاومة الشعبية الواسعة، وتوظيف الاعتراف بفلسطين عبر تجسيد حضورها في المؤسسات والوكالات الدولية بما يسند هذه الاستراتيجية

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: التحسن الملموس في العلاقات بين إسرائيل وتركيا سيكون مرهونًا أكثر شيء بتحرّك «عملية السلام»

كتب بلال ضاهر:

قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اعتذارا إلى تركيا، بعد قرابة ثلاثة أعوام من هجوم سلاح البحرية الإسرائيلي على السفينة «مافي مرمرة» التي كانت ضمن أسطول الحرية التركي لكسر الحصار عن غزة، ومقتل ٩ نشطاء أتراك. وتم هذا الاعتذار خلال محادثة هاتفية أجراها نتنياهو مع نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، قبل أسبوعين تقريبا (طالع تقريرًا مفصلا على ص ٢).

ويذكر أن تركيا اشترطت بأن تعيد علاقاتها مع إسرائيل بعد اعتذار الأخيرة ودفع تعويضات لعائلات الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالحصار فإن نتنياهو قال لأردوغان، وفقا للبيان الصادر عن الأول، إن «إسرائيل قد رفعت بعض القيود عن حركة المواطنين والبضائع في جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة، وهذا الأمر سيستمر اذا ما تم الحفاظ على الهدوء. واتفق الزعيمان على مواصلة العمل المشترك من أجل تحسين الأوضاع الانسانية في الأراضي الفلسطينية».

وحول احتمال استئناف العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتأثير ذلك على الأحداث في المنطقة، وعلى الجمود الحاصل في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع مدير عام وزارة الخارجية الأسبق والقائم بأعمال السفير الإسرائيلي في أنقرة سابقا، الدكتور ألون ليئيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ماذا يتوقع أن يحدث في أعقاب الاعتذار الإسرائيلي لتركيا؟ هل ستكون هناك مصالحة حقيقية بين الدولتين؟

ليئيل: «أولا، لدينا مسألة تقنية وهي التعويضات، وأعتقد أنه سيتم الاتفاق على مبلغ التعويضات في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وهناك مسألة شبه تقنية وهي تعيين سفراء، وبعدها سنتوجه إلى المواضيع الجوهرية، وهي العلاقات الثنائية بين إسرائيل وتركيا والموضوعان الإيراني والسوري. وهذا سيكون متعلقا بمواقف الجانبين».

(*) ما الذي دفع إسرائيل لتقديم اعتذار لتركيا؟ هل جاء هذا الاعتذار بسبب قلق إسرائيل من انعكاسات الأزمة السورية فقط، مثلما صرح نتنياهو؟ وما هي المصالح الإسرائيلية الأخرى من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تركيا؟

ليئيل: «أعتقد أن الموضوع السوري هو ذريعة ممتازة، لكن الأسباب الحقيقية هي: أولا الضغوط الأميركية على إسرائيل، وثانيا اعتراف قسم من المؤسسة السياسية الإسرائيلية بأن تركيا هي دولة هامة وأنه لا يوجد بديل لها، وثالثا التغيير الحاصل في الائتلاف الحكومي في إسرائيل وخاصة أن أفيغدور ليبرمان لا يشغل منصب وزير الخارجية الآن».

(*) ما هي مصلحة الولايات المتحدة في ممارسة ضغوط على إسرائيل من أجل استئناف العلاقات مع تركيا؟

ليئيل: «توجد للولايات المتحدة مصلحة كبيرة بأن تنسق حليفتاها في الشرق الأوسط، تركيا وإسرائيل، وهما أقوى دولتين عسكريا واقتصاديا، خطوات فيما بينهما. وكانت تنظر واشنطن إلى تأزم العلاقات بينهما على أنه تناقض، لأن كل واحدة منهما تقيم علاقات متينة للغاية مع الأميركيين بينما لا يوجد بينهما أي حوار».

(*) هل استئناف العلاقات بين تركيا وإسرائيل سيؤثر على الموضوع النووي الإيراني، الذي تعتبر إسرائيل أنه أكبر تهديد عليها؟

ليئيل: «لا أعتقد ذلك. لأنني لا أعتقد أن تركيا ستعطي أي نوع من 'الضوء الأخضر' لهجوم عسكري إسرائيلي في إيران. ولن تتعاون تركيا مع أمر كهذا في المجال التقني. وأعتقد أنه لن توافق على السماح باستخدام مجالها الجوي في حال تقرر توجيه ضربة لإيران. ولا أرى أي تغيير محتمل في الموقف التركي الرافض لمهاجمة إيران. من جهة أخرى، أعتقد أنه في الموضوع السوري ستكون هناك إمكانية أكبر لتنسيق مصالح بين إسرائيل وتركيا، لكن هذا سيتم بالأساس بعد سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. إذ لا توجد لدى إسرائيل أية إمكانية للمساعدة في إسقاط الأسد، ولا أعتقد أن لدى إسرائيل مصلحة في المساعدة في أمر كهذا، وليس لها قدرة أيضا. لذلك فإني أعتقد أن الحوار بين إسرائيل وتركيا بشأن الموضوع السوري سيتركز بالأساس على ما سيحدث في سورية بعد الأسد».

(*) كان الادعاء دائما أن عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين هي التي توجه السياسة التركية تجاه إسرائيل. واليوم يوجد جمود في عملية السلام والمفاوضات. هل يتوقع أن يكون هناك تحرك في هذا السياق في أعقاب استئناف العلاقات بين إسرائيل وتركيا؟

ليئيل: «أعتقد أن هذه هي فعلا المسألة الأساسية. ويوجد نقاش في إسرائيل حول ما الذي دفع أردوغان إلى مهاجمتنا بشدة وتكرار تهجماته على إسرائيل. وقال قسم إنه يريد أن يكون زعيم العالمين الإسلامي والعربي، وقسم آخر قال إن السبب يكمن في الموضوع الفلسطيني. وأنا أرى أن الموضوع الفلسطيني هام جدا بالنسبة لأردوغان وللأتراك، وخاصة بسبب وجود حركة حماس في الصورة. ولذلك أعتقد أنه في حال عدم حدوث تحرك باتجاه عملية سلام مع الفلسطينيين فإنه لن يكون هناك تحسن ملموس في العلاقات مع تركيا. من جهة ثانية، فإنه إذا حدث تقدم وبدأت إسرائيل والفلسطينيون محادثات، وخاصة في حال حدوث شيء ما وأن تكون حماس ضالعة في عملية سياسية، فإننا سنشهد تغيرا في سياسة أنقرة تجاه إسرائيل».

(*) كيف يرون في إسرائيل أداء تركيا، وربما دورها، على ضوء صعود أنظمة إسلامية في دول عربية، وخاصة مصر؟

ليئيل: «بداية، نحن نعلم أنه من كل هذا 'الربيع العربي' ما زالت الأمور غير واضحة تماما، خاصة في سورية، وفي مصر أيضا. وكانت هناك شماتة في إسرائيل أن تركيا فقدت حليفين لها من خلال هذا 'الربيع العربي'، وهما معمر القذافي في ليبيا والأسد في سورية. كذلك فإن الإخوان المسلمين في مصر لم يتحمسوا للمحاولة التركية بأن تسوق لهم النموذج الإسلامي شبه العلماني التركي. لكن الحقيقة هي أن تركيا هي لاعب هام للغاية. وقد انتعشت من سقوط القذافي وأقامت علاقة جيدة مع المتمردين في ليبيا، ولا أعرف ما سيحدث هناك لكن لا توجد مشاكل مع تركيا كان متوقعا أن تحدث بسبب سقوط القذافي. وفيما يتعلق بسورية فإني أعتقد أن الرهان التركي صحيح بأن الأسد سيسقط. ورغم أن تركيا تعاني من صعوبات بسبب الوضع في سورية الآن، ولكن بعد سقوط الأسد سيكون لها دور هام جدا في سورية، وأيضا في مصر وليبيا. وأعتقد أنه إذا مضت تركيا بموجب مبادئها، وهي تدفع ثمنا جراء ذلك بين حين وآخر، فإنه في نهاية الأمر سيستخدم نظامها نموذجا لأنظمة في المنطقة».

(*) فيما يتعلق بزيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، قبل أسبوعين، فإن الانطباع الذي تركه هو أن الولايات المتحدة لم تنجح، ولن تنجح، في تحريك مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية، وأن أوباما جاء لكي يتصالح مع نتنياهو. ما رأيك؟

ليئيل: «توجد نواة من الحقيقة في هذا. لكنني أعتقد أنه في كل ما يتعلق بالموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني خلال زيارة أوباما وخطابه في 'مباني الأمة' في القدس، فإن هذا كان خطابا مذهلا، وأنا كنت حاضرا في القاعة وسمعته. وخلال العشرين دقيقة على الأقل، التي تحدث فيها عن السلام والموضوع الفلسطيني، رأينا أن الموضوع الفلسطيني والرواية الفلسطينية موجودان لدى أوباما في الأوردة، ويهمانه بشكل كبير للغاية. وهو مؤمن بأنه مثلما تحقق العدل للشعب اليهودي يجب أن يتحقق العدل للشعب الفلسطيني. وقد حاول إقناع الجمهور الإسرائيلي بذلك. وأعتقد أن محاولة التوجه للجمهور الفلسطيني لم تكن كافية، لأنه تمكن من التأثير على قسم من الجمهور فقط. ويتعين على أوباما الاستمرار في محاولته للتأثير على القيادة، وآمل أن يتم هذا الأمر».

إعـداد: برهوم جرايسي

حكومة نتنياهو- لبيد تعد سلسلة من الضربات الاقتصادية القاسية!

* لبيد الذي وصل إلى الحكم مدعيا تمثيل الشرائح الوسطى يقود تقليصات ستضرب تلك الشرائح * وزارة المالية وضعت مخططا لتقليص ما قيمته ٦ر٧٥ مليار دولار من الميزانية العامة والنتيجة النهائية ستكون أقل * المالية تطالب بتقليص ميزانية وزارة الدفاع * خبراء يحذرون من أن رفع الضرائب سيضرب القوة الشرائية ويزيد الأزمة الاقتصادية *

الحكومة الإسرائيلية الجديدة تخطط لفرض ضريبة مشتريات على الخضار والفواكه لزيادة مدخولاتها العامة من الضرائب!

تبـدأ اليوم الثلاثاء، ومع انتهاء عيد الفصح العبـري، الأبحاث المكثفة في وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة، لإعداد مشـروع الميزانية العامة للعام الجـاري نهائيا، وعلى الأغلب للعام المقبل أيضا، وسـط الكثير من التوقعات بأن الميزانية ستشـمل سلسـلة مـن الضربات الاقتصادية، التي سـتكون ضحيتها أساسا الشرائح الفقيرة والضعيفة والوسطى.

والملفـت للنظر في هذا المشـهد، هو أن وزير الماليـة الجديد يائير لبيد وصل إلى الكنيست على رأس حزب كبير نسبيا وله ١٩ مقعدا، معلنا أنه يمثل الشـرائح الوسـطى، ولكن في يوم تعيينه بعث برسالة واضحة للجمهور بأن «الوضع أصعب مما كانت أتخيل»، كتمهيد للضربات المقبلة.

وتكثر التقارير في الصحافة الإسـرائيلية حول التقليصات التي تدرسها وزارة الماليـة، وفي مقدمتها اجراء تخفيض كبير في مخصصات الأولاد التي تتلقاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، على أن يكون التقليص بقيمة قرابة ١ر٥ مليار دولار، ورفع ضريبة المشتريات من ١٧٪ حاليا إلى ١٨٪، وهـذا بعد أن كانت حكومة نتنياهو قد رفعت هذه الضريبة بنسـبة ١٪ في مطلع أيلول من العام الماضي، وبحسب وزارة المالية فإن كل ١٪ يؤمن لخزينة الدولة ١ر١٩ مليار دولار، وفرض ضريبة المشـتريات على الخضار والفواكه، ما سـيزيد مداخيل الضريبة بقيمة ٦٧٥ مليـون دولار، وإلغاء امتيازات ضريبية على توفيـرات العاملين، بقيمة نحـو ١ر١ مليار دولار، وإلغـاء علاوات رواتب للعاملين في القطاع العام بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، ورفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪ على كل من راتبـه أعلى من ٣٧٨٠ دولار، ما يزيد مداخيل الضريبة بقيمة ٥٥٠ مليون دولار.

كما توصـي وزارة الماليـة بتقليص مخصصـات المتدينيـن المتزمتين اليهود- الحريديم- بما قيمته ٢٧٠ مليون دولار، وغيرها من الأمور.

ويصـل حجم التقليصات مجتمعة إلى نحو ٦ر٧٥ مليـار دولار، وهذا عدا ما بيـن ١ر١ إلى ١ر٣٧ مليار دولار تطلب وزارة المالية بخصمها من ميزانية وزارة الدفاع.

وكما في كل موسـم إقـرار للميزانية العامـة، يبدأ الحديـث عن «ضرورة تقليص ميزانيـة وزارة الدفاع»، الأمر الذي لم يحدث في السـنوات الأخيرة، وأقصـى ما حصل هو تقليص في الزيـادة التي كان من المفترض أن تحصل عليها هذه الوزارة، وخلال كل عام كانت تحصل الوزارة على زيادات من فائض باقي الوزارات.

وتقول وزارة المالية إن ما يسمى بـ «التهديدات على إسرائيل» قد تراجعت، ولـذا يجب إجراء تقليص في الميزانيـة الأمنية، في حين يرد الجيش برفض هذه الفرضية، مدعيا أن تنظيمات تصفها إسرائيل بـ «الإرهابية» باتت أقرب إلى إسرائيل.

وتطالب أوسـاط اقتصادية وسياسـية بإجراء تقليص فـي ميزانية وزارة الدفـاع يتراوح مـا بين ٥٤٠ مليون دولار إلى ١ر٠٨ مليـار دولار، على أن يكون التقليص في حجم الرواتب وامتيازات ضباط وجنود الجيش، وجرت في نهاية الأسـبوع اجتماعات بين وزيري الدفاع والمالية فـي محاولة للتوصل إلى حل وسط.

تبريرات لبيد

وسـعى الوزيـر لبيد في الأيام الأخيـرة إلى تبرير ذاتـه، إذ كتب لأنصاره على صفحة الفيسـبوك: «اتركوا المصطلحات الاقتصادية، فأنا سأفسـر لكم الأمر بكلمات أبسـط، لقد أتيت من أجل ترميم البيت (الحكومة) واكتشـفت أن حسـابنا المالي في وضعية سحب زائد (مديون) وأيُ سحب زائد؟ إنه ضخم ووحشـي، ويبشر بسوء، وهو في تزايد مستمر. وكيف جرى هذا؟!، كما في كل حالة سـحب زائد، تبذير الكثير من الأمـوال التي لم تكن اصلا لدى الحكومة، لأن الحكومة اعتقدت أن المال سيصل ولكن لم يصل، وتلقت الحكومة ديونا، كان محظورا عليها أن تأخذها».

وتابع لبيد «إنني أومن بأن مهمتي هي الذهاب إلى المكان الصعب بالضبط، فالمشـكلة نشـأت، لأنه بدلا من ادارة اقتصاد بشكل مسـؤول، حصلوا على قروض ضخمة واحتفلوا بالأموال، وأنا سأعمل على تصحيح هذا الخطأ».

وألمح لبيد إلى ما سـيُقدم عليه، فكتب يقول: «إن من سيكون وضعه سيئا في العام الجاري، عليه أن يعلم أن هذا سـيكون أمرا مؤقتا، وكلما أقدمنا على خطوات ضرورية ونفذناها، فإن أوضاعنا سـتكون أفضل فـي العام التالي»، حسب ادعاءاته.

الخبراء ورفع الضرائب

ودعا المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سـيفر بلوتسكر إلى رفع الضرائب على رواتب الأجيرين، زاعما أن نسبة الضرائب المباشرة في إسرائيل هي من أدنى النسب بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المتطورة OECD.

وبحسب ما يقول، فإن بحثا صدر مؤخرا قال إن معدل الضرائب المباشرة على الرواتب في إسـرائيل يصل إلى ١٩٪، بما فيه ضريبة الدخل، ورسوم الضمان الاجتماعـي والصحة، بينما هذا المعدل يرتفـع في دول OECD إلى أكثر من ٣٥٪، وحتى أنه في عدة دول أوروبية، مثل فرنسـا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وأيضا أستراليا، يتراوح المعدل ما بين ٤٨٪ إلى ٥٠٪.

إلا أن بلوتسـكر تمسك بالضرائب المباشرة، دون أن يذكر سلسلة الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المشتريات التي هي في إسرائيل من أعلى النسب وتقريبا تطال كافة المشتريات باستثناء الخضار والفواكه، والجمارك العالية على السيارات، وغلاء البيوت وغيرها.

ومقابل بلوتسكر، فإن مدير عام بنك «مزراحي طفاحوت» الذي يعد الرابع في إسرائيل، إيلي يونس، يحذر من أن رفع الضرائب على الجمهور سيضر بالقوة الشـرائية ومن ثم الاقتصـاد. وقال يونس، خـلال عرضه التقرير السـنوي للبنـك، إنه من الممكن سـد العجز في الميزانيـة من خلال رفع ضريبة المشـتريات وضريبة الدخل، ولكن هذا يضر بالشـرائح الوسـطى واسـتهلاك الفرد، وبالتالي بالاقتصاد، لأن أحـد مقاييس النمو هو حجم استهلاك الفرد.

وبحسب يونس، الذي شغل في الماضي منصب المحاسب العام للدولة، فإن الطريق إلـى تخفيف العبء الاقتصادي على الخزينـة العامة، يتم من خلال تقليـص دعم ما أسـماه «اللاعمل»، وتقليص ميزانيـة وزارة الدفاع. ويقصد بالمصطلـح الأول تقليـص المخصصات الاجتماعيـة للمحرومين من العمل، وأيضـا الحريديم الذيـن يمتنعون عن الانخراط في سـوق العمل. كما يدعو يونـس إلى فرض ضرائب علـى ارباح توفيرات خاصـة بالعاملين في القطاع العـام والشـركات الكبرى، وتدعـى «صناديق الاسـتكمال»، ورفـع ضريبة الشركات، وإلغاء جزء من الإعفاءات الضريبية.

الدعم الأميركي لإسرائيل يشكل ٤٪ من الناتج العام!

*الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل على مدى ٦٣ عاما، ما قيمته ٢٣٤ مليار دولار *الدعم في سنوات الخمسين كان اقتصاديا وغذائيا، ومنذ العام ١٩٥٩ كانت حصة الأسد من الدعم للأمور العسكرية *الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة تراجعت بنسبة ٦٪ خلال العام الماضي*

بين تقرير نشـر فـي الأيام الأخيـرة أن حجم المسـاعدات الأميركية لإسـرائيل على مدى ٦٣ عاما، شـكّل ما نسـبته ٤٪ مـن الناتج العام في إسـرائيل، وهي نسـبة كانت تتفاوت بين السـنين، أعلاها قبل أكثر من عقدين، وأدناها في السـنوات الأخيـرة، رغم ارتفاع حجم المسـاعدات السنوية، التي بلغت منذ العام ١٩٤٩ وحتى العام الماضي، زهاء ٢٣٤ مليار دولار، من حيث قيمتها الفعلية اليوم، وبالأرقام بلغت ١١٣ مليار دولار، في حين تتوقع إسـرائيل أن ينجح اللوبي «إيبـاك» المناصر لها في الولايات المتحدة في منع اجراء تقليص في المسـاعدات الأميركية لإسرائيل هذا العام.

وقال تقرير آخر، إن الصادرات الإسـرائيلية للولايات المتحدة تراجعت في العام الماضي بنسبة ٦٪.

وقال التقرير الأول الذي أعدته ونشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسـرائيلية، استنادا إلى تقرير مشابه جرى إعداده في الكونغرس الأميركـي، إنه منذ العام ١٩٤٩ وحتى نهاية العام الماضـي ٢٠١٢، بلغ حجم المسـاعدات التي قدمتها الولايـات المتحدة الأميركية لإسـرائيل، من الناحية الرقمية ١١٣ مليار دولار، ولكنها بقيمة فعليـة اليوم تسـاوي ٢٣٤ مليار دولار، ما يشـكل بالمعدل ٤٪ من الناتج العام في إسرائيل، ويضاف إلى هذا أكثر من ١٩ مليار دولار ضمانات مالية أميركية كي تنجح إسرائيل في تحصيل قروض في العالم.

وكانـت بدايات الدعم الأميركي لإسـرائيل، منذ العـام ١٩٤٩ إلى العام ١٩٥٨، في الأسـاس لشراء مواد غذائية واسـتيعاب المهاجرين من ابناء الديانـة اليهودية في العالم إلى إسـرائيل، وابتداء مـن العام ١٩٥٩ بدأ الدعم العسكري الفعلي، وتزايد الدعم بقوة في سنوات السبعين، وبشكل خاص منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولاحقا، وليتثبت بشكل قوي ابتداء من العام ١٩٧٨ بمـوازاة المفاوضـات مع مصـر وتوقيع اتفاقية كامـب ديفيد، إذ بدأت إسـرائيل بتلقي ٣ مليارات دولار سنويا، من بينها ٢ر٢ مليار كدعم عسكري، و٨٠٠ مليون دولار كدعم اقتصادي.

واسـتمر هذا الدعم مع زيادات استثنائية، تقريبا في كل عام، منها ما تخصص في دعم مشاريع تطوير أسلحة ومعدات عسكرية إسرائيلية. إلا أنه في العام ١٩٩٨ طلب من كان في حينه أيضا رئيسـا للحكومة، بنيامين نتنياهو، بتقليص الدعم الاقتصادي لإسـرائيل، وتحويل الأموال لزيادة الدعم العسـكري، وكانت إسـرائيل في تلك السـنين تشـهد انتعاشا اقتصاديا بوتائر عالية جدا، في اعقاب سـنوات الانفراج التي شـهدتها المنطقـة، بالتوازي مع اتفاقيات أوسـلو والمفاوضات مـع العالم العربي وفتح ممثليات إسـرائيلية في عدد كبير من الدول العربية والاسـلامية، واعتبـر نتنياهـو في حينه أن الدعـم الأميركي للاقتصاد الإسـرائيلي، يضفي صورة الاقتصاد الضعيف أمام المستثمرين في العالم.

ومع انتهاء اتفاق الدعم السـنوي لإسرائيل بقيمة ٣ مليارات دولار في العـام ٢٠٠٨، والذي بدأ مـع اتفاقية كامب ديفيد مـع مصر، ابرم رئيس الحكومة في حينـه إيهود أولمرت، اتفاقا مع الإدارة الأميركية برئاسـة جورج بوش، على تمديد الاتفاق لعشـر سـنوات اضافية قابلة للتمديد، وبموجبه تحصل إسـرائيل سـنويا على دعم عسـكري بقيمة ٣ مليارات دولار، ولأول مرّة نص الاتفاق على أن يكون جزء من الدعم سـيولة نقدية، وعليه باتت إسـرائيل تحصل على نحو ٢ر٣ مليار دعما عسـكريا لشـراء معدات وأسلحة، و٧٠٠ مليون دولار يتم تحويلها لوزارة الدفاع.

لكن في السـنوات الأربع الأخيرة ارتفع الدعم من ناحية فعلية إلى أكثر مـن ٣ مليـارات دولار، مع الاسـتثناءات التي زادتها ادارة بـاراك أوباما، لتمويل مشاريع تطوير منظومات صاروخية إسرائيلية، تصفها إسرائيل بأنها «دفاعية»، مثل ما يسمى بـ «القبة الحديدية».

ويتضـح مـن التقرير ذاتـه، أن الولايات المتحدة اسـتمرت على مدى السـنين بتقديم دعم خاص لاستيعاب المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، خاصة في سنوات التسعين، واسـتمر هذا الدعم بدرجة أقل في سنوات الألفين، بما في ذلك العام الماضي.

ويقول تقرير الكونغرس الأميركي إن إسـرائيل هي أكثر دولة تحصل على دعم أميركي منذ الحرب العالمية الثانية، وتقول صحيفة «ذي ماركر» إنه على الرغم من الانطباع الناشـئ بأن الدعم يأتي بسبب ضغوط اللوبي المناصر لإسـرائيل فـي الولايات المتحـدة، إلا أن الأمـر يعكس مصالح اسـتراتيجية مشـتركة أميركية إسـرائيلية، تدفع الولايـات المتحدة للحفاظ على علاقة خاصة مع إسرائيل.

ويقـول وزير الدفاع الإسـرائيلي الأسـبق، ومن كان سـفيرا لبلاده في واشـنطن، موشيه آرنس، «إن الدعم الأميركي نابع من المصالح الأميركية، وليـس من مجموعات الضغط المناصرة لإسـرائيل، ففي عالمنا المعاصر، تقود القيم المشـتركة إلى شـراكة فـي المصالح، وللولايـات المتحدة، كدولـة ديمقراطية، علاقات جيدة مـع دول ديمقراطية، ولهذه العلاقات انعكاسـات اقتصادية وعسكرية، ففي الماضي وفي فترة الحرب الباردة، وقفت إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة، واليوم هي الشريكة الأفضل للولايات المتحدة، في حربها ضد الارهاب».

ويرى آرنس أن الدعم الأميركي لا يؤدي إلى تبعية إسـرائيلية للولايات المتحدة، إذ يدعي أن حجم المسـاعدة يساوي ٢٪ فقط من الناتج العام، رغم أن التقرير ذاته يتحدث عن نسبة ٤٪.

ويقول آرنس إن إسـرائيل قادرة علـى العيش من دون هذا الدعم، فهو فـي إطار «هدية» لأن جـزءا من هذا الدعم علينـا أن نصرفه في الولايات المتحدة، بمعنى شـراء معدات وأسـلحة أميركية، ما يقود إلى جدل في قطاع الصناعات الحربية الإسـرائيلية، الذي يعتبر نفسه متضررا من هذا الاتفاق.

وفي المقابل، وحسـب تقريـر «ذي ماركر»، فإن شـكل الدعم الأميركي لإسـرائيل، أثـار جدلا أيضا في الولايـات المتحدة، إذ هنـاك من ينتقد العلاقـات الوثيقة بين إسـرائيل والولايات المتحـدة، كونها تأتي على حساب علاقات مع دول أوروبية، خاصة في مجال التجارة.

تقليص الدعم

ومن المفترض أن يطال الدعم العسـكري الأميركي لإسرائيل في العام الجـاري، ٢٠١٣، تقليص قد يصل إلى ٢٥٠ مليون دولار، من أصل ٣ر١ مليار دولار، وهذا ضمـن قرار الإدارة الأميركية القاضي بتقليص المسـاعدات الخارجية في العام الجاري، ضمن قرار تقليص الميزانية الأميركية العامة.

وقالت مصادر في إسرائيل إنها تترقب حجم التقليص النهائي، خاصة وأن الأمر قد يكون طرح خلال زيارة الرئيس باراك أوباما لإسـرائيل، ولكن إسـرائيل تأمل أن تنجح ضغوط اللوبي الصهيوني «إيباك» الناشـط في أروقة الحكـم الأميركي، في إخـراج الدعم الأميركي لإسـرائيل من قرار التقليصات.

وتقـول «ذي ماركر» إن حـراك «إيباك» يواجه انتقـادات في الصحافة الأميركيـة، بما في ذلك انتقـادات من كتّاب مقـالات ومحللين أميركان يهود، منهم من قال إن على إسـرائيل أن تتفهـم الأوضاع الاقتصادية الأميركية، وأن تبادر هي بذاتها لتقليص الدعم في العام الجاري.

إلا أن الرئيـس أوباما أعلن، خلال زيارته إلى إسـرائيل، أن التقليص لن يطال الدعم الاستثنائي بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، لدعم منظومة الصواريخ «القبة الحديدية»، ولكنه لم يوضح موقفه من تقليص الدعم ككل، والذي طرح خلال المفاوضات بين أوباما ونتنياهو، حسـب مـا أفادت به مصادر إسرائيلية.

تراجع الصادرات

وفي سـياق متصل بالعلاقات الإسـرائيلية الأميركيـة، دلت معطيات إسـرائيلية جديدة على أن الصادرات الإسـرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية قـد تراجعت في العام الماضي- ٢٠١٢- بنسـبة ٦٪، وكما يبدو كانعكاس للأزمة الاقتصادية السـائدة هنـاك، وبلغ حجم الصادرات إلى الولايـات المتحدة ١٠ مليـارات و٨٠٠ مليون دولار، مقابـل ١١ مليار و٤٠٠ مليون دولار في العام قبل الماضي- ٢٠١١، وكانت الصادرات الإسـرائيلية إلى الولايات المتحدة قد لامست ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٩.

موجز اقتصادي

٧٩ ثريا دعموا يائير لبيد في الانتخابات!

تبين من تقريرين صحافيين نشـرا في الأيام الماضية، أن حزب «يوجد مسـتقبل» برئاسـة من بات وزيرا للمالية، يائير لبيد، تلقـى دعما في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مـن ٧٩ ثريا، من اصحاب رأس المال في إسـرائيل، رغم ما ادعاه لبيد بأنه يمثل ما يسـميه «الشرائح الوسطى» في إسرائيل.

وبحسـب ما نشـر، فإن حزب «يوجد مستقبل» حصل من بنوك تجارية على ما يعادل ٢ر٥ مليون دولار. وكان بحاجة إلى ضمانـات مالية، من ذوي أصحـاب رأس المال، الذين قدمـوا كفالات بنكية بمبالغ متفاوتة، وتراوحت ما بين ٢٠ - ٣٥ ألـف دولار لكل كفالة، ولهـذا جنّد رئيس الحزب ٧٩ ثريًـا، من بينهم عدد من كبار المتمولين الإسـرائيليين، وقد انتهت كفالاتهم المالية بعد شهر من الانتخابات، إذ أن حصول الحزب على ١٩ مقعدا، أدى إلى حصوله على ٦ر٧ مليون دولار، كتمويل انتخابي من الخزينة العامة.

وجاء أيضا أن حزب «يوجد مستقبل» كان أول حزب جديد يعمل بهـذه الطريقة، إذ أن كل الأحزاب اتبعت اسـلوب جمـع التبرعات، ولكـن القانون يقيد حجـم التبرعات من فـرد واحد للانتخابات بقيمـة ٦٠٠ دولار للحزب، ما يعني أن مجموع التبرعات مـا كان من الممكن أن يضمن المبالغ الضخمة التي طلبها يائير لبيد لخوض الانتخابات.

ونشـرت صحيفـة «ذي ماركر» الاقتصاديـة في نهاية الأسـبوع الماضي تقريـرا مطولا، يكشـف طريقة تجنيد أصحـاب رأس المال ليقدموا كفـالات بنكية لصالح يائير لبيد وحزبه. ويقـول التقرير إن اثنين من كبار المتمولين سـاعدا لبيـد في جلـب الكفلاء، وسـاعد بعـض من تم تجنيدهم في تجنيد آخرين. ويظهر بينهم بشكل واضح عدد من المتمولين من قطـاع التقنيات العالية، والإعلام والاتصالات، ومن كبار المتمولين من الأسواق المالية.

ويقول المتمول دوف موران للتقرير ذاته: «لقد التقيت لبيد وزملاء آخرين له فـي اللائحة الانتخابية، وطلبوا مني مسـاعدتهم فساعدتهم، إنني أدعم يائير لبيد ولائحته، فهـم أناس طيبون، وحتى لو خسـرت مبلـغ الكفالة ١٣٠ ألف شـيكل (٣٥ ألف دولار)، ما كانت ستحدث كارثة، لأن الهدف كان جيدا وصحيحا».

وتكشـف هـذه المعطيات مـدى ارتباط لبيـد الوثيق بأصحاب رأس المال في إسـرائيل، ما يناقض تصريحاته بأنه يمثل الشرائح الوسطى.

وكان أحـد كبار المحللين الاقتصاديين في صحيفة اقتصاديـة تروج لكبار أصحاب رأس المال قد نشـر مقالا مطـولا بعد أيام قليلة من الانتخابـات، يمتدح فيها لبيد، ويدعـو إلى تعيينه وزيـرا للمالية في حكومـة بنيامين نتنياهـو، وهـذا حتى قبـل تكليف نتنياهو بتشـكيل الحكومة الجديدة، ما يعـزز الاعتقاد بأن النتيجة الكبيرة التي حققها «يوجد مسـتقبل» فـي الانتخابات تعود إلى الدعم الكبير الذي حصل عليه من كبار أصحاب رأس المال.

قطاع الصادرات يتخوف من استفحال أزمات الدول المستوردة

قال تقرير إسـرائيلي جديد إن نحو ٢٥٠ ألف مصلحة اقتصادية وتجارية في الدول المستوردة من إسرائيل مهـددة بمواجهة أزمـات اقتصادية، مـا قد ينعكس سـلبا على الصادرات الإسـرائيلية في العامين الجاري والمقبل.

`وقـال مدير عام شـركة احتسـاب أخطـار الاعتمادات دافيـد ميلغـروم إن ديون المصدرين الإسـرائيليين على مستوردين في الخارج في العام الماضي، ٢٠١٢، والتي بات من المسـتحيل جبايتها، هي نحو ١٥٠ مليون دولار، بينها ٩٠ مليـون دولار، فـي الدول التي تعتبر مركزية بالنسـبة للصادرات الإسرائيلية.

ويقـول ميلغروم إنه فـي العام الجاري مـن المتوقع أن تسـتفحل الأزمة، وأن تسـتفحل أزمة الديون «الضائعة»، بمعنى التي بات من المستحيل جبايتها، ولهذا فإن تحدي المصدرين هو ليس فقط بيـع منتوجاتهم إلى الخارج بل ضمان جباية الأموال.

وبحسب التوقعات ذاتها، فإنه من المقدّر أن تتراجع حدة الأزمة في العام المقبـل، ٢٠١٤، وأن تتراجع أعداد المصالح الاقتصادية المهددة بالإفلاس.

بنك إسرائيل خسر ٣٢٤ مليون دولار!

أعلن بنك إسرائيل المركزي أنه سجل في العام الماضي- ٢٠١٢- خسـائر بما قيمته ٣٢٤ مليون دولار، مقابل خسـائر بقيمـة ٩٠٠ مليون دولار في العـام ٢٠١١، ونحو ٥ مليارات دولار فـي العام ٢٠١٠، وتعود هذه الخسـائر إلى تخفيض الفائدة البنكية من جديد.

وبحسـب معطيات البنـك المركزي، فـإن الاحتياطي من العملات الأجنبية في العام الماضي ارتفع بنحو مليار دولار، ليصل إلى مسـتوى ٧٦ مليار دولار، بدلا من ٢٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨.

ويظهر من التقرير أن تقلبات سعر صرف الدولار واليورو في العام ٢٠١٢، حققت للبنك أرباحا بقيمة ١ر٧ مليار دولار، ولكن هذه الأرباح سـدت قسـطا من الخسائر التي تكبدها البنك بسبب تراجع الفائدة.

وأعلن البنك مرارا أن هذه الخسائر هي على الورق، لأنها تتعلـق بقيمة احتياطـي العملات الأجنبية بالشـيكل، وهو احتياطي في ارتفاع مسـتمر. وقال بنك إسـرائيل فـي عرضـه للمعطيات إن نشـاطه المالـي يهدف إلى تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه في إطار السياسة الاقتصاديـة، مثل ضمان النمو، ومحاربة التضخم المالي ، وحماية سـعر صـرف الدولار، وليس من أجل تسـجيل الأرباح والخسائر.

محور خاص: عوامل انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية

إعداد: سعيد عياش

حول تدني نسب التصويت في الانتخابات الإسرائيلية بين الشعور بعدم التأثير والثقافة السياسية الجديدة!

إسرائيل: انتخابات تعيد انتاج اللاستقرار.

نسب المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية شهدت انخفاضًا كبيرًا خلال العقد الأخير

تعريف: هنا ملخص للمقال الافتتاحي الذي يتصدر العدد الجديد من مجلة «برلمانت» (عدد رقم ٧٥، آذار ٢٠١٣) التي يصدرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وينشرها الكترونيا في موقعه على الشبكة العنكوبية.

وقد كرست جميع المقالات والدراسات التي يحتويها هذا العدد بين دفتيه، ومن ضمن ذلك مقال هيئة التحرير الافتتاحي، لبحث ومناقشة ما وصف على أنه «اتجاه الانخفاض الملموس في نسب المشاركة والتصويت في الانتخابات العامة في إسرائيل وغيرها» من الديمقراطيات الغربية، والذي سجل في سنوات العقد الأخير.

إن التصويت في الانتخابات هو شكل من أشكال المشاركة التي تجسد فكرة ديمقراطية حكم الشعب. مع ذلك فقد شهدنا في العقد الأخير انخفاضا في نسب التصويت في الكثير من الدول الديمقراطية ومن ضمنها إسرائيل.

وتشير المقالات التي يحتويها هذا العدد من مجلة «برلمانت» (نشرة الكترونية يصدرها وينشرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية») إلى الأسباب الممكنة التي تقف خلف هذا الاتجاه من الهبوط في نسب المشاركة والتصويت في الانتخابات البرلمانية، ومنها أسباب مؤسسية (مثل طريقة الانتخابات ومستوى التنافس في الحلبة السياسية)، وعوامل مرتبطة بشروط ومتطلبات العملية الانتخابية، وجوانب اقتصادية - اجتماعية لها علاقة بمستوى المشاركة بالإضافة إلى المتغيرات الديمغرافية (خاصة عامل الهجرة)، وجوانب أخرى مرتبطة بالثقافة السياسية مثل تدني الثقة بالمؤسسات والأحزاب.

حتى مطلع سنوات الألفين كان المواطن الإسرائيلي يعتبر «إنسانا سياسيا»، بمعنى أنه كان يبدي اهتماما بالسياسة، ويتحدث عنها مع معارفه وأقاربه، كما كان لديه انتماء أو تماثل من الناحية الحزبية، ولذلك كان الجمهور الإسرائيلي إجمالا يقبل على التصويت بنسب عالية. غير أن هذه الصورة للمواطن الإسرائيلي، كانسان مكترث وفعال سياسيا، اهتزت وتغيرت كثيرا في السنوات العشر الأخيرة، وهو ما عبر عن نفسه، في شكل أساس، في حدوث انخفاض ملموس في نسب مشاركة الجمهور الإسرائيلي في العملية الانتخابية.

صحيح أن الانتخابات للكنيست التاسع عشر شهدت انتعاشا أو تحسنا طفيفا على هذا الصعيد، حيث بلغت نسبة المقترعين ٦٧٫٨٪، مقارنة مع ٦٤٫٨٪ في انتخابات العام ٢٠٠٩، ولكن عند تفحص نسبة مشاركة (تصويت) الجمهور الإسرائيلي في الانتخابات بناء على فترات، تبرز بصورة جلية حقيقة الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على نسب التصويت خلال العقد الأخير، فقد بلغ متوسط المشاركة في الانتخابات للكنيست في عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٣، ما نسبته ٦٦٪ فقط، مقارنة مع ٨٢٪ في عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٩، و٧٩٪ في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩. مع ذلك يجب الإشارة إلى أن الهبوط في نسب التصويت يتفاوت، في مستواه، من مجموعة سكانية إلى أخرى، فهناك مجموعات معينة، مثل العرب والشبان والمهاجرين الروس، تصوت بنسبة منخفضة أكثر مقارنة مع باقي المجموعات السكانية.

ويقدم ميخائيل فيليبوف، في مقاله (نقلنا في موضع آخر من هذه الصفحة ملخصا لهذا المقال المسهب)، بعض التفسيرات لهذا الاتجاه في هبوط نسب التصويت، مبينا، استنادا لاستطلاعات الرأي العام، أن هناك شعورا لدى الجمهور بعدم القدرة على التأثير، وانعدام الثقة بالمؤسسات والأحزاب السياسية، مشيرا إلى تدني نسب التصويت بشكل خاص في صفوف المواطنين العرب والمهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقا، ولا سيما في مناطق الهامش التي يزداد فيها الشعور بعدم القدرة على التأثير. ويخلص مقال فيليبوف إلى القول إن هذا الشعور، المتولد أيضا عن التغيرات التي شهدها الواقع السياسي في إسرائيل في العقود الأخيرة، أوجد ثقافة سياسية سلبية وشكاكة باتت تسم اليوم المجتمع الإسرائيلي.

وتلخص البروفسور تمار هيرمان، في مقابلة نشرت في نفس العدد من «برلمانت»، مسألة الهبوط في نسب التصويت وعلاقة هذه الظاهرة بأشكال أخرى للمشاركة السياسية، مؤكدة وجود انخفاض في نسب المشاركة والتصويت، ولكن ليس بصورة دراماتيكية، ذلك لأن حوالي ثلثي أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل ما زالوا يصوتون في الانتخابات. كذلك تؤكد هيرمان أن الأسباب الرئيسة للانخفاض في نسب المشاركة هي فقدان الثقة بالمؤسسة السياسية وشعور الجمهور، خاصة مجموعات الهامش، بعدم قدرته على التأثير على قرارات الكنيست والحكومة، معربة عن اعتقادها أن المجتمع المدني والشبكات الاجتماعية وموجات الاحتجاج المتنامية في العقد الأخير، باتت تشكل ساحات وأطرا بديلة للمشاركة السياسية الديمقراطية في إسرائيل.

عموما فإن خلاصة استعراض ونقاش مسألة الانخفاض في نسب المشاركة، تضع إشارة تحذير أمام الديمقراطية الإسرائيلية، وتبين أن هناك ثمنا ديمقراطيا باهظا للفجوات بين الأغنياء والفقراء، بين العرب واليهود، وبين السكان القدماء والمهاجرين الجدد.

إن عدم المشاركة في الانتخابات وانعدام المساواة يغذيان بعضهما البعض في دائرة مدمرة للديمقراطية... فالأفراد الذين ينتمون إلى المجموعات الضعيفة أو المستضعفة، لا يشاركون في الانتخابات، ولذلك فإن مواقفهم لا تحظى بتمثيل، كما أنه لا يوجد من يدافع عن مصالحهم أو يعمل من أجل دفعها قدما، الأمر الذي يكرس بدوره لدى هؤلاء الشعور بالعجز وعدم القدرة على التأثير، مما يجعلهم ينأون بأنفسهم عن المشاركة في الانتخابات، وهكذا دواليك.

إن كسر هذه الدائرة، دائرة عدم المشاركة والامتناع عن التصويت في الانتخابات للكنيست الإسرائيلي، يتطلب القيام بخطوات على مستويين: على مستوى الجمهور الواسع، حيث يجب تنمية وزيادة الوعي، ولا سيما لدى المجموعات الضعيفة، بأهمية المشاركة الديمقراطية، ومواصلة اتخاذ خطوات بعيدة المدى تساهم في دفع المساواة مثل منالية التعليم والإفادة من الموارد بصورة متساوية، وثانيا على مستوى المؤسسة السياسية، حيث يجب تغيير القواعد والمعايير والأخلاق السياسية، إذ أن مثل هذه التغييرات يمكن أن تعزز الثقة بالمؤسسة وتشجع المشاركة. إن المشاركة في الانتخابات ليست ترفا، وإنما هي قناة أو وسيلة ضرورية لا غنى عنها، تعطى بواسطتها الشرعية للمؤسسة السياسية في دولة تتطلع نحو البقاء كدولة ديمقراطية.

تعريف:

ننقل هنا ملخصا لمقال مسهب يتناول فيه كاتبه، الباحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، ميخائيل فيليبوف، ما يشخصه على أنه «تغيير في الثقافة المدنية الإسرائيلية» يتجلى في الشعور المتزايد لدى «الجمهور في إسرائيل» بعدم القدرة على التأثير وانعدام الثقة بالأحزاب والمؤسسات السياسية والدولانية. ويسلط المقال الضوء، في شكل رئيس، على أحد الانعكاسات المترتبة على هذا الشعور، والمتمثل في انخفاض نسب المشاركة والتصويت في العمليات الانتخابية، ومن ضمن ذلك في الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي (كانون الثاني ٢٠١٣)، مبينا أن هذا الانخفاض يشكل اتجاها مستمرا في صفوف بعض المجموعات السكانية، وعلى وجه الخصوص السكان العرب (في مناطق ١٩٤٨)، والمهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقا.

كان المواطن الإسرائيلي المتوسط حتى مطلع الألفية الثالثة يبدي اهتماما وشغفا وإلماما ومتابعة، ويشارك بصورة فعالة، في الحياة السياسية، سواء من خلال الانتماء والتماثل الحزبي، أو على صعيد المشاركة والتصويت في الانتخابات للكنيست. لكن في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠١ سجل للمرة الأولى انخفاض ملموس في نسبة المقترعين فعليا، وقد فسرت الظاهرة بالأساس بالسمات المميزة لتلك الانتخابات، مثل التصويت المباشر لرئاسة الحكومة فقط (وليس للكنيست)، وموقف الاحتجاج السياسي للمواطنين العرب ضد حكومة إيهود باراك، والشعور بالفوز المتوقع لزعيم اليمين أريئيل شارون.

غير أن هذا الاتجاه (الانخفاض في نسب التصويت) استمر أيضا في السنوات اللاحقة، حيث تحولت ظاهرة عدم التصويت إلى علامة فارقة للسياسة الإسرائيلية المعاصرة وتستدعي إعادة التحليل.

بالإضافة إلى الأسباب والتفسيرات الموضوعية، مثل ازدياد أعداد المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج، والهجرة الداخلية إلى مركز البلاد، فإن الاتجاه المبني على مؤشرات نسب التصويت (في الانتخابات التي جرت في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٦،٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٣) يمكن أن يشير أيضا إلى تغيير في الثقافة السياسية وفي المناخ السياسي الإسرائيلي. وقد تحولت مسألة الثقافة السياسية للمواطن الممتنع عن التصويت، قبيل انتخابات ٢٠١٣، إلى واحدة من المسائل الأكثر رواجا في الخطاب العام، حتى أن لجنة الانتخابات المركزية أطلقت حملة هدفها الوصول إلى أصحاب حق الاقتراع المترددين الذين يفتشون عن ذرائع ومبررات لعدم التصويت، ومحاولة إقناعهم بضرورة ممارسة حقهم الانتخابي، غير أن هذه الحملة لم تحقق بالمجمل هدفها، إذ بلغت نسبة المقترعين (في انتخابات ٢٠١٣) ٦٧٪ وهي أعلى قليلا من نسبة المقترعين في انتخابات ٢٠٠٩ (والتي بلغت نحو ٦٥٪)، لكنها أقل من نسبة الاقتراع في انتخابات ٢٠٠٣ (٦٨٪) وانتخابات ١٩٩٩ (٧٩٪).

إن تحليل هذا الاتجاه العام (انخفاض نسب التصويت) والذي يشكل انعكاسا منطقيا للتغيرات التي طرأت على الواقع السياسي الإسرائيلي في العقود الأخيرة، يتطلب تفحص واستطلاع المواقف السياسية للمواطنين في إسرائيل، ولا سيما لدى المجموعتين البارزتين في المجتمع الإسرائيلي، من حيث ميلهما نحو الامتناع عن المشاركة والتصويت في الانتخابات، وهما مجموعة المواطنين العرب الذين يصوتون منذ العام ٢٠٠١ بنسبة أقل من اليهود، ومجموعة المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي سابقا، والذين كانت نسبة تصويتهم في انتخابات ٢٠١٣، منخفضة أيضا.

نسب التصويت في إسرائيل ١٩٩٢- ٢٠٠٣

المواطنون العرب والدائرة المغلقة

وفقا لأبحاث روبرت دال، فإن الضرر الرئيس الذي يمكن أن يلحق بالديمقراطية جراء نسب التصويت المنخفضة، مرتبط بضعف تمثيل المجموعات التي لا تصوت في الانتخابات البرلمانية. ولذلك فإن المسألة الأولى التي تثار بصورة طبيعية في أي نقاش يتعلق بعدم التصويت في إسرائيل، مرتبطة بالمكانة السياسية للمواطنين العرب في الدولة. فهذه المجموعة تعاني من ضعف تمثيلي جليّ في الكنيست، وهو ما يفسر، من ضمن أشياء أخرى، بحقيقة أن قرابة ٥٠٪ من المواطنين العرب لا يصوتون في الانتخابات (وفقا لتحليل معطيات لجنة الانتخابات في العام ٢٠٠٩ والعام ٢٠١٣). وكما أسلفنا فإن انخفاض نسبة مشاركة العرب في الانتخابات بدأ في العام ٢٠٠١، حيث امتنعوا عن التصويت وقتئذٍ كرد فعل على أحداث هبة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، والتي قتل فيها ١٣ مواطنا عربيا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية، وقد بدا منذ ذلك الوقت أن النشاط السياسي للعرب في إسرائيل يتركز في المجال المحلي (الانتخابات البلدية)، وهي ساحة يشعر المواطنون العرب بأنهم يستطيعون التغيير والتأثير فيها. ومع أن نسب التصويت للكنيست ارتفعت منذ العام ٢٠٠١، إلا أنها بقيت منخفضة لديهم عن النسب المسجلة في انتخابات الأعوام السابقة. صحيح أن هناك اتجاها عاما من الانخفاض في نسب التصويت، إلا أن هناك فجوة بين نسبة التصويت في الوسط العربي وبين نسبة التصويت العامة. وعلى سبيل المثال في العام ٢٠٠٩ كانت نسبة المشاركة لدى العرب أقل بـ ١٢٪ من نسبة التصويت العامة، كذلك كانت هذه النسبة في انتخابات ٢٠١٣ أقل (لدى العرب) بحوالي ١٠٪.

وإذا ما أخذت في الحسبان الزيادة النسبية في عدد العرب أصحاب حق الاقتراع في السنوات العشر الأخيرة، فإنه يمكن التكهن بأن تصويتهم، فيما لو جرى بنسبة مشابهة لعامة السكان، كان سيضيف لهم ما بين أربعة مقاعد وخمسة مقاعد في الكنيست، وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يضمن انضمام الأحزاب العربية إلى الائتلاف الحكومي (وهذا ما لم يحدث قط، فضلا عن أن الاستطلاعات تظهر أن ثلث اليهود فقط يؤيدون مثل هذه الخطوة) لكن الواقع، كما هو معروف، يشكل الوعي، ومن هنا فإن وضعا تكون فيه الأحزاب العربية قوة مهمة في الكنيست تمكن من إيجاد كتلة مانعة، يمكن له بالتأكيد زيادة الفرص في أن يتحول انخراط العرب في الائتلاف الحاكم إلى مصلحة سياسية لمعسكر اليسار والوسط في إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى أن ضعف، أو قلة مردود، نشاط أعضاء الكنيست العرب، على امتداد السنوات، لم يؤد إلى خيبة أمل من ممثلي الجمهور العربي (الذي لا يتغيرون تقريبا)، كما أنه لا يشجع الناخبين العرب على التصويت لأحزاب جديدة. في المقابل فإن الكثيرين من المواطنين العرب يعتقدون أن عدم تصويتهم نابع بالأساس من عدم تأثيرهم السياسي. وبعبارة أخرى فإن عدم تصويت العرب يعتبر حتى الآن جزءا من الدائرة المفهومية المغلقة التي يراوح فيها الوسط العربي: انعدام التأثير الذي يؤدي إلى عدم التصويت.

نلاحظ إذن أن جيلا من المواطنين العرب قد نشأ وكبر داخل واقع لا ينظر فيه إلى عملية التصويت للكنيست على أنها عملية ذات قيمة وأهمية، وأنها يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغيير. إن حقيقة كون هذه المجموعة، التي تعاني من مشاكل اجتماعية صعبة جدا، تشعر بأنها لا تستطيع التأثير على سياسة الحكومة، إنما تعزز التشاؤم في صفوفها وتشجعها على الانعزال والابتعاد عن الدولة ككيان سياسي. إلى ذلك فإن الشعور بعدم التأثير يمكن أن يدفع المواطنين العرب أيضا نحو البحث عن قنوات تأثير بديلة، خارج القواعد السياسية المقبولة حاليا.

المهاجرون الروس- تشاؤم وخيبة أمل!

وفقا لتحليل أولي لنتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست، فإن نسبة التصويت لدى مهاجري فترة التسعينيات أقل مما كانت عليه في الماضي. وفي الواقع فإن المدن والبلدات «الروسية» مثل كرميئيل، معلوت- ترشيحا، أسدود وكريات شمونه، لم تغير نمط تصويتها (ذهبت معظم الأصوات فيها لصالح قائمة «الليكود- بيتنا» وباقي أحزاب اليمين)، غير أن نسبة التصويت فيها كانت منخفضة بشكل خاص.

وعلى الرغم من موقف المهاجرين الروس، الذي يتسم بالشك والسخرية تجاه مؤسسات الدولة والتأثير السياسي اليومي (مثل الاحتجاج الاجتماعي العلني)، إلا أن يوم الانتخابات يعتبر في نظرهم يوما مميزا من ناحية القدرة على التأثير. وقد عبر هذا الشعور لديهم عن نفسه، منذ مطلع الألفية الثالثة، في التصويت لصالح أحزاب اليمين (خاصة «الليكود» و«إسرائيل بيتنا»)، ولكن في انتخابات ٢٠١٣ سجل لديهم للمرة الأولى شعور بخيبة أمل معينة من نشاط هذين الحزبين، والذي لم يساهم في دفع مبادرات وحلول لمشاكل يعتبرها الكثيرون منهم مشاكل مهمة، ومنها مشكلة السكن وسياسة التقاعد وعدم وجود زواج مدني. وكان حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان قد غطى، في السابق، على إخفاقاته في الساحة الاجتماعية، عن طريق التركيز في دعايته على الموضوع الأمني وتحميل العرب واليسار المسؤولية عن معظم المشاكل في إسرائيل. وعلى ما يبدو فإن التحالف بين «إسرائيل بيتنا» والليكود في الانتخابات الأخيرة قيد ماكينة دعاية ليبرمان وحزبه في «الشارع الروسي» وجعل هذا الوسط يقيّم مجدداً النشاط الاجتماعي لممثليه في العقد الأخير.

بعض الذين خاب أملهم من ليبرمان والليكود وجدوا صعوبة في العثور على بديل في اليمين الإسرائيلي، المتدين في غالبيته، وفي ظل استبعادهم لإمكانية التحول نحو تأييد أحزاب الوسط- اليسار، بحكم المواقف السياسية اليمينية المتشددة التي يتبناها المهاجرون الروس بشكل عام، فقد فضل هؤلاء (خائبو الأمل) عدم التصويت نهائيا في انتخابات ٢٠١٣.

إلى ذلك فإن التشاؤم العام إزاء وضع الدولة- تشاؤم متزايد في الشارع الروسي في إسرائيل- كان له أيضا دور في انخفاض نسب التصويت.

وتشير معطيات الأبحاث عموما إلى أن المهاجرين الروس، كمجموعة، يشعرون، كما هي الحال بالنسبة للمواطنين العرب، بعدم القدرة على تغيير الوضع بالطرق السياسية، وعليه هناك دونما شك علاقة واضحة بين هذا الشعور وبين امتناع نسبة كبيرة من المهاجرين الروس عن التصويت في الانتخابات الأخيرة للكنيست.

تغيير في الثقافة السياسية

كما هو معروف، فإن ظاهرة الامتناع عن التصويت لا تميز فقط الوسط العربي وقسما من الوسط الروسي في إسرائيل. فقبل حوالي أسبوع من انتخابات العام ٢٠٠٩ سئل إسرائيليون عن الأسباب المحتملة للهبوط في نسبة التصويت في إسرائيل، وتبين من الإجابات أن الأسباب الرئيسة التي قدمتها فئة «غير المصوتين» مرتبطة بجانبين أو بعدين: عدم الثقة بجدوى الانتخابات كأداة للتغيير والتأثير، والشعور بغياب العرض السياسي الملائم.

عدم الثقة بجدوى الانتخابات: فيما يتعلق بهذا الجانب، ربما كان الأمر يعكس تفكيرا منطقيا لدى الناخب الذي يدرك محدودية تأثير الصوت الواحد ولا يربط بين التصويت وبين التأثير المجدي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد دلائل على أن خائبي الأمل من الانتخابات في إسرائيل يجدون وسيلة مجدية أكثر للتأثير السياسي.

ويؤدي التشكيك في نجاعة وجدوى العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الشعور العام بانعدام التأثير، إلى توجه إشكالي واسع يقف في أساس القرار بعدم التصويت. ويتضح أن هذا التوجه تعزز كثيرا في صفوف الجمهور الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة. ففي العام ١٩٩٦ أعرب ٦٪ فقط من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأن التصويت لا يغير الوضع، وذلك في مقابل ٤٩٪ أعربوا عن هذا الرأي في العام ٢٠٠٩. كذلك، فقد سجلت نسبة الإسرائيليين الذين يشعرون بعدم وجود تأثير لهم على سياسة الحكومة ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة.

وقد كان من المتوقع أن يؤدي الاحتجاج الاجتماعي، في صيف العام ٢٠١١، إلى تغيير الاتجاه واتساع دائرة المواطنين الذين يشعرون بالقدرة على التأثير السياسي. ولكنه كان يمكن أيضا، وبالقدر ذاته، التكهن بأن فشل الاحتجاج في تحقيق نتائج ملموسة، سيؤدي إلى ازدياد نسبة المقتنعين بعدم إمكانية تغيير الوضع، مما سيؤدي بالتالي إلى هبوط آخر في نسبة التصويت.

غياب العرض السياسي: يشكل غياب العرض السياسي المغري للناخب سببا آخر للامتناع عن التصويت. صحيح أن المواقف المعبر عنها في استطلاعات الرأي العام لا تنطوي على ما يفيد بأن الجمهور الإسرائيلي فقد الثقة بالسياسة كعملية للتغيير، ولكن، مع ذلك، هناك ما يشير إلى أن الجمهور فقد الثقة باللاعبين السياسيين وبقدرتهم على تقديم حلول مغرية لمشاكل الجمهور. وقد أظهرت نتائج أحد الاستطلاعات أن ثلث اليهود المستنكفين عن التصويت يشعرون بأنه لا يوجد بديل ملائم يمكن لهم التصويت له. بالإضافة إلى ذلك فإن شخصية المتنافسين باتت، في منظومة أحزاب سنوات الألفين، أكثر أهمية من أيديولوجيا وبرامج المرشحين والأحزاب التي تقف وراءهم.

ويتضح أن أقلية فقط في المجتمع الإسرائيلي ما زالت ذات هوية حزبية، أو مؤيدة لحزب معين. ومما لا شك فيه أن مواقف الجمهور تعكس الواقع السياسي. فالأحزاب في إسرائيل لم تعد توحد أعضاءها على أساس مفاهيم أيديولوجية صلبة، وإنما أضحت أساسا، أو إطارا، مؤقتا لـ «متسلقين» سياسيين ليست لديهم مواقف وهوية حزبية واضحة. وليست صدفة أن الأحزاب تحولت بمرور السنوات إلى مؤسسات تحظى بأقل مستوى من التقدير في السياسة الإسرائيلية.

وفي ظل هذا الواقع، الذي يقوم على نظام حكم برلماني وتصويت للأحزاب (وليس لأشخاص)، فإن انعدام الثقة بالأحزاب وغياب الهوية الحزبية يمكن لهما بالتأكيد تشجيع عدم التصويت في الانتخابات. ويولد التضافر بين سياسيين بلا أيديولوجيا ومواطنين بلا هوية حزبية طريقا مسدودة تشكل أحد العوامل الرئيسة لعدم التصويت.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

باحثان إسرائيليان:

تحولات في تأييد الجمهور الأميركي لإسرائيل في أعقاب تغيرات ديمغرافية واجتماعية!

تمر على الولايات المتحدة تغيرات ديمغرافية واجتماعية، يرى باحثون إسرائيليون أنها ستؤثر على دعم الجمهور الأميركي لإسرائيل. وبين هذه التغيرات، الاختلاف بين مواقف مؤيدي الحزبين الأميركيين الأساسيين، الديمقراطي والجمهوري، واختلاف التوجهات بين الأجيال وتراجع التدين، وارتفاع عدد الأميركيين من أصل لاتيني، أو ما يسمى باللاتينيين – الأميركيين، إضافة إلى تغيرات في مواقف اليهود الأميركيين.

في هذا السياق، أشار الباحثان إيفان ألترمان وكاميرون براون، في مقال نشراه في دورية صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرا، إلى مؤشرين يدلان على وجود «تغيرات اجتماعية وديمغرافية جوهرية تمر على الولايات المتحدة». المؤشر الأول يتعلق بالبرنامج السياسي للحزب الديمقراطي، الذي غابت عن مسودته الأولية، في مؤتمره العام الذي عقد في أيلول الماضي، جملة تقليدية تقول إن القدس بشطريها الغربي والشرقي «كانت وما زالت عاصمة إسرائيل». واحتج نشطاء الحزب المؤيدون لإسرائيل على غياب هذه الجملة، لكن الباحثان لفتا إلى أن صوت صراخ أعضاء المؤتمر بعدم شمل هذه الجملة في برنامج الحزب كان أعلى من صوت المحتجين، ما جعل رئيس الجلسة في المؤتمر يشكك في إمكانية إعادة شمل هذه الجملة في البرنامج، لأن تغييره يحتاج إلى تأييد أغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر.

المؤشر الثاني، وفقا لألترمان وبراون، هو أن فوز الرئيس باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأميركية، التي جرت في تشرين الثاني الماضي، بولاية ثانية لم يكن مضمونا في بداية المعركة الانتخابية، استنادا إلى تدني مستوى رضا الجمهور من سياسته، وبسبب الأزمة الاقتصادية ومعارضة أغلبية الجمهور الأميركي للإصلاح الذي دفعه أوباما في مجال التأمين الصحي.

ورأى الباحثان أن التحولات الثلاثة الأولى، الاختلافات الحزبية والاختلاف بين مواقف الأجيال وتراجع التدين، يتوقع أن تؤدي إلى تراجع تأييد الجمهور الأميركي لإسرائيل في السنوات المقبلة.

ومن الجهة الأخرى، فإن زيادة عدد اللاتينيين الأميركيين، وخاصة مشاركتهم في الانتخابات، من شأنه أن يعزز التأييد لإسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن طبيعة اليهود الأميركيين آخذة بالتغير وتضع تحديا أمام إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة.

الاختلافات الحزبية وتأييد إسرائيل

أشار الباحثان إلى أنه في الماضي لم تكن هناك علاقة بين التأييد لأحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة وبين التوجه إلى إسرائيل. لكن هذا الوضع تغير الآن. فخلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، عملية «عمود السحاب» العسكرية، في تشرين الثاني الماضي، أظهر استطلاع للرأي العام أن ٨٠٪ من مؤيدي الحزب الجمهوري عبروا عن تأييدهم لإسرائيل، مقابل ٥١٪ من مؤيدي الحزب الديمقراطي. وكان الفرق أكبر عندما تم تقسيم المستطلعين بين محافظين وليبراليين، إذ تبين أن ٧٧٪ من المحافظين أيدوا إسرائيل، وفقط ٦٪ عارضوها. أما بين الذين وصفوا أنفسهم ليبراليين، فقد عبر ٣٧٪ عن تأييدهم لإسرائيل وعارضها ٢٧٪.

وتبين من تحليل الاستطلاع أن المؤيدين الشبان للحزب الديمقراطي يؤيدون إسرائيل أقل من المؤيدين الشبان للحزب الجمهوري. كذلك فإن مؤيدي الحزب الديمقراطي الذين ليس لديهم انتماء ديني يؤيدون إسرائيل أقل من نظرائهم في الحزب الجمهوري. وهذا يعني أن المعارضة في مؤتمر الحزب الديمقراطي، لشمل جملة أن القدس «كانت وما زالت عاصمة إسرائيل»، كان لها تعبير وصدى بين مؤيدي الحزب الديمقراطي في الاستطلاع.

كما أن المشاركين في الاستطلاع، الذي وصفوا أنفسهم بأنهم مستقلون يؤيدون الديمقراطيين، أيدوا إسرائيل بشكل أقل من الديمقراطيين، وأقل بكثير من الذين وصفوا أنفسهم بأنهم مستقلون يؤيدون الجمهوريين. وهذه النتائج تبقى على حالها عندما لا يتم أخذ مستوى الدخل والتعليم والعرق والدين بالحسبان. كذلك تبرز معارضة بين مؤيدي الديمقراطيين لما وصفوه بأنه دعم «زائد» لإسرائيل. وخلص الباحثان في هذا السياق إلى أنه «مهما كانت الأسباب، فإن النتيجة واضحة وهي أن الاختلاف الحزبي موجود ومؤكد، وحتى أنه يتسع».

الفجوة بين الأجيال

التوجه الثاني البارز فيما يتعلق بتراجع تأييد الأميركيين لإسرائيل يتعلق باختلاف المواقف بين الأجيال، أي بين الشبان، الذين يسمون بـ «جيل الألفية الثالثة» وهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٣٠ عاما.

وأشار ألترمان وبراون إلى أنه يتوقع أن يكون هذا الجيل «أكثر انتقادا تجاه إسرائيل قياسا بالأجيال السابقة، وخاصة بالمقارنة مع جيل ال'بيبي بومرز' [مواليد الأعوام ١٩٤٦ – ١٩٦٤] و'الجيل الصامت' [مواليد الأعوام ١٩٢٥ – ١٩٤٥]، وبالأساس مقارنة مع جيل الX [بين جيلي «بيبي بومرز» و«جيل الألفية الثالثة»]».

وأضاف الباحثان أن الفجوة في المواقف بين «جيل الألفية الثالثة» والأجيال التي سبقته لا علاقة لها بالانتماء السياسي، إذ تُبين التحليلات أن مستويات الدخل والتعليم والتدين والعرق لدى هؤلاء الشبان لا تؤثر على الموقف من إسرائيل. فالديمقراطيون من «جيل الألفية الثالثة» يؤيدون إسرائيل بشكل أقل من الديمقراطيين من جيل «بيبي بومرز»، والاختلاف نفسه قائم بين هذين الجيلين في الحزب الجمهوري أيضا.

وتبين أنه لدى التطرق إلى الانتماء الديني، فإن الاختلاف بين الأجيال أشد بشكل كبير بين البروتستانت، لكن التأييد لإسرائيل تأثر أقل بالفجوة بين الأجيال لدى الذين يعرفون أنفسهم كمسيحيين «ولدوا من جديد».

وأشار الباحثان إلى تفسيرين محتملين لهذه المعطيات: إما أنه طرأ تغير على الرأي العام، وإما أن الأجيال الشابة تميل بطبيعتها إلى تأييد إسرائيل بشكل أقل، لكن تأييدها يتزايد عندما تصبح أكبر سنا.

ولفت الباحثان إلى استطلاعين اشتركت في إجرائهما شبكة «سي. بي. إس» التلفزيونية وصحيفة «نيويورك تايمز»، في تشرين الأول من العام ١٩٩٧ ونيسان العام ١٩٧٨. وتبين من هذين الاستطلاعين أن الاختلاف بين الأجيال في حينه كان عكسيا عما هو عليه اليوم، أي أن المتقاعدين، أبناء سن ٦٥ عاما فما فوق، أيدوا إسرائيل بشكل أقل، بينما أبناء سن ١٨ – ٢٩ عاما عبروا عن تأييد أكبر لإسرائيل.

ورأى الباحثان أن هذه النتائج تدل على أن التفسير الأول هو التفسير الصحيح، أي أن «الأجيال المختلفة تميل إلى تطوير وجهات نظر تجاه إسرائيل، وهي التي توجه مواقفهم طوال حياتهم. وبناء على ذلك، فإن مواقف 'جيل الألفية الثالثة'، الأقل تأييدا لإسرائيل نسبيا، لا يتوقع أن تتبدد مع مرور الوقت، تماما مثلما بقيت مواقف الجيل الأكبر سنا صلبة في تأييدها لإسرائيل طوال الـ ٣٥ عاما الأخيرة».

تراجع التدين

تعتبر الولايات المتحدة بلدا متدينا، على الأقل قياسا بأوروبا «الكافرة». إلا أن الواقع الأميركي أكثر تعقيدا. ووفقا لألترمان وبراون فإن «مستوى التدين في الولايات المتحدة تراجع بنسب كبيرة، تؤثر على التأييد الأميركي لإسرائيل».

ومن هنا انتقل الباحثان إلى تحليل التغيرات الديمغرافية الحاصلة في الولايات المتحدة.

فقد انخفضت نسبة السكان البروتستانت البيض، التي شكلت على مدار مئات السنين الماضية العمود الفقري الديمغرافي والاجتماعي للولايات المتحدة، من ٣٩٪ في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٤٪ في العام ٢٠١٢. وفي هذه الفترة، ارتفعت بشكل حاد نسبة الذين يسمون أنفسهم أنهم «بدون دين»، أي الذين لا ينتمون إلى أية ديانة، من ٣ر١٥٪ إلى ٦ر١٩٪. وبحسب الباحثين، فإن «هذا التطور نابع بشكل أقل من أميركيين تخلوا عن الدين، وبشكل أكبر من التغير بين الأجيال، الذي يرى فيه الجيل الشاب نفسه أنه ليس منتميا لأية ديانة ويحتل مكان الأميركيين الأكبر سنا ولديهم إيمان ديني. وفعلا، عندما يتم التدقيق في معطيات الاستطلاعات، فإن الذين 'بدون دين' هم بشكل ملحوظ الأكثر شبابا في أية مجموعة دينية. وبالإمكان التوقع أن هذا التوجه سيتزايد في الأجيال المقبلة».

وكتب ألترمان وبراون أن «هذا التغيير الديمغرافي هو سبب لقلق إسرائيلي، أو على الأقل سبب محتمل لحدوث تغيير في الاستراتيجيا التي انتهجت في العقود الأخيرة، وفضّلت المسيحيين الجدد. ويتوقع أن يكون البروتستانت مؤيدين لإسرائيل أكثر من الأميركي المتوسط، بينما يتوقع أن يكون المسيحيون الذين 'ولدوا من جديد' مؤيدين كبار [لإسرائيل]. ومن جهة أخرى، فقد وجدنا أن احتمال أن يؤيد الذين 'بدون دين' إسرائيل أقل بـ ٢٣٪ قياسا بالبروتستانت، واحتمال أن يقولوا أن الولايات المتحدة 'تدعم أكثر مما ينبغي' إسرائيل أكبر بـ ٥ر١٩٪ من البروتستانت. وبين الذين 'بدون دين'، فإن الملحدين يعبرون عن التأييد الأضعف لإسرائيل، والاحتمال هو أن ٤٢٪ منهم سيجيبون 'لا أؤيد'، ويليهم الأغنوستيون [نسبة إلى الأغنوستية أو اللاأدرية]، الذين ٢٥٪ منهم لا يؤيدون إسرائيل، ويليهم أولئك الذين يعرفون أنفسهم بأنهم يفتقرون لأي انتماء ديني، والذين ١٥٪ منهم لا يؤيدون إسرائيل».

وأضاف الباحثان أن «العملية الديمغرافية المتمثلة في الابتعاد عن البروتستانتية والاقتراب من طبقة الذين 'بدون دين'، قد تؤدي مع مرور الزمن إلى ضعف التأييد لإسرائيل. لأن الذين 'بدون دين' هم المجموعة الدينية الأكثر سرعة في التزايد في الولايات المتحدة، وفي ضوء حقيقة أنهم يشكلون ٢٧٪ من الديمقراطيين، على إسرائيل ومؤيديها أن يدرسوا كيفية بناء جسور معهم».

نتنياهو يلقي خطابًا أمام مؤتمر «إيباك» الأخير

اللاتينيون الأميركيون

لفتت مجموعة اللاتينيين الأميركيين، الذين هاجروا من المكسيك بالأساس وبصورة غير شرعية خلال العقود الماضي، الانتباه أكثر من أي مجموعة أخرى في سياق التحولات الديمغرافية، إذ يقدر عددهم بحوال ٥٢ مليون نسمة في الولايات المتحدة، و٥١٪ منهم ولدوا خارجها. ويشار إلى أنه يتم منح الجنسية الأميركية لكل من يولد في الولايات المتحدة، حتى لو هاجر الوالدان إليها بصورة غير شرعية.

وأشار الباحثان إلى أنه في كل عام يبلغ ٨٠٠ ألف لاتيني أميركي سن ١٨ عاما، ويتوقع أن يشكلوا ٤٠٪ من الزيادة في عدد الناخبين. ورغم أن نسبة المشاركين في الانتخابات من هذه الفئة السكانية متدنية، قياسا بالمواطنين البيض (٦٦٪) والسود (٥٥٪)، إلا أن التوقعات هي أن يكون لديهم تأثير كبير على الانتخابات الأميركية في المستقبل القريب. ووفقا للمعطيات فإن ٤ر٣ مليون لاتيني أميركي شارك في انتخابات الرئاسة العام ١٩٩٢، عندما فاز بيل كلينتون، وفي انتخابات العام ٢٠٠٠ شارك قرابة ٦ ملايين منهم عندما فاز جورج بوش الابن بالرئاسة، ووصل عدد اللاتينيين الأميركيين الذين شاركوا في انتخابات العام ٢٠١٢، التي فاز فيها باراك أوباما بولاية رئاسية ثانية، إلى ٥ر١٢ مليون من أصل لاتيني.

وأكد ألترمان وبراون أن «الارتفاع في عدد، وبالتالي قوة، اللاتينيين الأميركيين لم يغب عن أنظار اليهود الأميركيين، الذين يبدون يقظة دائما حيال توجهات وتحولات من شأنها أن تغير التوجه إلى اليهود بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص». وكان رد الفعل اليهودي في الولايات المتحدة حيال النمو الطبيعي بين اللاتينيين الأميركيين، المبادرة إلى تأسيس هيئات خاصة للتقرب منهم. كذلك بادرت منظمات يهودية محلية إلى إقامة علاقات مع اللاتينيين الأميركيين. ويتوقع أن يتزايد عدد المنظمات والهيئات اليهودية مع هيئات لاتينية أميركية كلما ازداد عدد المجموعة الأخيرة.

وتوقع الباحثان أن «يعبر الحضور والقوة الانتخابية المتصاعدة للاتينيين الأميركيين عن توجه إيجابي بالنسبة لإسرائيل، وخاصة على ضوء تعاطفهم الكبير، اليوم، مع الديمقراطيين وميلهم الواضح تجاههم. وبناء على ذلك، فإن هذه المجموعة قد تشكل عنصرا جديدا في التحالف المؤيد لإسرائيل في المستقبل بين أوساط المخلصين للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة. وعلى إسرائيل ومؤيديها الاستمرار في العمل وبلورة تأييد هذا المجتمع، وكلما أبدت اهتماما متزايدا في المواضيع الخارجية تحصل على موطئ قدم أكبر فيه».

التغيرات بين اليهود الأميركيين

وصف الباحثان اليهودي الأميركي العادي بأنه «في غالب الأحيان يكون أشكنازيا ومن الطبقة الوسطى العليا، ويسكن في الضواحي وينتمي إلى الكنيس المحلي التابع للتيار الإصلاحي أو المحافظ [وليس الأرثوذكسي الذي تنتمي إليه الغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل]، ويرسل أولاده للتعلم هناك بعض تعاليم اليهودية والقليل من اللغة العبرية بعد دوام المدرسة. وبالطبع فإنه يحول بإخلاص دعمه، وماله، إلى 'حملة الطوارئ' الأخيرة من أجل إسرائيل. وهؤلاء هم اليهود الذين يملأون القاعة عندما تصل النخب الإسرائيلية من أجل إلقاء خطابات أمام الجالية المحلية...».

لكن الباحثين يشيران إلى أن عدد اليهود الأميركيين في انخفاض ملحوظ ومتواصل. وقد أثبت ذلك الخبير الديمغرافي ستيفن كوهين وزملاؤه في تقرير حول اليهود في نيويورك، صدر في تموز الماضي. وتبين من هذا التقرير، ومن تقارير مشابهة صدرت في الأعوام الماضية، أنه «من جهة، يوجد استمرار في الانصهار [في المجتمع غير اليهودي الذي يعيشون فيه] ونسب ولادة منخفضة بين اليهود غير الأرثوذكس، وعلى ما يبدو أن هذا مواز لتراجع التدين العام في الولايات المتحدة. ومن الجهة الأخرى، فإن نسب الولادة مرتفعة بين اليهود الأرثوذكس، وخاصة الحريديم».

وأضافا أن «الحديث يدور على ظاهرة بدأت تؤثر من الناحية الديمغرافية. وعموما، فإن هذه التحولات أفرغت ما كان لبّ اليهودية الأميركية من مضمونها، أي أن اليهودي الذي يسكن في الضواحي يكون مرتبطا بالدين وليس أرثوذكسيا. وقد انخفضت نسبة العائلات اليهودية التي تنتمي للتيار الإصلاحي أو المحافظ في منطقة نيويورك من ٧٠٪ في العام ١٩٩١ إلى ٤٢٪ في العام ٢٠١١. وفي المقابل ارتفعت نسبة العائلات الأرثوذكسية في المنطقة نفسها والفترة نفسها من ١٣٪ إلى ٢٠٪. كما ارتفعت نسبة اليهود الذين يعرفون انتماءهم الديني كـ 'آخر'، وهو التعريف الموازي للذين يصفون أنفسهم بأنهم 'بدون دين'، من ١٥٪ إلى ٣٧٪».

وأكد ألترمان وبراون أن «الوجه المتغير لليهود الأميركيين هو أمر مصيري للعلاقات الإسرائيلية – الأميركية في السياق الواسع، لأن فئة اليهود الأميركيين الآخذة بالاختفاء هي بالضبط تلك التي كانت رأس الحربة في الجهود من أجل تحقيق دعم لإسرائيل لدى الجمهور الأميركي وممثليه السياسيين. ومثال على ذلك، المجهود الكبير الذي بذلته منظمة إيباك [لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، والتي تشكل أكبر لوبي يهودي في الولايات المتحدة]، من أجل تنوع المعسكر المؤيد لإسرائيل من الناحيتين العرقية والدينية، لكن رغم ذلك، فإن مجلس إدارتها وطاقمها والمتبرعين ما زالوا من اليهود. ولا ينبغي النظر إلى ذلك على أنه فشل، بل على العكس، فإسرائيل والحركة الصهيونية عملتا دائما على تنمية علاقة خاصة مع يهود الشتات، ولذلك فإنه طبيعيّ أن يقود اليهود الجهود السياسية المؤيدة لإسرائيل، حتى لو انضم آخرون إلى هذا المجهود».

رغم ذلك، أشار الباحثان إلى أن «التغيرات الديمغرافية داخل يهود الولايات المتحدة يتوقع أن تؤثر على المنظمات المؤيدة لإسرائيل، وفي أعقاب ذلك فإنها ستؤثر على قاعدة التأييد لإسرائيل في الرأي العام الأميركي. ومثال على ذلك، هو أن يهودا أرثوذكس، الذين يعبر الكثيرون منهم عن علاقة قوية مع إسرائيل، سوف يتولون مناصب قيادية أكثر، وهذه عملية بدأت بين أرثوذكس عصريين. والحريديم الليتوانيون هم مخزون محتمل آخر للقياديين، خاصة على ضوء علاقاتهم القوية جدا مع إسرائيل، ونسبة الولادة المرتفعة لديهم، ومستوى الدخل والتعليم المرتفع جدا».

لكن الباحثين أشارا إلى أنه رغم تزايد ضلوع اليهود الأرثوذكس، فإن «هذا الأمر يطرح عدة أسئلة. أولها وأهمها هو كيف ستعمل في المستقبل قوى مؤيدة لإسرائيل بين التغيّر المتزايد في صفوف القيادة المركزية ليهود الولايات المتحدة، التي ستحرص على المحافظة على الفرائض الدينية أكثر من السابق، وبين التوجه العام لدى سكان الولايات المتحدة الذين يبتعدون عن الانتماء الديني؟ فاليهود الأرثوذكس صوتوا في العام ٢٠١٢ بصورة جارفة لصالح [مرشح الرئاسة الجمهوري] ميت رومني، وأسهموا في زيادة حجم الجمهوريين في 'الصوت اليهودي'، الذي ارتفع من ٢٢٪ إلى ٣٠٪. وفي وضع كهذا، السؤال هو كيف ستواجه القيادة، التي تميل إلى الجمهوريين، تحدي الحفاظ على الدعم لإسرائيل بين الديمقراطيين؟».

وخلص الباحثان في هذا السياق إلى أنه «في المدى البعيد، يتوقع أن يؤدي الانخفاض في عدد اليهود الذين يتماثلون مع الدين ولكنهم ليسوا أرثوذكس إلى تقليص القوة الديمغرافية لليهود الأميركيين الذين كانوا ليبراليين بصورة تقليدية وتقييد احتمالات مجموعات مثل منظمة 'جي ستريت' اليسارية. وبالإمكان التوقع أن يشكل اليهود الأميركيون الليبراليون جسرا مع المجموعات الديمغرافية في أميركا المتغيرة، لكن المتوقع هو أن يكون جسرا متضعضعا أكثر من أي وقت مضى».

نهاية العصر الأميركي في الشرق الأوسط؟

توجس إسرائيلي من توجيه اهتمام وموارد أميركية نحو شرق آسيا!

تتوجس إسرائيل من إعلان الإدارة الأميركية، في السنوات الأخيرة، عن نيتها بتبني سياسة «إعادة التوازن» نحو آسيا، التي تم التعبير عنها من خلال سلسلة مبادرات عسكرية واقتصادية وتجارية ودبلوماسية. وأقر الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ومسؤولون رفيعو المستوى في إدارته، أن الولايات المتحدة تسعى إلى لعب دور قيادي في آسيا في السنوات المقبلة. والتخوف الإسرائيلي في هذا السياق هو من أن تشكل هذه الخطوات نهاية للعهد الأميركي في الشرق الأوسط وتأثير ذلك على إسرائيل.

ورأى الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، يوئيل غوجانسكي، في مقال نُشر مؤخرا في نشرة دورية يصدرها المعهد، أن «الإعلان عن نقل مركز ثقل الاستراتيجية الأميركية إلى شرق آسيا هو أمر وارد، وقد تم استعراض تفاصيل المنطق الذي يقف من ورائه في الاستراتيجيا الأمنية للولايات المتحدة التي نُشرت في كانون الثاني الفائت. ومجمل المبادرات والتصريحات من جانب الإدارة الأميركية بشأن توجيه الموارد نحو الشرق على حساب مناطق أخرى ليس جديدا، ورغم ذلك فإنه يبرر البحث في مدى تأثيره على الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي يتم اختبار مكانة الولايات المتحدة فيها».

وأشار غوجانسكي إلى الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى توجيه اهتمامها إلى منطقة أخرى في العالم، وهي «استمرار تقدم إيران باتجاه سلاح نووي، تراجع التأثير الأميركي في العراق، صعوبة التأثير على الأحداث في سورية، التشكيك في مصداقية الولايات المتحدة بين الأنظمة الملكية في العالم العربي، علامة الاستفهام على مستقبل علاقاتها مع مصر وفتور العلاقات مع إسرائيل، التي تعبر بنظر مراقبين معينين عن صعوبة متزايدة تواجهها الولايات المتحدة من أجل دفع غاياتها السياسية في هذا الحيز، وتشكل بنظر مراقبين آخرين مؤشرات على أن هذه دولة عظمى في طريقها للانسحاب من المنطقة».

رغم ذلك فإن غوجانسكي اعتبر أن «حاجة الولايات المتحدة إلى رصد موارد والاهتمام بمناطق أخرى، في ظل أحوال اضطرارية اقتصادية داخلية وصعوبات تواجهها في تطبيق سياستها في المنطقة، لا تدل بالضرورة على 'التخلي' عن الشرق الأوسط. بل على العكس، فعلى ضوء مجموعة من الشروط الأساسية والمصالح الأميركية المركزية، والتي لكل واحدة منها تأثير على اعتبارات الولايات المتحدة وكل واحد منها يتطلب متابعة متواصلة وجهوزية أميركية للتدخل وقت الحاجة، فإنه يتوقع أن تستمر الولايات المتحدة في لعب دور مركزي في أمن المنطقة».

أنظار أميركا تتجه نحو الشرق

بين الأمور التي استند إليها غوجانسكي في تحليله، كانت تصريحات أطلقها متحدثون باسم الإدارة الأميركية، عشية زيارة أوباما إلى أستراليا في تشرين الثاني من العام ٢٠١١، بشأن تحويل «المحور المركزي» للاستراتيجيا الأميركية من المراكز السابقة إلى «تحديات القرن الواحد والعشرين» في آسيا والمحيط الهادئ. وكان وزير الدفاع الأميركي السابق، ليون بانيتا، قد صرح بأنه حتى نهاية العقد الحالي، سيتم نشر القسم الأكبر من القوة البحرية الأميركية في المحيط الهادئ بهدف إحداث توازن مع القوة المتعاظمة للصين. كذلك تطرقت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون، إلى الحاجة لأن تستثمر الولايات المتحدة اهتماماتها في النواحي الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية وغيرها، في جنوب شرق آسيا، مشددة على أن العقد المقبل سيكون «عقدا آسيويا».

وأشار الباحث إلى أن الولايات المتحدة بدأت في توجيه قوات وبناء قدرات وتطوير شراكات سابقة وبناء شراكات جديدة، بهدف طمأنة حليفاتها وصديقاتها بأنها لن تتخلى عنها لصالح قوة الصين المتعاظمة. وفي الوقت ذاته، تعمل الولايات المتحدة على منع انجرار حليفاتها إلى مواجهة عسكرية مع الصين، التي هي شريكة اقتصادية مع هذه الدول.

رغم ذلك، اعتبر غوجانسكي أن هناك شروطا من شأنها أن تصعد التوتر في العلاقات الأميركية – الصينية، وعلى رأسها سياسة الأخيرة في المنطقة المحيطة بها، مثل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.

ولفت غوجانسكي إلى نقطة هامة، وهي أن التخوف من أن يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة أقل أهمية للأمن القومي الأميركي، مرده إلى أن الولايات المتحدة وكندا تسعيان إلى الاعتماد على مصادر طاقة محلية وإمكانية استغناء واشنطن عن تعلقها بالنفط في الشرق الأوسط «وانخفاض مزعوم في مستوى التهديد من جانب تنظيم القاعدة»، والادعاء بأن من الافضل توجيه الاهتمام والموارد الأميركية لمواجهة التحدي الأهم في آسيا.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الزيارة الأولى التي قام بها أوباما بعد انتخابه لولاية رئاسية ثانية، كانت إلى جنوب شرق آسيا. ورأى غوجانسكي أن الهدف من ذلك هو التأكيد على أهمية «التوجه شرقا» التي أعلن عنها، ومن أجل التلميح إلى أن العلاقات الاقتصادية والأمنية في هذه المنطقة هي مسألة مصيرية بالنسبة للولايات المتحدة. ولم يستبعد الباحث أن تكون غاية هذه الزيارة التلميح إلى أن اهتمام الإدارة الأميركية وانشغالها في السنوات الأربع المقبلة سيكون في هذه المنطقة، وأن ينقل للإدارة المقبلة إرثا كهذا، على ضوء الصعوبات في تنفيذ السياسة الأميركية في مناطق أخرى.

رغم ذلك، اعتبر غوجانسكي أن «الاعتبارات البعيدة المدى [المتعلقة بشرق آسيا] تأجلت أحيانا على ضوء نشوء أزمات قصيرة الأمد في مناطق أخرى، مثل الشرق الأوسط، الأمر الذي يعزز الادعاء بأنه، على الاقل في المدى القريب، لن يتقلص التدخل الأميركي في الشرق الأوسط».

فلسطين، إسرائيل، إيران و«الربيع العربي»

رأى غوجانسكي أن انحراف أنظار الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط بدأ خلال ولاية أوباما الأولى، وتم التعبير عنه من خلال تراجع ضلوع الولايات المتحدة في دفع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وصعوبة وقف البرنامج النووي الإيراني، وسحب الجيش الأميركي من العراق وافغانستان، وعدم التدخل بشكل فعال وقيادي في أحداث الثورة الليبية، وعدم التدخل الفعال في الأزمة السورية.

واعتبر الباحث أن «نتيجة هذه الخطوات والتطورات هي أن حلفاء الولايات المتحدة وأعداءها على حد سواء، يخططون، وبعضهم يتصرفون، كأن الحديث بات يدور عن شرق أوسط ما بعد أميركي».

وأضاف أن «موجة الثورات في العالم العربي سرّعت عملية أفول التأثير الأميركي في الشرق الأوسط، لأنها أدت إلى سقوط حكام كانوا حلفاء مع الولايات المتحدة، لكنها أدت أيضا إلى تزعزع العلاقات مع الأنظمة التي ما زالت قائمة. كما أن هناك صعودا لأنظمة جديدة لا تعد بـ 'شهر عسل' في العلاقات مع الولايات المتحدة».

وفيما يتعلق بعملية السلام، أشار غوجانسكي إلى أنه بعد انتخابه لولايته الأولى، عيّن أوباما مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، بعد ٤٨ ساعة من تنصيبه. لكن محاولات أميركا لدفع العملية السياسية باتجاه حل الصراع لم ينتج عنها شيء. واعتبر الباحث أن أوباما في ولايته الثانية، وفيما هو متحرر من اعتبارات انتخابية، فإن الضغوط على إسرائيل ستكون أكبر. لكن ثبت خلال زيارة أوباما لإسرائيل، قبل أسبوعين، أنه لا يتوقع أن تتم ممارسة ضغوط جدية على إسرائيل للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين.

ولفت، في سياق العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، إلى أنه تتعالى أصوات في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة تقول إن إسرائيل لم تعد كنزا بالنسبة للولايات المتحدة وإنما أصبحت عبئا عليها. لكن رغم ذلك، ما زالت إسرائيل الحليف الأساس للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد برز هذا بوضوح خلال زيارة أوباما.

وختم غوجانسكي مقاله بأن «الإدارة الأميركية تبث إلى المنطقة رسالة مفادها أنها ليست على رأس اهتماماتها، مثلما كانت الحال في الماضي. وحقيقة أن التغيير المتوقع في سلم الأولويات الأميركي سيمتد على مدار عقد تخفف من لسعته، لكن على الرغم من ذلك لا ينبغي تجاهل أن الحديث يدور على تغيير درامي، وقد تكون له عواقب في المدى البعيد على إسرائيل أيضا، التي تشكل الولايات المتحدة سندا أساسيا لها».

ورقة جديدة حول «التحدي الحريدي» صادرة عن «معهد سياسات الشعب اليهودي»

رعب الحريديم يجتاح إسرائيل.

أي حريديم تريد إسرائيل؟

(*) تعريف: ننشر هنا الجزء الثاني والأخير من ورقة جديدة صادرة عن «معهد سياسات الشعب اليهودي» (التابع للوكالة اليهودية) وتتناول مسألة مستقبل المجتمع الحريدي (مجتمع المتدينين المتزمتين اليهود)، وبالأخص مسألة دمج أبنائه في المجتمع الإسرائيلي العام، والتي تحتل منذ فترة حيزاً مهماً في انشغالات الزعامة السياسية في إسرائيل. وكنا نشرنا الجزء الأول منها في العدد السابق. وقد ترجمها وأعدها للنشر سعيد عياش.

جميع التحديات المعروضة في الجزء السابق هي في الحقيقة تعبير عن مسألة جوهرية، يتعين على المجتمع الإسرائيلي أن يواجهها، وهي: بأي مجتمع حريدي معني المجتمع الإسرائيلي (أو لنقل إنه مستعد لأن يحتمله)؟

نظرياً، وبشكل مجرد، ثمة أربع إمكانيات أو أربعة خيارات، من شأن أية سياسة مختلفة أن تسعى للوصول إليها:

١. مواجهة وفرض على الوسط الحريدي: بين قادة الحريديم هناك كثيرون يشككون بأن هدف إسرائيل الحقيقي هو الدمج الاجتماعي والاقتصادي والذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى ذوبان كامل للحريديم في المجتمع الإسرائيلي، بما يلغي خصوصيتهم القطاعية التي تتضمن مستوى من الانغلاق أمام عادات وتقاليد المجتمع بأكمله.

أفضليات هذا الخيار: إزالة التحدي الحريدي عن جدول الأعمال اليومي، واستيعاب مجموعة سكانية جديدة ونوعية داخل «الجمهور» الإسرائيلي. من وجهة نظر صهيونية- ليبرالية، فإن هذا المنهج من شأنه أن يعزز السيادة القومية لدولة إسرائيل، والتي تآكلت بمرور الأعوام بسبب تنازلات سياسية في هذا الموضوع وفي مواضيع أخرى.

العيوب: إن نهجا كهذا صعب التنفيذ، ومن شأنه أن يقود إلى انغلاق، وتطرف، وزيادة حدة التحدي الحريدي. فالزيادة في عدد المصوتين لقائمة «يهدوت هتوراه» الحريدية في الانتخابات الأخيرة جاءت، إضافة لأسباب أخرى، بسبب تجند شامل للمعسكر الحريدي ضد «القرار المرعب» المتمثل في تجنيد أبناء المدارس الدينية. إن سياسة حكومية تتسم بالمواجهة ستجر الحريديم إلى خطاب «صراع البقاء» (المتعودين عليه)، وستضر بعلميات الاندماج عن طيب خاطر، والتي تجري على الأرض. وإن نهجا يتضمن محاولة إكراه ثقافية من شأنه أن يثير أيضًا تحفظا أخلاقيا في أوساط الإسرائيليين غير الحريديم.

٢. سياسة عزل المجتمع الحريدي: إن سياسة كهذه لن تحاول تغيير طابع أو تقليص المجتمع الحريدي عدديا، ولكنها تسعى إلى إلغاء الآثار «الضارة» لهذا القطاع على باقي أجزاء المجتمع (سياسة يمكن تسميتها- بواسطة استعارة أحد المفاهيم المستخدمة في السياسة الخارجية- «احتواء»)، أي تسعى إلى إلغاء التسويات الاقتصادية التي تحول الحريديم إلى عبء على اقتصاد إسرائيل (سواء بسحب امتيازات أو بتحسين وضع التشغيل)، ومنع التأثير الحريدي على التسويات الاجتماعية- الثقافية المتبعة في إسرائيل (أي منع الإكراه الحريدي). إن إلغاء «التأثير» لا يقتضي بالضرورة مساواة في تحمل العبء أيضًا، وإلى حد ما يمكن أن يستخدم كبديل للمساواة: بدلا من الطلب من الحريديم تحمل «الواجبات»، يتم سحب «الحقوق» منهم.

المزايا: إن نهجا كهذا غير مرتبط بفرض إرادة المجتمع على قطاع لا يعنيه تبني قواعد السلوك المقبولة عليه. وعندما عرضت في الماضي تسوية بهذه الروحية، على مستوى محدود، تحفظ منها الحريديم. مع ذلك، فإن نهجا كهذا بإمكانه أن يرفع مستوى الوعي لدى الجمهور الحريدي بضرورة إقامة علاقات مشاركة مع باقي السكان.

العيوب: إن عزلا قطاعيا شاملا يمكنه أن يقود إلى التطرف، كما أن الانفصال عن موارد الدولة سيقود بالضرورة إلى فقر لا يطاق، وإلى ضائقة يصعب على المجتمع الإسرائيلي الوقوف أمامها مكتوف اليدين. كما أن الدولة ستخسر المزايا الكامنة في إضافة قوى بشرية لدائرة الإنتاج المدنية.

٣. اندماج حريدي اقتصادي فقط: إن سياسة كهذه لا بد من أن تسعى إلى اندماج كامل للمجتمع الحريدي في المجتمع الإسرائيلي، كقطاع يكون ميزان مساهمته الاقتصادية العام إيجابياً - سواء برفع مستوى الإنتاج أو بخفض مستوى الاعتماد الاقتصادي والحاجة إلى الدعم. هذا الخيار يتوخى- مع ذلك- تجنب التحديات النابعة من اندماج اجتماعي - ثقافي للحريديم في باقي المجتمع، ويبقي المجتمع الحريدي كجزيرة قطاعية منعزلة. إذا كان هذا الخيار هو الخيار المرغوب، فسيكون مرتبطا أيضًا بإعطاء أفضلية لتطوير «اقتصاد حريدي» منفصل، وإعطاء أهمية أقل لمحاولات دمج الحريديم في أماكن العمل التي يوجد فيها إسرائيليون غير حريديم.

المزايا: التغلب على تحد مركزي- العبء الاقتصادي الذي يلقيه المجتمع الحريدي على إسرائيل- بدون الحاجة إلى نضالات قاسية. الحريديم يتقبلون بسهولة نسبية الحاجة للتغير بهذه الصيغة، التي لا تلقي عليهم واجب التجنيد، ولا تعرض للخطر انعزالهم الثقافي. إن خطوة كهذه من شأنها أن تؤدي (كما تعلمنا تجربة الماضي لطوائف حريدية في المنفى) إلى اندماج ثقافي واجتماعي، وعلى المدى البعيد إلى شعور عال بالانتماء لدى أبناء الطائفة الحريدية للمجتمع الإسرائيلي.

العيوب: لا توجد مساواة في تحمل العبء الأمني. القطاع يبقى منعزلا ويواصل تعزيز قوته العددية والسياسية- إضافة إلى الاستقلال الاقتصادي- الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى دورة أخرى من الصراع على الحقوق والنفوذ طوال المسيرة.

٤. اندماج متوازن: إن سياسة كهذه تسعى إلى ضم الحريديم إلى حياة المجتمع الإسرائيلي في كل المجالات من خلال الاعتراف بتميزهم وبالحاجات المختلفة لهم، ومن خلال اعتراف الحريديم بحدود مساحة المواضيع القابلة للتأثير. هذه السياسة تسعى إلى دمج الحريديم في حياة الجيش (أو الخدمة المدنية) إلى جانب الإسرائيليين غير الحريديم، وتتطلع إلى قبول الحريديم في أماكن العمل التي لا تعتبر حريدية بصورة جلية، وتحاول أن تضع قواعد التصرف المقبولة على كلا الجانبين، بحيث تتيح حياة مشتركة بدرجة تكفي للاستجابة للحاجة بالاندماج، ولكن بدون المس بالرغبة الحريدية في درجة من التمايز.

المزايا: في المرحلة الأولى، النموذج يكون عبارة عن حقوق جزئية وواجبات جزئية، بحيث يكون الهدف هو الانتقال تدريجيا إلى اندماج اقتصادي كامل والمساواة في الواجبات والحقوق بشكل كامل للجميع. إن نموذجا كهذا يؤدي إلى شعور بـ «الوحدة» من شأنها أن تنعكس إيجابيا على المناخ والخطاب العام. إن الإثراء المتبادل كامن غالبا في المزج بين الثقافات. وإننا نؤمن بأن الدمج التدريجي في أعقاب تسوية متفق عليها ستنتج موافقة حريدية وتقبلا أفضل للواقع الجديد .

العيوب: زيادة المناطق التي توجد فيها إمكانية عالية للاحتكاك، وصعوبة في التغلب على الشكوك المتبادلة وفي رسم خريطة طريق للاندماج يكون تدريجيا بما يكفي لتهدئة الخوف الحريدي، ولكن أيضًا سريعا بما يكفي لإقناع باقي أجزاء المجتمع بأن الأمر ليس محاولة للمماطلة والتملص من التغيير. وهذا سيبقي التحدي الحريدي طويل الأمد كما هو (عندما يزداد عددهم وتنمو قوتهم الاقتصادية، يمكنهم العودة وطرح مطالب لن تكون مقبولة لدى أجزاء أخرى من المجتمع، ولكن بقوة أكبر).

مسائل أساسية للحريديم أيضًا

بموازاة النقاش الحذر الذي يجري في المجتمع غير الحريدي، يجب على قادة المجتمع الحريدي أن يحددوا لأنفسهم سلم أولويات قصيرة المدى وبعيدة المدى، وكل ذلك من خلال إدراك أن الوضع القائم قاد علاقاتهم مع باقي أجزاء المجتمع إلى أزمة. على الزعامة الحريدية أن تبحث وتوازن العديد من الاعتبارات المتنوعة لدى مجيئها لبحث هذا الأمر. ولكن يبدو أن هذه الاعتبارات الأساسية يمكن أن تتلخص في سؤالين مركزيين:

١. ما هو سقف الثمن الاجتماعي- الثقافي الذي يمكن للمجتمع الحريدي أن يدفعه من أجل الاندماج اقتصاديا في المجتمع الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى: ما هي الخطوط الحمراء التي يرفض المجتمع الحريدي أن يتجاوزها حتى لو اضطر لأن يدفع مقابلها ثمنا اقتصاديا كبيرا من سحب الامتيازات والدعم؟ هل يستطيع الصمود لفترة طويلة بدون هذه الامتيازات، وما هي الأدوات من أجل أن يتمكن من الصمود أمام ضغط اقتصادي كهذا (يجب على القيادة الحريدية أن تأخذ بالاعتبار أن ضغطا اقتصاديا كبيرا يمكن أن يؤدي إلى تفكك المجتمع الحريدي من الداخل إلى درجة فقدان سلطة القيادة)؟.

٢. هل توجد لدى المجتمع الحريدي رغبة في اندماج اقتصادي فقط، أو أنه مهتم أيضًا بمشاركة وتأثير على المجتمع الإسرائيلي؟ المحاولات للتأثير على المجتمع بما فيها المشاركة السياسية الحريدية في إدارة السياسات الإسرائيلية في مجالات متعددة، هي بدون شك محفزات للاحتكاك مع باقي السكان وفي غيابها من الممكن للحريديم أن ينعزلوا بسهولة أكثر من دون أن تشعر قطاعات أخرى في المجتمع بحاجة دائمة لتقليص قوتهم (من أجل منع الإكراه). أيضًا في هذا السياق، يجب القيام بتوضيح أنه لا يوجد بالضرورة تطابق تام بين أماني القيادة الحريدية وبين رغبات المجتمع الحريدي. ففي الوقت الذي ترى فيه القيادة الحريدية في الانعزال مصدرا أساسيا للمحافظة على نمط الحياة الحريدية، فإن هناك مجموعة سكانية حريدية واسعة مهتمة بعلاقات تتجاوز العلاقات الاقتصادية فقط مع القطاعات الأخرى في المجتمع اليهودي - الإسرائيلي.

معطيات أساسية

حجم السكان: طبقا لبيانات مكتب الإحصاء المركزي، فإن عدد السكان الحريديم يبلغ ٥٠٠ ألف نسمة. هناك بين السكان اليهود: ٨٪ يعرفون أنفسهم كحريديم، ١٢٪ كمتدينين، ١٣٪ كمحافظين متدينين، ٢٥٪ كمحافظين ليسوا متدينين جدا، ٤٢٪ كعلمانيين. وثمة تقديرات أخرى تدعي أن المجتمع الحريدي على اختلاف ألوانه يبلغ تعداده ٨٥٠ ألف شخص. وحتى سنة ٢٠٢٠، فإن الحجم النسبي للحريديم سيتضاعف، وستبلغ نسبتهم ١١٪من السكان في العمر ما بين ٢٥- ٦٤ عامًا..

التجنيد: ١٦ بالمئة من أبناء الحريديم يتجندون (مقابل ٧٥٪ من السكان الإسرائيليين عموما). كما أن ١٢٨٢ حريديًا جندوا للجيش الإسرائيلي من بين ٧٥٠٠ فتى كانوا في نفس الشريحة العمرية (١٧٪) في سنة ٢٠١١. نسبة الذين يحصلون على تأجيل الخدمة بتزايد باستمرار، وعدد طلاب المدارس الدينية «اليشفوت» الذين دخلوا في إطار «توراته مهنته»، وبفضل ذلك حصلوا على تأجيل خدمة، ارتفع من ٤١ ألفًا سنة ٢٥٠٠ إلى ٦٣٥٠٠ سنة ٢٠١١.

الفقر: معدلات الفقر في أوساط السكان الحريديم عالية جدا، ويمكن أن نعزو ذلك إلى ثلاثة عوامل: معدلات تشغيل منخفضة، مستوى أجر منخفض بسبب نقص التأهيل، وزيادة عدد الأولاد الذي لا يمكنهم من تجاوز خط الفقر.

التشغيل: طبقا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإن ٦١٪ من النساء الحريديات يعملن (٨٨٪ من النساء العلمانيات) مقابل ٥٢٪ فقط من الرجال الحريديم (٩٣٪ من الرجال العلمانيين). ولقد حدد المجلس الوطني للاقتصاد أن نسبة التشغيل في أوساط النساء الحريديات هي ٥٧٪ وفي أوساط الرجال ٤٠ر٤٪. ومكنت جهود واسعة (بقيادة منظمة جوينت ووزارة التشغيل والتجارة والسياحة) وبالتنسيق مع القيادة الحريدية ٣٥٠٠ حريدي من الاندماج في قوة العمل. كما أن صندوق «كيمح»، الذي يساعد الحريديم على الاندماج في التأهيل المهني والتعليم العالي، وزع في السنوات الأخيرة ١٣ ألف منحة تعليم. معظم خريجي برامج التأهيل المهني يندمجون في مجالات تأهيلهم. وبمساعدة الأطر الحريدية- بما في ذلك عدد من الكليات الحريدية داخل الجامعات - تخطط لجنة الموازنات والتخطيط التابعة لمجلس التعليم العالي لزيادة عدد الطلاب الحريديم بصورة كبيرة، من ٣٧٥٠ طالبا في بداية السنة الدراسية ٢٠١١- ٢٠١٢ إلى ١٢ ألف طالب في سنة ٢٠١٥.

كتلتا الحريديم بين المعارضة والمراهنة على العودة إلى الحكم!

الكتلتان ستنشطان بقوة في صفوف المعارضة في المرحلة الأولى ولكنهما مثل نتنياهو لن تقطعا كل حبال المودة *الكتلتان تراهنان على العودة إلى الحكم، بعد تأزم مفترض للأوضاع في ائتلاف نتنياهو الجديد *بدء جدل فكري بين الحريديم والتيار الديني الصهيوني وجدل حول توقيت الصدام

كتب برهوم جرايسي:

خرج قادة أحزاب وكتل المعارضة، التي أفرزتها تركيبة حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة، من اجتماعهم الأول، في يوم منح الثقة لهذه الحكومة، بانطباع مفاده أن هذه المعارضة أكثر تماسكا من المعارضة في الدورة السابقة، لكن كل واحد من المجتمعين يعرف أن هذه المعارضة على الأغلب لن تبقى على حالها حتى نهاية الدورة البرلمانية بعد أربع سنوات، إذ أن كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، «شاس» و«يهدوت هتوراه»، ستكونان معارضة قوية ملتزمة، خاصة في القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وكل ما يخص جمهورهما، ولكنهما تراهنان على أن نتنياهو سيحتاجهما في حكومته، حينما يتفكك ائتلافه الجديد، وهذا الرهان سيؤثر في مجالات معينة على تماسك المعارضة.

ومن يتابع ملامح الميزانية العامة للعام الجاري، التي يجري الإعداد لإقرارها، بما تشمله من تقليصات كبيرة، خاصة في المخصصات الاجتماعية ومخصصات الأولاد التي تدفع للعائلات عن كل ولد دون سن ١٨ عاما، وغيرها من الاجراءات التقشفية، يقترب أكثر إلى فرضية أن نتنياهو كان يعرف مسبقا أنه ما كان بإمكانه الذهاب في اتجاه ميزانية تقشفية بهذا المستوى الحاد، بائتلاف يضم كتلتي الحريديم، إذ أن جمهور الحريديم يتلقى نسبة عالية من المخصصات الاجتماعية، وبشكل خاص مخصصات الأولاد، نظرا لكثرة الولادات بينهم، والتي تصل إلى معدل ٧ ولادات للأم الواحدة، مقابل معدل عام لا يتجاوز ٢ر٨ ولادة للأم الواحدة.

وتقول هذه الفرضية أيضا إن نتنياهو يعرف تماما العقبات التي سيواجهها مع ائتلافه الجديد في نواح مختلفة، أيضا في المجال السياسي والاستيطان وغيرهما، ولكن من ناحية نتنياهو، ذي العقلية الاقتصادية الصقرية إلى اقصى الحدود، فإن الأمر الأكثر إلحاحا هو الأوضاع الاقتصادية والميزانية العامة، إذ أن هدف نتنياهو ليس تمرير ميزانية للعامين الجاري والمقبل فحسب، وإنما إحداث تغيير جدي وكبير في هيكلية الميزانية، ليعيدها تقريبا إلى ما كانت عليه بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، حينما كان وزير مالية في حكومة أريئيل شارون، إذ كانت ميزانيات الأعوام الثلاثة تلك من أشد الميزانيات تقشفا، كونها ضربت إلى أقصى الحدود المخصصات الاجتماعية، وقلصت الميزانيات التي كانت تتلقاها المجالس البلدية والقروية الفقيرة، وكل رفع لاحق في تلك المخصصات لم يعدها إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠٠٣.

وكما يبدو ففي حسابات نتنياهو أنه حينما سيدعو الحريديم للانضمام إلى حكومته في تركيبة جديدة، ستكون المفاوضات معهم حول إعادة جزء مما تم تقليصه، وأي نتيجة سيتوصل إليها ستكون أفضل مما لو دخل الحريديم إلى حكومته الحالية.

وسيسعى نتنياهو في ولاية حكومته الجديدة إلى عدم قطع كل الخيوط مع الحريديم، بالشكل الذي يريده رئيس حزب «يوجد مستقبل» وزير المالية يائير لبيد، فحتى في مسألة تجنيد شبان الحريديم في الجيش، يعرف نتنياهو أنه حتى لو تم اقرار القانون بسرعة وبالشكل الذي يدعو له لبيد، فإن التطبيق على أرض الواقع سيكون أبعد مما سينص عليه القانون، استنادا إلى فرضية أن الحريديم سيتصدون ميدانيا لهذا القانون، وستكون حالة امتناع واسعة بينهم للانصياع للقانون الجديد، ولا نخاطر إذا ما توقعنا أن الأمر سيخلق حالة من الفوضى التي ستربك المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

ومسألة التعامل المستقبلي مع الحريديم، لن تتوقف عند تقليص ميزانيات دعم مؤسساتهم الدينية والاجتماعية والخدمة في الجيش، بل هناك قوانين ذات طابع علماني. وبعد أن تنهي حكومة نتنياهو مهمة الميزانية الجديدة، وإقرار قانون تجنيد الحريديم، ستطرح الكتل العلمانية ملفات شهدتها كل الدورات البرلمانية ولم يتم حسمها، ابتداء من مسألة اغلاق المحال التجارية والأسواق ومنع حركة عادية للمواصلات العامة أيام السبت، مرورا بقانون يسمح بإبرام عقود زواج مدنية، وحتى التوقيت الصيفي، الذي يسعى الحريديم الشرقيون خاصة إلى تقليصه لأقصى الحدود، كذلك هناك مسألة «من هو يهودي» التي إن سكتت لفترة فهي من شأنها أن تظهر في أي وقت، خاصة حينما يكون الحريديم خارج الائتلاف.

وفي ائتلاف نتنياهو، عمليا، ثمة كتلتان تلوحان بمطالب العلمانيين: الكتلة الأكبر «يوجد مستقبل»، والثانية الحليفة مع حزب «الليكود»، «إسرائيل بيتنا». وستدخل هاتان الكتلتان في سباق نحو هذه القضايا، أو أنهما ستقفان أمام وضع محرج، فيما إذا جاءت المبادرات من المعارضة، وبشكل خاص من كتلة «ميرتس» اليسارية، التي قد تلوح بهذه المطالب، في حال شعرت أن كتلتي المعارضة من الحريديم ستخرقان تفاهمات المعارضة.

إلا أن نتنياهو قد لا يمد اليد لكل تلك المبادرات، فبداية هو لا يريد الوصول إلى وضعية تفجير كلي مع جمهور الحريديم، وثانيا، أن هناك في كتلة «الليكود»، ولدى الشريك الثالث- كتلة «البيت اليهودي»- من سيعترضون على الذهاب بعيدا في علمنة القوانين الإسرائيلية.

غضب الحريديم

سأل أحد الكتاب الإسرائيليين، في مقال له في موقع «واينت» الاخباري التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن سبب غضب كتلتي الحريديم من جلوسهما في مقاعد المعارضة، فكل انتخابات تؤدي إلى اخراج مجموعة من النواب والكتل إلى صفوف المعارضة، ولم يظهر مثل ذلك المشهد الذي رأيناه يوم منح الثقة لحكومة نتنياهو، إذ شرع نواب «يهدوت هتوراه» بمقاطعة الخطابات، وخرجوا من الجلسة حينما وقف رئيس كتلة «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، ليلقي كلمته، وصرخوا «يهودي لا يطرد يهوديا»، في إشارة إلى رفض كتلة «يوجد مستقبل» ضم الحريديم للحكومة، وتواطؤ «البيت اليهودي» معها.

ومعالم الغضب كانت بادية على كل نواب كتلتي الحريديم، وزعاماتهم الروحية، فمثلا، سمعنا الشخصية البارزة في «شاس» النائب آرييه درعي، يقول إن «التاريخ لن يغفر لنتنياهو، وهو لا يستطيع أن يغسل يديه من الذنب»، وأكثر من هذا، فإن نجل درعي، وفي صفحته على شبكة «الفيسبوك» شبه «البيت اليهودي» بـ «العماليق» الوارد ذكرهم في التوراة، والذين طلب الله من اليهود إبادتهم.

والحرب الكلامية على خلفيات دينية كانت من الحريديم وأيضا من تيار «المتدينين الصهاينة» المتمثل في كتلة «البيت اليهودي» وصلت إلى أقصى حدود التكفير، ولكن من بين كل هؤلاء، كان هناك تصريح ملفت جدا للنظر، من وزير الداخلية السابق إيلي يشاي، وهو أحد زعامات «شاس»، ولم يتوقف الكثيرون عند ذلك التصريح، إذ قال: «إننا (أي شاس) سنؤيد اخلاء بلدات»، بقصد اخلاء مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية، وهو تهديد موجه لكتلة «البيت اليهودي» التي ترتكز في قوتها على المستوطنين.

وهذا تصريح صدر عن يشاي، الذي اختار في السنوات الأخيرة أن يتمسك بمواقف يمينية متشددة تغازل جمهور المستوطنين، ولا يمكن اعتباره تصريحا عابرا، بل هو مؤشر إلى مدى تمسك الحريديم بالمواقف اليمينية المتشددة عن قناعة عميقة واستراتيجية، فهذا الجمهور الذي أبعد نفسه عن القضايا السياسية الحارقة، وخاصة قضية الصراع، حتى العام ٢٠٠٠، أظهر تحولا سريعا في هذا المجال في سنوات الألفين في اتجاه اليمين المتشدد.

وغضب الحريديم نابع بالأساس من استبعادهم عن دائرة اتخاذ القرار في القضايا الملحة بالنسبة لهم، وعلى رأسها ضمان انسيابية تحويل الأموال لمؤسساتهم الدينية والاجتماعية، ومنع تقليصات كبيرة في ميزانيات يستفيد منها جمهورهم بشكل كبير، مثل المخصصات الاجتماعية، وبنفس القدر من الأهمية، ضمان عدم إقرار قانون جارف يفرض على شبانهم الخدمة في الجيش، فهذه ليست قضية عادية، خاصة بالنسبة للجمهور الأكثر تشددا من بين الحريديم وهم «الأشكناز»، بل تتعلق بشرائعهم وطبيعية مجتمعهم.

وبالنسبة للحريديم، وبشكل خاص الأشكناز من بينهم، وفي التفكير الداخلي غير المعلن، فإن الانخراط في الجيش الإسرائيلي ينطوي على أمرين آخرين، عدا الأمور الدينية، وهما: «الغرق في المشروع الصهيوني»، وما يتبع ذلك من احتمال حدوث تحولات في تفكيرهم العقائدي؛ وفي نفس المستوى تقريب الحريديم أكثر إلى المجتمع العلماني، ما سيفسح المجال أكثر أمام الأجيال الناشئة التي ولدت ونمت وتربت في مجتمعات مغلقة، للتفكير بشكل آخر، ومعايشة عالم عصري، ما سيزيد من حالات التخلي عن المجتمع الحريدي، وهناك من يعتقد أن الحريديم سيشهدون مستقبلا حالة نزوح كبيرة في جمهورهم نحو مجتمع أقل تشددا من ناحية دينية، أو الانتقال كليا إلى العلمانية.

في الأشهر المقبلة سنشهد نشاطا «مميزا» لنواب الحريديم، في معارضتهم للائتلاف الحاكم، ولكنهم لن يعتمدوا فقط على المعارضة داخل البرلمان، بل سيصعدون معارضتهم ميدانيا، خاصة في قضيتي التجنيد والميزانيات، وأيضا في حال أقدم الائتلاف على اقرار قوانين ذات طابع علماني تلغي قوانين ذات طابع ديني قائمة.

ولكنهم هم أيضا لن يقطعوا كافة الخيوط مع نتنياهو ودائرته الضيقة، لأنهم يراهنون على العودة إلى الحكم، وفور أن يطلبهم إلى ذلك. ووفق الحسابات الحزبية القائمة، إذا كان أريئيل شارون قد استغنى عن الحريديم على مدى ولاية حكومته، من قرابة ثلاث سنوات، فإن نتنياهو لا يملك ما كان يملكه شارون، أولا، من مكانة سياسية بين الجمهور، وثانيا، وهذا مهم، أن كتلة الليكود وحدها في تلك الدورة كان لها ضعفا مقاعد الكتلة اليوم برئاسة نتنياهو.

بدء جدل فكري

في جانب آخر لهذه القضية، فإننا في الفترة المقبلة سنشهد تناميا للجدل الديني والفكري والعقائدي، بين جمهوري الحريديم والتيار «الديني الصهيوني. وهذا الجدل، الذي كان هامشيا إلى أقصى الحدود، تفجر فجأة في إسرائيل، إذ أن التيار الديني الصهيوني كما يبدو انضم إلى جمهور القلقين من التنامي السريع لجمهور الحريديم، خوفا من احتمال أن يصبحوا غالبية مطلقة بين اليهود في إسرائيل، أو أن يقاربوا الأغلبية، بعد ثلاثة إلى أربعة عقود، ما سيؤدي إلى تنامي قوتهم السياسية.

وهذا القلق نابع أساسًا من الخوف على «المشروع الصهيوني»، كون الحريديم يناهضون الصهيونية.

لكن كما ذكرنا قبل عددين من «المشهد الإسرائيلي»، فإن الجدل ما زال داخل جمهور التيار الديني الصهيوني، إذ ترتفع أصوات داخل هذا المعسكر تطالب بعدم الصدام مع الحريديم، والفترة المقبلة فقط هي الكفيلة بأن توضح اتجاه هذا الصدام.

المشهد الإسرائيلي مدار

«جمعية حقوق المواطن»: ازدياد ظاهرة استخدام دعاوى تشهير لكم الأفواه

المحامي يوآف بينشوك لـ «المشهد الإسرائيلي»: هذه الظاهرة تشكل خطرا على حرية التعبير وعلى مشاركة المواطنين في أي نقاش عام!

كتبت هبة زعبي:

كشف تقرير جديد لـ «جمعية حقوق المواطن» نشر في أواخر شهر شباط ٢٠١٣ النقاب عن ظاهرة استغلال الجهاز القضائي في إسرائيل لهدف الردع وإسكات النقد. وأطلعنا التقرير في شكل موسع على الاستخدام المتزايد في إسرائيل في السنوات الأخيرة لدعاوى التشهير أو التلويح والتهديد بها كردة فعل على تصريح أو نشاط جماهيري يصدر في أغلب الأحيان من قبل مواطنين يعبرون عن احتجاج أو نقد.

ويشير التقرير إلى أنه أحيانا أيضا تكون النية في الدعوى من قبل المشتكي ليست مواجهة ادعاءات كاذبة وانما فرض تأثير سلبي على مقدرة المشتكى عليه أو على الجمهور الواسع للاشتراك في نقاش معين أو نقاش عام، وذلك بعد أن يشعر بالخوف من أن تقدم في حقه دعوى تورطه في خوض نقاشات قضائية مطولة ومكلفة.

تقدم هذه الدعاوى بشكل عام، وفق التقرير، من قبل مؤسسات ومنظمات تمتلك نفوذا ومقدرة اقتصادية قوية، تكون احتمالات نجاحها في الدعوى قليلة وتستند الى حجة ضعيفة أو محدودة، وفي قسم من الحالات تكون الحجة مبالغا بها. كذلك تكون التعويضات المالية المطالب بها في الدعوى مبالغا بها. وبالنسبة للمشتكي، لا تكون حاجة لديه لأن يربح القضية، فأهداف هذه الدعاوى تتحقق بمجرد تقديمها، وفي مرات عديدة تنجح في كتم وإسكات انتقاد يتضمن اهتماما عاما. وهذه الدعاوى تمس المُنتقد عينيا، لكن يوجد لها تأثير واسع أكثر، ألا وهو كبح الخطاب الحر العام وردع النقد، وخاصة لدى انتقاد الشخصيات والمؤسسات القوية، والتي تتوفر لها الإمكانية لاستخدام الدعاوى القضائية.

يشير التقرير إلى أن استخدام رسائل التهديد في تقديم الدعوى هو وسيلة رخيصة، بسيطة، مفيدة وخالية من المخاطر، ومثل هذه الرسائل منتشرة أكثر من الدعاوى المقدمة في النهاية إلى المحاكم. هذه الرسائل لا تظهر في إحصائيات الأحكام القضائية، والأغلبية الساحقة أيضا لا تصل إلى الرأي العام.

دعاوى كم الأفواه في إسرائيل تجري في عدة مواقع وظروف نموذجية، ومن أبرزها كما يفيدنا التقرير، مجال علاقات العمل، حيث يستخدم المشغلون هذه الدعاوى كأداة استراتيجية ضد العمال الذين يقاومون الاستغلال والتمييز أو الذين يحاولون التوحد. كذلك فإن الناشطين والمنظمات البيئية أو منظمات التغيير الاجتماعي، تكون معرضة أيضا إلى دعاوى وتهديدات في قضايا قدح وذم من قبل جهات تجارية قوية وحتى جهات عامة، وتقدم أحيانا بعد تعليق لافتة على شرفة.

وخلق الانترنت مساحة جديدة للتعبير خاصة لدى «المواطن البسيط»، ولكنها أوصلت إلى دعاوى وتهديد بتقديم دعاوى تشهير ضد كُتاب مقالات في ويكيبيديا، وضد أشخاص أنشأوا مجموعات فيسبوك، وضد مدونين أو ضد من نشروا تعقيبات غاضبة على الخدمة السيئة التي تلقوها من شركة تجارية.

ويقول التقرير إن الخطر الدائم الذي تترقبه وسائل الإعلام من تقديم دعاوى التشهير ليس أمرا جديدا، لكن ضعفها الاقتصادي جعلها ترتدع أيضا عن نشر معلومات لها مصلحة عامة وذلك خوفًا من تقديم دعاوى أو تهديدات ستكلفها مبالغ هائلة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك بموجب التقرير ما جرى بعد عرض فيلم باسم «طريقة الشكشوكة» والتهديد بالمضي في دعوى تشهير من الإخوة عوفر (من كبار أصحاب رؤوس الأموال) ضد الصحافي السابق وعضو الكنيست الحالي ميكي روزنطال (العمل).

وهناك استخدام متكرر لدعاوى كم الأفواه في مجال السياسة المحلية، والتي تؤدي انتقادات لمرشحين من قبل سكان محليين، وأعضاء بلدية وصحافيين، إلى التسبب في مرات عديدة بتهديدات وحتى تقديم دعاوى تشهير.

حتى البحث الأكاديمي لم يسلم من هذه الدعاوى، ويورد التقرير مثالا عن قضية خاضها علماء من معهد التخنيون تتعلق بنشرهم تقريرا تحذيريا بشأن خزان الأمونيا التابع لشركة «حيفا كيميكاليم»، وتلقى هؤلاء رسالة تهديد من قبل الشركة.

ويورد التقرير مثالا آخر عن تقديم دعوى ضد عالم في السموم بعد أن ادعى، في إطار رأي مهني قدمه، أن مصنع «كليل» للألومينيوم يتسبب بمخاطر بيئية.

ويتأثر مجال الاستهلاك من استخدام دعاوى التشهير. وأحد الأنماط المتبعة هو التوجه إلى الزبون المنتقد مع تهديد بدعوى تشهير، وفي المقابل تجري محاولة لتعويضه والتوصل إلى اتفاق لإزالة الانتقاد، ويمكن أن يحظى الزبون بتعويض لكن يتم إخفاء معلومات حساسة عن الجمهور.

ويوضح التقرير أنه على الرغم من انتهاء دعاوى كم الأفواه من دون أي نتيجة ملموسة، فإن هذه الدعاوى تنجح في مس حرية التعبير، لأنها تشكل ردعًا لدى العديد من المدعى عليهم بعد التعامل مع إدارة قضية طويلة.

ويدعي التقرير أن المحكمة تلعب دورا إلى جانب المدعين والمهددين، لأن قلة من الحالات تنتهي بها دعاوى كم الأفواه برفض نهائي للقضية. وأغلبيتها تنتهي في شكل اتفاقية تؤدي إلى إسكات المدعى عليه أو منتقدين آخرين للمدعي. وحتى في الحالات التي ترفض فيها الدعوى، لا تتضمن الأحكام التي صدرت استحقاق تعويض للمدعى عليه عن الضرر المادي الذي تكبده، ناهيك عن المضايقة.

تقديم «دعاوى تشهير» لكم أفواه ناشطين يهود ضد الاستيطان في سلوان

يشير الناشط السياسي يونتان مزراحي، في مقابلة مع «المشهد الإسرائيلي»، إلى أن الدعوى التي رفعت ضده وضد رفاقه من قبل جمعية «إلعاد» الاستيطانية في سلوان وحسمت في شهر كانون الأول ٢٠١١ استهدفت إخافته هو ورفاقه وردعهم عن الاستمرار في نشاطهم المناهض للاستيطان في البلدة، ولفت إلى وجود دعاوى لاحقة قدمت ضد ناشطين يهود آخرين وضد جمعية يهودية تنشط في القدس ضد الاحتلال.

وعن الدعوى التي رفعت ضده قال: «نشطت مجموعتنا في قرية سلوان العام ٢٠٠٧، وتضمن نشاطنا جولة أطلقنا عليها اسم جولة الآثار البديلة، وفي نفس الوقت أقمنا موقع انترنت يوفر معلومات عن نشاطاتنا وفعالياتنا ونستعرض من خلاله آراءنا وكل ما نؤمن به، ونشرنا في حينه عدة مقالات على الموقع أحدها تحدث عن المواقع الأثرية في سلوان وآخر عن المستوطنين في سلوان ومقالات أخرى. وقدمت جمعية إلعاد في نفس العام دعوى تشهير ضد كل ناشط من مؤسسي المجموعة وتستند إلى المقالات المنشورة في الموقع عن المستوطنين، المجموعة ضمتني وضمت البروفسور رافي غرينبرغ، والناشط غدعون سيلوماني، وناشطا فلسطينيا، والناشطة ليئات هازينفرات. واستمرت الدعوى في المحكمة ٤ أعوام. وادعت الجمعية أننا نكذب ونفتري ونبالغ في ادعاءاتنا ولا ندقق في المعلومات، وأن ما نكتبه ونقوله يمس سمعتها الطيبة وهذا الأمر يسبب مسا بنشاطها ويؤثر على التبرعات التي تتلقاها، ولذا طالبتنا بأن نعوضها بمبلغ مليون شيكل. وفرضت المحكمة علينا دفع تعويض بقيمة ١٠٠٠ شيكل ودفع مبلغ ٥٠٠٠ شيكل تكاليف المحكمة، ولم نكن راضين عن القرار لكننا أنهكنا ولم نمتلك القوة والقدرة المادية لمتابعة القضية وتقديم استئناف، وقلنا لأنفسنا هم طلبوا مليون شيكل لكن تلقوا ٦٠٠٠ شيكل».

ويضيف: «الهدف من تقديم القضية هو إخافتنا وتهديدنا ومهاجمتنا، وأراه نوعا من العدوانية التي تتبعها مؤسسات ومنظمات تمتلك التمويل والامكانيات وهي غير قادرة على التعامل مع النقد على المستوى العام وطريقتها الوحيدة للتعامل مع النقد هي من خلال المحاكم والتهديد حتى يتم إسكات المنتقدين وعدم الرد مباشرة على النقد. في نهاية الأمر حين توجه بحقك دعوى تشهير فإن ذلك يؤثر على كيفية اتخاذك لخطواتك المستقبلية، وهذا الأمر جعلنا ننتبه إلى كل ما نصرح به ونقوله، على الرغم من قناعتي التامة أن هذه الدعوى لا تستند إلى أي مخالفة قانونية قمنا بها وأننا نستحق البراءة. ولو وُجدنا في ظروف أخرى وتوفرت لنا الامكانيات اللازمة لكنا استمررنا في نضالنا في المحكمة حتى البراءة، لكن متابعة القضية تحتاج الى الكثير من الوقت والمال، وقانون التشهير يستغل هنا ضد الإنسان البسيط الذي لا تتوفر لديه الإمكانيات المادية الكافية».

الظاهرة في إسرائيل أوسع ومن الصعب تقدير حجمها

وقد أعد المحامي يوآف بينشوك، من «جمعية حقوق المواطن»، التقرير بالاشتراك مع محامين آخرين.

وقمنا بإجراء هذا الحوار معه حول عدد من النقاط الهامة ذات الصلة.

(*) سؤال: كيف بدأتم العمل على فكرة التقرير؟

بينشوك: وصلتنا في السنوات الأخيرة شكاوى متزايدة من مواطنين قدمت ضدهم دعاوى، أو من مواطنين (وهم الأغلبية) أبلغونا أنهم تلقوا رسائل تهديد مرتبطة بأمور كتبوها أو قالوها أو نشروها عن مواضيع لها أهمية جماهيرية، وقام أصحاب العلاقة بتهديدهم بتقديم دعوى تشهير في حقهم. عالجنا قسما صغيرا من هذه الشكاوى قضائيا، وجرى إبلاغنا أيضا من منظمات اجتماعية ومنظمات تهتم بموضوع حماية البيئة عن حالات مماثلة حدثت معها وعن شكاوى وصلتها، هذا عدا عن متابعتنا لأحكام في قضايا تشهير، ونتابع كذلك ما تنشره الصحافة في كل ما يتعلق في هذا الشأن، كل هذا جعلنا نتيقن من أن الحديث هنا يدور على ظاهرة آخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة.

وبدأنا بالاهتمام في ما يحدث في العالم، ووجدنا أنها ظاهرة معروفة عالميا على الأقل منذ ٢٠ سنة، واكتشفت في الولايات المتحدة في بداية التسعينيات ويطلق عليها هناك اسم (Slapp- (Strategic Lawsuits Against Public Participation وترجمتها الدلالية: إستراتيجية دعاوى ضد مشاركة جماهيرية لمواطنين في النقاش العام. وبعد مناقشات وجدالات عديدة حولها في الولايات المتحدة قامت قرابة نصف الولايات هناك بتشريع قوانين تمكن المدعى عليهم في دعاوى التشهير من أن يواجهوها في ظروف أفضل.

(*) سؤال: هل يمكن اعتبار هذا التقرير هو الأول الذي خاض في القضية بعمق؟

بينشوك: نشرت بعض التقارير الصحافية هنا وهناك التي تطرقت إلى الموضوع في صورة محددة، وهناك بحث أكاديمي للمحامي يشاي شنيدور عن دعاوى الإسكات، وهو شاركنا في إعداد هذا التقرير أيضا.

(*) سؤال: هل ترى أن حجم انتشار الظاهرة في إسرائيل خطير؟

بينشوك: المعطيات المتوفرة لدينا جزئية ويجب التطرق إليها بحذر، خاصة أن هناك عددا قليلا من الأبحاث فقط فحص الأمر. الظاهرة في الواقع أوسع ومن الصعب تقدير حجمها، لأن كل دعوى نعرفها نحن كمحامين تكون من خلال الأحكام القضائية الصادرة، لكن هناك دعاوى كثيرة ينهيها المحامون بعد صياغة اتفاقية بين الطرفين وبدون صدور أي حكم قضائي فيها، ففي حالات كثيرة يرغب المدعى عليه في أن يتم التنازل عن القضية ويزيل القضية عن كاهله مقابل أن يعتذر وأن يتم إذلاله. أيضا هناك عدد كبير من رسائل التهديد بتقديم دعوى لا تصل في النهاية إلى المحاكم، فبسهولة يستطيع كل محام أن يصوغ رسالة تتضمن تهديدا مخيفا وليس شرطا أن تستند إلى خلفية قانونية، وذلك حتى تجعل المدعى عليه يرتدع ويخاف، وبطبيعة الحال هناك الكثيرمن المدعى عليهم ومن ضمنهم على سبيل المثال صحافيون ممن لا يعملون في وسائل إعلام قوية أو ناشطون اجتماعيون يخوضون نضالا جماهيريا في موضوع ما، يواجهون صعوبات مادية تصعب عليهم استئجار خدمات محامين ويلجأون في النهاية إلى عقد اتفاق. إن حجم الظاهرة يتسع ويزداد ووفق تجربة التعامل معها عالميا يجب مقاومتها عن طريق ايجاد آليات قانونية تمكن من إيقافها حتى لا تتسع أكثر، هذه الظاهرة تشكل خطرا على حرية التعبير، وعلى مشاركة المواطنين في أي نقاش جماهيري يتعلق بموضوع له أهمية على النطاق العام.

(*) سؤال: كيف من الممكن إدراك أن دعوى تشهير ما هي قضية كم أفواه؟ ما هي المركبات التي يجب تمييزها؟

بينشوك: يجب التشديد على أننا مقيدون جدا في فحص ما يدور في خلد من يقدم دعوى التشهير، نحن لا نستطيع أن ننسب له النية في أن هدفه من الدعوى هو كم الأفواه، ونحن ننظر في العادة إلى النتيجة وبموجبها نحكم على القضية. قمنا في سياق التقرير بذكر كافة المركبات والميزات المعروفة عالميا، ومنها أننا نقوم بفحص الأهمية العامة للموضوع الذي يدور الحديث عنه، كذلك نقوم بفحص الإمكانية للإسكات وكم الأفواه من خلال الدعوى ونفحص كذلك قوة الدعوى وفارق القوى بين الطرفين المتنازعين. وبرأينا يجب على المحكمة فحص كافة هذه المركبات وعليها تمييز نية الإسكات وكم الأفواه، ويجب عليها أن توجه المشتكين والمشتكى عليهم بأن يقوموا بإنهاء الجدال الدائر بينهم من المكان الذي انطلق منه النقاش وليس في أروقة المحاكم.

(*) سؤال: ما هي الوسائل التي ستتبعها «جمعية حقوق المواطن» لزيادة الوعي بوجود هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها؟

بينشوك: حتى نتمكن من مواجهة الظاهرة يجب قبل أي شيء تمييزها ومعرفتها والاعتراف بوجودها، وهذا ما بدأنا به من خلال التقرير، وسنستمر في الإشارة إلى الظاهرة وإلى خطورتها في المجال العام والمجال القضائي، وخلال ذلك نتوجه بأنفسنا للقضاء، أو نوجه ونشير إلى أن القضية المشار لها هي دعوى «كم أفواه». أرغب في أن أشدد هنا على أننا لا نريد تغيير قانون التشهير من أساسه وأن نبطل أهمية الحفاظ على السمعة الطيبة، ولا نريد إبطال الوسائل القضائية المتبعة لحماية السمعة الطيبة، لكننا نرغب في إضافة مجموعة من الاعتبارات والآليات والوسائل القانونية التي تمكننا من التعامل مع الدعاوى التي توجه بعيدا عن الهدف الأساس للقانون والتي من الممكن أن تسبب إسكات النقاش العام. وثمة طريقة إضافية للتعامل مع القانون هي إحداث تغيير عليه. وهناك مشروع قانون جديد قدمته عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش وانضم لها أعضاء آخرون في الكنيست السابق من المفترض أن يقوم بخلق وسائل قضائية للتعامل مع الدعاوى التي تهدف إلى كم الأفواه. وقام عضو الكنيست ميكي روزنطال بتقديم مشروع القانون مجددا في الكنيست الحالي، ونأمل بأن يتحول إلى قانون، لكن قبل ذلك هناك الكثير من الأمور التي يمكن القيام بها في عملنا اليومي داخل قاعات المحاكم من أجل ذلك.

المحامي يوآف بينشوك.

يونتان مزراحي.

مكتبة «المشهد» كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

عن دور الحركة الصهيونية وإسرائيل في صوغ فكر الإسلاميين والليبراليين العرب

اسم الكتاب: «عدوي، معلمي.. الصهيونية وإسرائيل في نظرية الإسلاميين والليبراليين العرب»

تأليف: أوريا شفيط وأوفير فينتر

إصدار: «هكيبوتس همئوحاد» و«مركز تامي شتاينيتس لأبحاث السلام»

يقترح هذا الكتاب، الذي صدر حديثاً (٢٠١٣) وجاء في ٢٣٨ صفحة، رؤية مقارنة جديدة للتوجهات والمواقف الإسلامية والليبرالية العربية تجاه الحركة الصهيونية وإسرائيل وعمليات السلام والتطبيع، مستنداً على عملية تجمع بين العرض التاريخي البانورامي والنقاشات التحليلية. ويستعرض الكتاب في هذا السياق «الدور المزدوج» الذي لعبته دولة إسرائيل في التأثير على صوغ تفكير التيارات الأيديولوجية المناوئة لإسرائيل في المجتمعات العربية.

وبحسب ما ورد في تقديم الناشر للكتاب، فقد «تشكلت إسرائيل كعدو وتثبت نتائج الصراعات والحروب ضده الحاجة إلى ثورة» وهي «وفقاً لرؤية الإسلاميين ثورة تجعل الإسلام منهج حياة شاملا»، ووفقاً لرؤية الليبراليين «ثورة تكرس الديمقراطية وحريات الفرد». هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد رأت تيارات إسلامية وليبرالية على حد سواء في جوانب وقيم معينة للحركة الصهيونية وإسرائيل، مصدر الهام ومحاكاة. ويشير المؤلفان إلى أن هذا الدور المزدوج، الذي لعبه المشروع الصهيوني في صوغ وتشكيل فكر هذين التيارين الأيديولوجيين المتنافسين (الإسلامي والليبرالي)، مرتبط بصورة وثيقة بتوجهاتهما المركبة إزاء الغرب بشكل عام، وكذلك باحتياجات سياسية براغماتية لعبت فيها إسرائيل دوراً ثانوياً.

ويكتسب هذا الكتاب وفقاً لما جاء في تقديمه أهمية خاصة، في ضوء حقيقة أن التيارات ووجهات النظر الإسلامية والليبرالية العربية أضحت، في أعقاب ثورات «الربيع العربي»، ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي.

حول مكامن ضعف طريقة الحكم في إسرائيل وموجبات الإصلاح

اسم الكتاب: «إصلاح طريقة الحكم في إسرائيل»

تحرير: ج. راهط، ش. بارنياع، ح. فريدبرغ وع. كينغ

إصدار: «عام عوفيد»، ٢٠١٣

يتناول هذا الكتاب الموضوع القديم- الجديد المتمثل بالدعوات المتكررة إلى إصلاح طريقة الحكم في إسرائيل، ويشكل الكتاب خلاصة بحث شامل أنجزه فريق من الباحثين في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» واستغرق العمل فيه عدة سنوات (٢٠٠٩- ٢٠١٣). ويشخص الباحثون المشاركون، في مستهل كل جزء من أجزائه، نقاط الضعف التي تعتري أربعة مكونات مركزية في بنية نظام الحكم الإسرائيلي وهي: طريقة الانتخابات، الأحزاب، الحكومة والكنيست.

بعد ذلك يتفحص كل جزء الطاقة والإمكانات الكامنة في إجراء إصلاحات مؤسسية لتصحيح وتحسين المجالات المشخصة على أنها إشكالية. كذلك يتفحص الباحثون مكونات الحكم في إسرائيل بالمقارنة مع ديمقراطيات عريقة (مثل دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان وأستراليا) وديمقراطيات حديثة ناجحة (مثل تشيكيا وبولندا) وذلك بهدف الاستفادة من تجربة دول ديمقراطية أخرى، وصولاً بالتالي إلى تحديد ما الذي يجب المحافظة عليه في بنية النظام الإسرائيلي، وما الذي يفضل تغييره وكيف؟ مع الأخذ بعين الاعتبار كل السمات المميزة للواقع السياسي في إسرائيل.

وينطلق البحث - الذي يحتويه الكتاب بين دفتيه- من فرضية عمل فحواها أن أي تغيير للأحسن في عمل المؤسسات السياسية سيخلق حوافز لسلوك سياسي أفضل، وأن مثل هذا التغيير سيؤدي إلى أداء ناجع وديمقراطي أكثر من جانب المؤسسة السياسية واللاعبين العاملين فيها، وإلى اجتذاب قوى نوعية أفضل لساحة العمل السياسي فضلاً عن تحسين صورة السياسة والسياسيين في نظر المواطنين. ووفقاً للفكرة المركزية التي يسعى الكتاب إلى تصديرها، فإن إصلاحات من هذا النوع في نظام الحكم الإسرائيلي من شأنها أن تساهم على المدى البعيد في إحداث تغيير شامل في الثقافة السياسية الإسرائيلية والى تحول حقيقي في نظرة المواطنين الإسرائيليين إلى السياسة.

الديمقراطية الإسرائيلية في غياب الدستور!

اسم الكتاب: «في غياب الدستور - قصة إسرائيلية»

تأليف: أريك كرمون

إصدار: «عام عوفيد» بالتعاون مع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، ٢٠١٢

يستعرض د. أريك كرمون، وهو الرئيس المؤسس لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في كتابه هذا ما وصف بـ «صراعات» الديمقراطية الإسرائيلية ومساعيها نحو بلورة هوية وبنى ديمقراطية معيارية في ظل غياب دستور ناظم.

ويستعرض المؤلف مسيرة عمل مؤسسته («المعهد الإسرائيلي للديمقراطية») منذ إقامتها في العام ١٩٩٠، وما واجهته من مصاعب وعقبات في سعيها إلى تحصين وتعزيز الديمقراطية الإسرائيلية «الهشة والمهددة».

وتتضفر في عرضه قصة «المعركة» الشخصية التي خاضها المؤلف ذاته من أجل إنشاء دستور بالتوافق للدولة العبرية، وذلك من خلال لقاءات وحوارات بادرت مؤسسته إلى تنظيمها مع قادة وزعماء القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

ويشير وصف كرمون لهذه اللقاءات والحوارات إلى طابع ومحركات الخطاب العام في إسرائيل.

يهود بولندا والحركة الصهيونية

اسم الكتاب: «الطريق إلى أيلول ١٩٣٩- البيشوف، يهود بولندا والحركة الصهيونية عشية الحرب العالمية الثانية»

تأليف: يعقوب شفيط ويهودا راينهرتس

إصدار: «عام عوفيد»، ٢٠١٣

يستعرض هذا الكتاب، عبر إلقاء ضوء مختلف عن المألوف في الأدبيات البحثية، عدداً من المحطات الرئيسة في حياة يهود بولندا عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومما جاء في تقديم الكتاب، الذي يعتبر أشبه بمذكرات جماعية لسياسيين وناشطين يهود عاديين في الحركة الصهيونية، أن مئات أعضاء الكونغرس الصهيوني الذين وصلوا إلى جنيف في آب ١٩٣٩ للمشاركة في أعمال المؤتمر الصهيوني، لم يخطر في بالهم أن المؤتمر سينفض بهلع وذعر بعد أسبوعين من قدومهم، وأنهم سيقفلون عائدين بسرعة إلى بلدانهم، ولم يتوقع سوى قلائل جداً اندلاع الحرب وهزيمة الجيش البولندي في غضون بضعة أسابيع، وهو ما كان له تأثير حاسم على مصير أكثر من ثلاثة ملايين يهودي في بولندا، والذين كان مصيرهم قد ارتبط بين أعوام ١٩٣٥- ١٩٣٩، بمستقبل المشروع الصهيوني والاستيطان اليهودي في «أرض إسرائيل» (فلسطين). مع ذلك فقد أبدت الحركة الصهيونية و «البيشوف اليهودي في أرض إسرائيل» اكتراثاً محدوداً بالمصير الذي آل إليه يهود بولندا، عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وذلك في ضوء التحديات والمصاعب التي واجهتها الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في ذلك الوقت، والتي ولدت محاولات وخططا مختلفة.

الطريق إلى أيلول ١٩٣٩- البيشوف

عدوي، معلمي.. الصهيونية وإسرائيل

إصلاح طريقة الحكم في إسرائيل

في غياب الدستور - قصة إسرائيلية

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»